كومُنار

الشك في الإشتراكية هو الشك بالإنسانية ومستقبل الإنسانية

العدد: ٤ خريف ٢٠٢٣

مجلة فكرية إيديولوجية

أكاديمية عبدالله أوجلان للعلوم الإجتماعية

إيميل: kominarakademi@gmail.com

واتساب: +963984361750

المحتويات

المقدمة.....(3)
العودة إلى الأيكولوجيا الاجتماعية.....(4)
المرأة والمجتمع الأيكولوجي.....(16)
المجتمع الأيكولوجي.....(24)
الإقتصاد والأيكولوجيا، وما هو الإقتصاد الأيكولوجي، وماهي طرق بنائه؟.....(39)
السياسة والأيكولوجيا والعلاقة بينهما، ودور السياسة في الأيكولوجيا.....(53)
حروب المدنية وأيكولوجيا الحرية.....(63)
الأيكولوجيا والثقافة.....(79)

المقدمة

نقدم لكم العدد الجديد من مجلة كومُنار موضوعنا في هذا العدد هو علم البيئة.
المجتمع بطبيعته ينتمي للبيئة. والغرض من البيئة؛ هي الطبيعة البيولوجية والجسدية التي يعتمد عليها المجتمع في تكوينه. هذه العلاقة بين البنية الفيزيائية والبنية البيولوجية للعالم تصبح أكثر وضوحاً يوما بعد يوم. لذلك فإن موضوع البيئة هو مشكلة اجتماعية وتكون على صلة مع جميع العلوم الاجتماعية الأخرى. وعلى هذا الأساس فإن إحدى الركائز الأساسية للبناء الاجتماعي هي من المسائل البيئية.
قدم القائد آبو النموذج الجديد كنموذج للمجتمع الديمقراطي والإيكولوجي ومن بينها حرية المرأة، وأكد أيضاً على أهمية البيئة.
في هذا العصر، عندما يواجه الإنسان والكون تهديدات كبيرة، فإن بناء المجتمع البيئي تعد من الحوائج الأساسية مثل «حاجة الانسان للخبز والماء»، وكما تُفرض من خلالها ثورة في الوعي والضمير على الجميع.
وبناءً على ذلك: ماذا تعني المشاكل البيئية التي تم التعريف عنها حتى اليوم والتي لا يمكن العيش والتأقلم معها ؟ أين وكيف تحدث هذه المشكلة؟ أين بدأت هذه المُعضلة وما مصدرها؟ المستوى أو المرحلة التي لا تتوفر فيه الحياة ، كيف للإنسان الاجتماعي أن يعبر فيه عن نفسه ووجوده؟
ماذا تعني مصطلح النظام البيئي, وما المقصود به؟ لماذا وضع الإنسان مسافة بينه وبين جميع الكائنات الحية من حوله؟ لماذا لم يعش مع بيئته؟ ما هي العلاقة بين البيئة والمدينة والسياسة والصحة والتكنولوجيا والاقتصاد والثقافة والديمقراطية والتنظيم؟ هذه الأسئلة والعديد من الأسئلة الأخرى سنجيب عليها في هذا العدد من مجلة كومُنار ونأمل أن يقدم هذا العدد مساهمة كبيرة ما بين الماضي والمستقبل.

هيئة التحرير

العودة إلى الأيكولوجيا الاجتماعية

الأيكولوجيا بحد ذاتها علم. إنها العلم المعني بالبحث في العلاقة القائمة بين المجتمع والبيئة. ورغم حداثة عهدها، إلا إنها ستلعب دوراً ريادياً تصاعدياً في تأمين تخطي التناقض الموجود بين المجتمع والطبيعة، بشكل متداخل مع بقية العلوم الأخرى. أما الوعي البيئي المتطور بحدود، فسيحقق وثبة ثورية ملحوظة مع الأيكولوجيا. لقد كان يشكل الرابطة مع الطبيعة في المجتمع المشاعي، كرابطة الجنين بأمه.

عبدالله أوجلان

السبيل الأكثر واقعية هو البحث عن جذور الأزمة الأيكولوجية المتجذرة طرداً مع أزمة النظام الاجتماعي، في بدايات نشوء الحضارة. يجب الإدراك أنه كلما تطور الاغتراب عن الإنسان بسبب التحكم والتسلط القائم داخل المجتمع، كلما قاد ذلك إلى الاغتراب عن الطبيعة أيضاً، وبشكل متداخل. فالمجتمع في مضمونه ظاهرة أيكولوجية. أما ما يُقصَد بـ»الأيكولوجيا» فهو الطبيعة الفيزيائية والبيولوجية بين التكون الفيزيائي والتكون البيولوجي للكوكب الأرضي. يُعد هذا أحد أهم الميادين التي أحرز فيها العلم نجاحات مظفرة حقيقية. إذ يمكن تحليل وتعليل ظواهر بدء الحياة في أعماق المياه، وانتشارها فيما بعد إلى اليابسة، ومن ثم تطور عدد لا حصر له من الفصيلات الحيوانية والنباتية من أحشاء أول نبتة وحيوان بدائيين.

تُعلَّل وتحلَّل البيئة الفيزيائية والبيولوجية، التي اعتمد عليها الجنس البشري في تطوره، ارتباطاً بتلك التطورات. وإحدى فرضيات الربط بينه وبين تلك التطورات هي تلك القائلة بأن الجنس البشري هو الحلقة الأخيرة من سلسلة التطور الطبيعي للكائنات الحية عموماً، ولعالَم الحيوانات على وجه التخصيص. النتيجة الأولية والأهم على الإطلاق، والتي يمكننا استخلاصها من ذلك، هي أنه من المحال على النوع البشري أن يعيش بشكل عشوائي؛ وأنه كلما ظل مرتبطاً بسلسلة التطور الطبيعي تلك، وبقي ممتثلاً لمتطلباتها؛ كلما تمكن من إدامة ذاته. أما في حال إعطابه لحقوق التطور الطبيعي الذي يرتكز إليه، فلا مفر حينئذ من غياب التكامل البيولوجي؛ وبالتالي مواجهة خطر عدم إدامة الذات بالتأكيد. وقد برهن العلم بكل وضوح على أن تكامل سياق التطور الطبيعي في الطبيعة منوط بالأواصر المتبادلة للأجناس والكائنات الموجودة فيها، على نحو أكثر

مما يظن البعض. وإذا ما افتُقِدَت تلك الأواصر المتبادلة، فستحدث انقطاعات وثغرات كبرى بين حلقات التطور الطبيعي؛ ليغدو عدد لا يستهان به من الفصائل والكائنات وجهاً لوجه أمام مشكلة إدامة جنسه.

مقابل هذه الحقيقة العلمية، فالمشكلة التي خلقتها الحضارة – إنْ لم تتَّخَذ الإجراءات والتدابير اللازمة – تكمن في أنها شرعت الأبواب على مصاريعها أمام جهنم السعير. الدافع الأساسي لخلق الحضارة لهذه المشكلة، هو حقيقة الاستبداد والجهالة التي تتميز بها (أو بالأحرى ضرورة كونها مخادعة وكاذبة). ذلك أن الهرمية والدولة لا تستطيعان ترسيخ وجودهما، بالارتكاز فقط إلى القمع والعنف أثناء تكوّنهما. بل لا مفر لهما من اللجوء إلى الكذب والرياء لمواراة حقيقة المجريات وقصتها. فالهيمنة السلطوية تتطلب الهيمنة الذهنية أيضاً. وهذه الأخيرة لا يمكن أن تزوّد السلطة بالضمان والحصانة، إلا بإدراجها موضوع «الخروج عن الحقائق» حيز التنفيذ. أما الجانب الفظ لقوة السلطة، فسيعمل دائماً على تسليط وإنعاش هذا النوع من الذهنية، كجانب دقيق وخفي له. هذا الطراز من تكوين الذهنية يشكل الأرضية الخصبة للاغتراب عن الطبيعة وما فيها. كلما استمر إنكار الأواصر المشاعية الخالقة للمجتمع والمكونة إياه، واتُّخِذَت الهرمية وقوى الدولة – المتطورتان كانحراف وتضليل – أساساً عوضاً عنها؛ فستكون حالة الذهنية منفتحة أمام نسيان الروابط الكامنة بين الطبيعة والحياة، وفقدانها أهميتها. وكل ارتقاء وتصاعد على هذه الأرضية – دعامة الحضارة – سينعكس على أرض الواقع على صورة انقطاع عن الطبيعة وتدمير للبيئة. حينها لن ترى أبصار القوى الحضارية الضرورات الطبيعية. ومهما تكن الحال، فالشرائح السفلية المغذية إياها، تمدها بكل شيء جاهز ترغب به.

لقد ابتُدِعَت يوتوبيا «الألوهية والجنة» المذكورة في الكتب المقدسة على تلك الأرضية، كميثولوجيات للسومريين أصحاب القوى الحضارية الأولى. ونُقِشَت في عقل الإنسان كقوالب ذهنية أولية، منذ مرحلة الطفولة. الإله والجنة كيانان تجريديان للطبيعة. أو بالأصح، هما تَصَوُّران لعالَم قوى السلطة الزائفة المتصاعدة، والتي حلت محل الطبيعة الحقيقية. يتلخص فحواه في: «نحن المستأْلِهين (المتحولين إلى آلهة) نحيا في جنات النعيم». الشكل الثاني لمضمونه هو: «السلاطنة ظلال الإله، يعيشون كأهل الجنة». أما شكله الثالث فهو: «الإنسان المستعمِر يعيش كما في الجنة». باتت هذه المفاهيم المترسخة كقوالب ذهنية مهيمنة في المجتمع، والمصوَّرة على أنها حقائق إلهية سامية؛ ناسية تماماً لـ«الطبيعة الأم». بل وذهبت أبعد من ذلك، لتتنافر في علاقاتها مع الطبيعة ضمن اغتراب شديد، بابتكارها فرضيات «الطبيعة الوحشية، الطبيعة العمياء، الطبيعة التي يجب تذليلها». إن إمكانية صنع حياة مناهضة للطبيعة، عبر تلك التراكمات الناجمة عن استبدادية ورياء وزيف قوة السلطة؛ تُشكِّل أساس المشاكل الأيكولوجية المعاشة. حيث سيُقال في الطبيعة بأنها «القوة العمياء»، طالما يتم إنكار دورها في الحياة، وطالما تترسخ عوضاً عنها العناصر الدينية المزيفة وصائغوها. يشكل التأثير الشديد لهذه الذهنية حتى يومنا الراهن – بشكل خاص – السبب الأولي لعدم تطور العقلية العلمية. فالعقلية العلمية لا يمكنها أن تتطور، إلا بالإدراك الحقيقي والصحيح لقوى الطبيعة. أما النظام العقائدي الذي يُحيل كل شيء إلى الإله والجِنّ، فلن يولي أي معنى على الإطلاق لنسيجٍ خارق كالطبيعة. بل وسيتملص من العلمية بإلحاحه العنيد على أن الطبيعة الفيزيائية والبيولوجية برمتها، هي مصطلحات تجريدية من صنع الإله.

وقد رأينا بأم أعيننا كيف أن هذا الإله المجرد هو من إيجاد عقلية أول شريحة استعمارية متنامية، بغرض إكساب ذاتها صفة المشروعية. لا تتمثل في مخاطرها في ربطها العبيد والرقيق بذاتها وحسب، بل وفي فصلها إياهم عن الوقائع الحقيقية. إنها تقطع الأواصر الصحيحة والسليمة لذهنية الإنسان مع الطبيعة، وتُغَرِّبها عنها. فتترك «الطبيعة الأم» – قديماً – مكانها لـ«الطبيعة الظالمة» على يد الظالمين الحقيقيين. إذا

ما تمحصنا محطات تلك الذهنية طيلة المسار التاريخي، فلن نتمالك أنفسنا من الذهول حقاً. وما المواجهات المعَدّة بين الإنسان والحيوانات المفترسة في مراسيم الإمبراطورية الرومانية، سوى ثمرة لتلك الذهنية. إذ ثمة أواصر وطيدة بين تلك الممارسات الظالمة، وبين قوة السلطة لدى توجهها نحو تحييد العقول والاهتمامات عن عالم الحيوانات والنباتات، وتعتيمها وتطويقها بالغموض المظلم. أو بالأحرى، يرمز تأليب الإنسان والحيوان على بعضهما بهذا الشكل، في حقيقته الضمنية، إلى الاغتراب عن الطبيعة.

لدى وصولنا إلى إقطاعية العصور الوسطى، نرى أن وجه البسيطة غدا خاناً يجب تركه على الفور، بل ومكاناً مدنساً يقيّد الإنسان ويدفعه إلى الحرام والسوء. فماذا يمكن أن تعنيه الطبيعة مقابل سموّ الإله! إذاً، فترك الحياة الدنيا والطبيعة قبل لحظة، أصبح هدفاً عقائدياً سامياً. لكن حياة جنات النعيم في الشريحة الفوقية ستدوم بكل عربدتها. ونحن إنما نقصد هذا التحريف والتشويه عندما نقول بضلال وزيغ الذهنية الأكبر.

تشيد النهضة في فحواها بإعادة تأسيس الأواصر المقطوعة بين العقل والطبيعة. لقد قامت النهضة بثورتها الذهنية على خلفية حيوية الطبيعة وخلاقيتها وعطائها وقدسيتها. وعملت بالمبدأ «كل شيء موجود في الطبيعة» كمعتقد أساس لها. وصوَّرت جماليات الطبيعة على نحو أمثل عبر الفن. وفتحت آفاق الطبيعة بالتوجه العلمي نحوها. واتخذت الإنسان أساساً لها، فاعتبرت تعريف حقيقته برمتها من وظائف العلم والفن. هذا التغيير في الذهنية هو الذي ولَّد العصر الحديث. وعلى خلاف ما يُعتقَد، فالمجتمع الرأسمالي لم يكن نتيجة طبيعية لهذه المرحلة، بل كان محرِّفها ومضلِّلها، ولعب دوره في تقهقرها وجَزْرها. فالإدارات المستعمِرة للإنسان طُوِّرت بالتوازي مع استغلال الطبيعة. والتحمت الهيمنة على الإنسان مع الهيمنة على الطبيعة والتحكم بها. وابتدأت أشد أشكال الهجوم التي شهدها التاريخ على الطبيعة، بحيث اعتبَرَت تلك الإدارات أن استغلال الطبيعة وظيفة ثورية، ضاربة بذلك عرض الحائط كل قدسياتها وحيويتها وتوازناتها. وهمَّشَت على نحو تام القدسية التي كانت موجودة — وإن بشكل منحرف — في الذهنيات السابقة. ورأت أنه من حقها التصرف بالطبيعة كيفما تشاء، دون أي رادع أو ريبة.

كانت المحصلة أن التحمت أزمة البيئة بالأزمة الاجتماعية. وحالما تقَل مضمون النظام القائم الأزمةَ الاجتماعية إلى مساحة الفوضى البينية، بدأت البيئة تطلق صيحات الإغاثة من أجل الحياة، لِما لحق بها من كوارث وفواجع. فالمدن المتعاظمة والمتفشية كداء السرطان، تلوث الهواء، انشقاق طبقة الأوزون، التناقض الحاد الأقصى في أجناس الحيوانات والنباتات، تدمير الغابات وكسحها، تلوث المياه الجارية، النفايات المكدَّسة والمتعالية كالجبال في كل الأرجاء، تلوث جميع المياه بالنفايات والمخلَّفات المبيدة، والانفجار السكاني؛ كل ذلك دفع بالطبيعة إلى التمرد مع بدء الفوضى. إذ ثمة تَوجُّه جنوني طائش صوب الربح الأعظمي، دون الأخذ بالحسبان مدى قدرة كوكبنا على تحمل هذا الكم الهائل من المدن والبشر والمعامل ووسائل المواصلات والمواد الاصطناعية وتلوث الهواء والمياه.

هذه التطورات ليست قدراً محتوماً. بل هي حصيلة الاستثمار المختل للعلم والتقنية في حوزة السلطة. من الخطأ تحميل العلم والتقنية مسؤولية هذه المرحلة، إذ لا يمكنهما لعب أدوارهما بمفردهما. بل إنهما يؤديانها وفاقاً لنوعية قوى النظام القائم في المجتمع. وكيفما أَقحَمَت تلك القوى الطبيعة في المستنقع وأغرقتها، فهي قادرة أيضاً على معالجتها ومداواتها. أي أن المشكلة اجتماعية محضة. إذ ثمة تناقض حاد بين المستوى العلمي والتقني الموجود، وبين مستوى الأحوال المعيشية للغالبية الساحقة من البشر. تنجم هذه الحالة عن مصالح ومنافع حفنة أقلية تتحكم بالعلم والتقنية على نحو مطلق. أما الدور الذي سيؤديه العلم والتقنية في المجتمع الديمقراطي والتحرري، فهو دور أيكولوجي.

الأيكولوجيا بحد ذاتها علم. إنها العلم المعني بالبحث في

العلاقة القائمة بين المجتمع والبيئة. ورغم حداثة عهدها، إلا إنها ستلعب دوراً ريادياً تصاعدياً في تأمين تخطي التناقض الموجود بين المجتمع والطبيعة، بشكل متداخل مع بقية العلوم الأخرى. أما الوعي البيئي المتطور بحدود، فسيحقق وثبة ثورية ملحوظة مع الأيكولوجيا. لقد كان يشكل الرابطة مع الطبيعة في المجتمع المشاعي، كرابطة الجنين بأمه. حيث ينظر إلى الطبيعة بعين حيوية. كانت القاعدة الأولية للدين آنذاك، هي عدم الوقوف في وجه الطبيعة أو التعرض لعقابها. دين الطبيعة هو دين المجتمع المشاعي البدائي. وما من تناقض أو أمر غير اعتيادي في تكوّن ذاك المجتمع إزاء الطبيعة. والفلسفة ذاتها تُعرِّف الإنسان بأنه «الطبيعة الواعية لذاتها». فالإنسان في فحواه هو أرقى أجزاء الطبيعة تقدماً. هكذا ينسدل الستار عن حقيقة النظام الاجتماعي المناقض للطبيعة، وغير المتآلف معها، وصانع التناقض بين الطبيعة وبين أرقى أجزائها تقدماً. فإيصال الإنسان إلى حالة يصبح فيها بلاء على الطبيعة، بعد أن كان ملتحماً بها بتناغم أشبه بنشوة الأعياد وبهجتها (الأعياد في حقيقتها ليست سوى صورة عن الاتحاد المثمر والمعطاء بين الطبيعة والنشوة)؛ يشكل – على ما يُظَن – برهاناً قاطعاً على مدى بلاء هذا النظام.

لا يشمل التكامل مع البيئة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحسب. فاستيعاب الطبيعة على الصعيد الفلسفي أيضاً يعد شغفاً لا يستغنى عنه. إنها مسألة متبادلة في حقيقتها. فبينما تبرهن الطبيعة على الفضول وحب الاستطلاع الكبير لديها، وعلى قدرتها في الخَلق لدى استئناسها؛ فالإنسان أيضاً يدرك ذاته ويعيها لدى استيعابه الطبيعة (إن رؤية السومريين للحرية «أماركي» في العودة إلى الأم «الطبيعة» أمر يحثنا على التفكير فيه). ثمة علاقة العاشق والمعشوق بين كليهما. إنها مغامرة عشق وهيام كبرى. وأظن أن إفسادها أو الانفصال عنها أكبر حرام (حسب التعبير الديني). ذلك إنه من المحال خلق قوة معاني أسمى منها. ارتباطاً بهذه المسألة، فالمعنى الملفت للنظر، والذي أضفيناه على حيض المرأة بأنه إشارة إلى التمايز عن الطبيعة وإلى الانبثاق منها في الوقت نفسه؛ إنما يفرض ذاته هنا مرة أخرى، ويُشعِرنا بوجوده. تتأتى طبيعة المرأة من دنوها الكبير إلى الطبيعة. ويكمن لغز جاذبيتها الساحرة في هذه الحقيقة بالذات.

لا يمكن بتاتاً الدفاع عن أخلاقية أو عقلانية* أيّ نظام اجتماعي غير متكامل مع الطبيعة. لهذا السبب يتم تجاوز كل نظام يكون على خلاف أكبر مع البيئة الطبيعية؛ سواء على الصعيد الأخلاقي أو العقلاني (العقلي). نستخلص من هذا التعريف المقتضب أن العلاقة جدلية بين الفوضى التي يمر بها نظام المجتمع الرأسمالي، وبين الكوارث البيئية القائمة. لا يمكن تخطي تلك التناقضات الجذرية مع الطبيعة، إلا بالنفاذ من ذاك النظام وتجاوزه. والعجز عن حل تلك التناقضات عبر الحركات المعنية بالبيئة لوحدها؛ إنما يتأتى من طبيعة ومزايا تلك التناقضات ذاتها. من جانب آخر، يستدعي المجتمع الأيكولوجي تحولاً أخلاقياً بالضرورة. ولا يمكن التخلص من مناهضة الرأسمالية للأخلاقيات، إلا بالسلوك الأيكولوجي. تتطلب العلاقة الكامنة بين الأخلاق والضمير (الوجدان)، روحانية تعاطفية واعتناقاً (تقمصاً) عاطفياً. وهذه بدورها لن تكتسب قيمتها الحقيقية، إلا بالتعبئة الأيكولوجية القديرة. تعني الأيكولوجيا صداقة الطبيعة، والاعتقاد بالدين الطبيعي. وهي بجانبها هذا تفيد بالالتحام مجدداً، وبوعي يقظ وحساس، مع المجتمع العضوي الطبيعي المتناسق والمتكامل.

المشاكل العملية للحياة الأيكولوجية أيضاً هي مشاكل راهنة. تتمثل المهام والوظائف العملياتية في هذا الشأن في توطيد كم كبير من المنظمات المؤسَّسة بغرض الحد من كوارث البيئة الطبيعية، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الديمقراطي، والتعاون والتعاضد مع الحركات النسائية الفامينية والتحررية. يُعَد ترسيخ التعبئة والتوعية والتنظيم بصدد البيئة، أحد أهم النشاطات الأولية للدمقرطة. إننا مضطرون لترتيب حملات توعية مُرَكَّزة بصدد الديمقراطية والبيئة، مثلما كانت عليه الحال في وقت من الأوقات بالنسبة للتوعيات الطبقية

والوطنية والقومية المرَكَّزة. والعمليات الهادفة إلى رعاية حقوق الحيوانات، وحتى حماية الغابات، والعمل على نشر الغابات وتشجير كل الأماكن والأرجاء بسرعة؛ يجب أن تكون جزءاً لا يستغنى عنه في العمليات المجتمعية. كل من يفتقد إلى الحساسية البيولوجية، تكون حساسيته ونباهته الاجتماعية معتلة وناقصة. أما الحساسية والنباهة الحقيقية، فتمر من رؤية الأواصر الكثيبة بين كلتا الظاهرتين. يجب أن تشهد — وستشهد — أيامنا المستقبلية نضالات شاملة ومحاولات ستُبذَل بغرض تحويل طبيعتنا إلى غطاء أخضر معشب وزاهٍ، ترعى فيه الحيوانات؛ بعد أن غدت الآن صحراء مجدبة. يجب إفساح الفرصة لنشر الغابات في الطبيعة وتشجيرها. وأظن أن شعار « تمر الوطنية المثلى من التشجير ونشر الغابات»، سيكون من أثمن الشعارات وأقدسها. وسيُدرَك بجلاء أكبر، أن من لا يحب الحيوانات، ومن لا يرعاها أو يحميها، لن يقدر على حب الناس أيضاً. وكلما أدركنا أن النباتات والحيوانات هي أمانة اؤتُمِن عليها الإنسان، ستزداد حينئذ قيمة الإنسان مرتبة أخرى.

لن تنجو أية تعبئة اجتماعية مفتقرة للوعي الأيكولوجي، من الانهيار والتردي، مثلما لوحظ ذلك بكل سطوع في ظاهرة الاشتراكية المشيدة. الوعي الأيكولوجي هو وعي أيديولوجي أولي. وهو أشبه بالجسر الرابط بين حدود الفلسفة والآفاق الأخلاقية. والسياسة الهادفة إلى الخلاص من الأزمة العصرية الراهنة، لن تفضي إلى نظام اجتماعي صحيح، ما لم تكن سياسة أيكولوجية. ومثلما هي الحال في معضلة حرية المرأة، فمفهوم السلطة الأبوية الدولتية المهيمنة هو الذي لعب دوراً أساسياً في الحياة المشحونة بهذا الكم الهائل من الأخطاء والإمهال في حل المشاكل الأيكولوجية. كلما طورنا من الأيكولوجيا والفامينية، فستختل كافة توازنات نظام السلطة الأبوية الدولتية الحاكمة. لن يتسم أي نضال أو صراع حقيقي في سبيل الديمقراطية والاشتراكية بالتكامل، إلا لدى تطلعه إلى حرية المرأة وتحرر البيئة كمأرب أولي. وصراع نظام اجتماعي جديد متكامل على هذه الشاكلة، إنما هو أحد أشكال النفاذ من الفوضى الحالية بأسمى المعاني.

لقد ولجت عولمة النظام الرأسمالي في مرحلة الأزمة والفوضى العارمة بكل معنى الكلمة، مع انهيار النظام الاشتراكي المشيد في ١٩٨٩ لأسباب داخلية. والنظام الآن يسعى لإدامة سلطته بزعامة أمريكا، عبر «إمبراطورية الفوضى». تشهد إمبراطورية الفوضى الأمريكية مرحلةً مشابهة لمرحلة انهيار الإمبراطورية الرومانية، لكنْ، مع وجود الفوارق الخاصة بالنظام الرأسمالي، والتي يجب معرفتها بكل جوانبها. كما تسعى بلدان الاتحاد الأوروبي المتخلصة من دائرة الهيمنة الأمريكية، للحفاظ على مقاومتها وصون جمهورياتها وديمقراطياتها ودولها القومية التقليدية، عبر جدالاتها ومناظراتها المحدودة بصدد الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومقابل العولمة الرأسمالية، فالدولة القومية التي تشكل حجر عثرة على درب الاتحاد الأوروبي، تُرغِمه على البقاء دوماً في حالة من الوحدة السياسية المتعددة القوميات، ولكن الهزيلة والواهنة. ليس وارداً في المستقبل القريب أن تتكون بؤرة عالمية ثالثة في المحيط الهادي بزعامة الصين واليابان. حيث تنضم روسيا والبرازيل وغيرهما إلى مثل هذا النمط من الدول، لتضطر جميعها للحفاظ على دولها القومية بالأرجح. وثمة العديد العديد من الدول والقوميات والبلدان في العالم، والتي تلاقي مشقات حقيقية في إحياء نماذج دولها القومية المعتمدة على التوازنات الأمريكية — الروسية بعد أعوام ١٩٤٥؛ فتتقوض بالأغلب ضمن إطار إمبراطورية الفوضى الأمريكية، لتبقى وجهاً لوجه أمام التشتت الكلي أو النسبي، وبالتالي أمام مشكلة إعادة البناء. ثمة الكثير من الأقاليم التي تمر بهذه المرحلة بكثافة، وعلى رأسها الشرق الأوسط، دول البلقان والقفقاس.

لا تُدار شؤون إمبراطورية الفوضى — التي يمكننا نعتها أيضاً بالحرب العالمية الثالثة، بمعنى من معانيها — بالأساليب العسكرية والسياسية وحسب. بل وتُدار — وبشكل أكثر تعييناً وتركُّزاً — عبر الشركات الاقتصادية العالمية والمؤسسات الإعلامية أيضاً. فالشركات الاقتصادية والإعلامية العالمية

لا تلاقي مصاعب تذكر في الإبقاء على المجتمعات ضمن حالة من المجاعة المِعدِيّة والذهنية، لتقوم على توجيهها كيفما تشاء، وتسخّرها في أغراضها وأطماعها. وبتفعيلها لهيمناتها العلمية والتقنية، تسعى لإنقاذ نظام المجتمع الرأسمالي من الفوضى؛ إما بنفاذه منها أكثر تعززاً وتوطداً، وإلا فبأقل قدر من الخسائر، أو بإعادة بنائه من جديد. حيث لا يمكن توجيه النظام وصونه وتأمين سيرورته بالتغييرات الجزئية أثناء الفوضى، عبر السلوكيات والأساليب القديمة. من الواقعي أكثر أن تُدرَس السلوكيات والممارسات الاستراتيجية والتكتيكية التي تسلكها أمريكا حديثاً، مع خصائص مرحلة الفوضى، بشكل متداخل.

مقابل ذلك، يجب أن تُعزَّز السلوكيات المشاعية والديمقراطية التي سلكتها الشعوب بالأرجح طيلة التاريخ، بتحديثاتٍ نظرية وتكتيكية تخولها لتخطي الفوضى القائمة. فالمفاهيم «اليسارية» القديمة المسفِرة عن الاشتراكية المشيدة، وكذلك الحركات «اليسارية الحديثة» و«الأيكولوجية» و«الفامينية» واجتماعات «بروتو آللاغرا» البارزة في الماضي القريب؛ تفتقر جميعها للكفاءات والقدرات التي تمكّنها من استيعاب الفوضى وتخطيها. وبدون إنكار تلك الحركات، ثمة احتياج شديد لحلول ونقاشات مكثفة على الصعيد العالمي، بحيث تكون معنية بالتكتيكات المحلية الخاصة، وبالإرشادات النظرية العامة حول «المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي والتحرري الجنسوي». أول الشروط الأساسية الواجب تأمينها أثناء القيام بذلك، هو قول «الوداع» للمواقف والسلوكيات القديمة، النظرية منها والتكتيكية، والمتمحورة حول الحلول الهادفة إلى السلطة؛ والتي مفادها «إما هدم الدولة أو الاستيلاء عليها». فإنْ لم يتم التخلي عن الأساليب والذهنيات التحررية الإنمائية المتمحورة حول الدولة، لن يكون ثمة نجاة من خدمة النظام الرأسمالي — مثلما شوهد في الاشتراكية المشيدة — وبأسوأ الأشكال. هذا بالإضافة إلى أنه من المحال تلبية متطلبات الشعوب في الحرية الحقيقية والمساواة الحقيقية، عبر شن الحروب أو استنهاض الجماهير بمناهج وشعارات تتخذ من الدولة والاشتراكية والقومية، ومن تحرير الوطن والدين أساساً لها، على خلفية المصطلحات القديمة التي يطغى عليها الجانب الأيديولوجي التجريدي والتعميمي؛ من قبيل: الوطن، القومية، الطبقة والدين. وحتى لو لُبِّيَت تلك المتطلبات، فإنها في نهاية المطاف لن تذهب أبعد من الانصهار في بوتقة النظام الرأسمالي أو تعزيزها إياه أكثر فأكثر.

كل شيء يمر من الدرب التي يجب فيها على الرأسمالية العالمية في مرحلتها الجديدة أن تُبرِز إرادات ووعي كافة الشعوب والمجموعات المشَكِّلة لها، بالاعتماد على هوياتها وثقافاتها الذاتية؛ وأن تبحث عن الحلول المحلية والفَوقومية، وتنظمها وتطبقها على أرض الواقع. إذ لا مناص من تطوير تنظيم المجتمع الديمقراطي على شكل شبكة اجتماعية واسعة الآفاق، بدءاً من حركات البلديات الديمقراطية — التي تمثل الأجهزة الأساسية للإدارات المحلية — وحتى مشاعات القرى والمحلات، ومن الجمعيات التعاونية حتى منظمات المجتمع المدني الواسعة الآفاق، ومن حقوق الإنسان إلى حقوق الأطفال والحيوانات، ومن حرية المرأة إلى التنظيمات الأيكولوجية والشبيبية الريادية.

كما أن تأسيس الأحزاب السياسية المتمحورة حول السياسة الديمقراطية كأجهزة أيديولوجية ونظرية وإدارية منسِّقة لمثل هذا النموذج من المجتمع الديمقراطي، يتمتع بأهمية مصيرية. ذلك أنه من العبث بناء المجتمع الديمقراطي دون تطوير الأحزاب والتحالفات الديمقراطية.

هذا ويُعَدّ تتويج هذا النموذج بـ«المؤتمرات الشعبية» كممثلة عليا لبؤرة المجتمع الديمقراطي والسياسة الديمقراطية، وظيفة أولية لا مهرب منها من أجل كل مجموعة شعبية. فأثناء النفاذ من الفوضى العارمة في راهننا، تتصدر «المؤتمرات الشعبية» قائمة الأجهزة الديمقراطية الواجب العمل بها أساساً، باعتبارها ليست بدائل للدولة، ولكنها لا تستسلم لها أيضاً، ولا تدحضها. بل إنها منفتحة لعقد وفاق مبدئي معها، عندما تدعو الضرورة. يمكن تفعيل «المؤتمرات

الشعبية» بشكل أساسي بتأديتها واجباتها في المراقبة وسن التشريعات وتأسيس المؤسسات المناسبة لتلبية متطلبات المجتمع الديمقراطي على صعيد الدفاع الذاتي، وعلى جميع الأصعدة السياسية والقانونية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والعلمية والفنية.

بالإمكان ترتيب الشعارات الأساسية المعبّرة عن آمال الشعوب كما يلي: وطن حر وأُمَّة حرة، اشتراكية تمر من جميع الممارسات الأشمل للديمقراطية (بمعنى آخر، مفهوم في المساواة لا يكون شكلياً، بل يعتمد على رفع التمييز)، حرية العقائد الدينية، وتأسيس المؤتمرات الديمقراطية التي ليست بدولة.

إذا ما وضعنا نصب العين الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والعلمية العملاقة التي تنفرد بها الرأسمالية العالمية؛ فإن كل أنواع العمليات القانونية الديمقراطية، وكذلك الانتفاضات المنظمة، والحروب الأنصارية المعتمدة على الدفاع الذاتي؛ يمكن اعتبارها أساليب للرد على النظام القائم، في حال الإخلال بالتطبيق المتساوي والعادل للقوانين، وفي حال العمل بالنظام الاستبدادي.

لا استغناء عن التحرك وفق نظرية وممارسة عملية أخلاقيتين، كمبدأ وسلوك أولي مصيري، لدى إنشاء المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي التحرري الجنسوي؛ ذلك لأن المجتمع الرأسمالي تأسس على أساس إنكار الأخلاق ودحضها.

هذا ويشكل العلم والفن الأرضية الذهنية الأساسية التي سنستند إليها في تخطي مجتمع الفوضى. وبما أن التعليم الرسمي المفروض — بدءاً من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية — يتخذ من تكوين الإنسان التابع للدولة والهرمية، والمغترب عن الفرد والمجتمع والبيئة، أساساً له من حيث الشكل والمضمون؛ فمن الضروري تجاوز مثل هذه الأفخاخ التعليمية والتدريبية، وتقبُّل وهضم وإحياء مفهوم (باراديغما) علمي وفني جديد؛ بحيث يُعرِّف الإنسان والمجتمع على حقيقتهما وواقعهما التاريخي، وينقلهما إلى المستقبل الواعد مع صونه لحرية اللحظة على خلفية ثورة ذهنية حقيقية قبل كل شيء.

هذا ويجب نشر النماذج الجديدة من الأكاديميات والمدارس العلمية، وفقاً للحاجة.

بناء عليه، فالتوجه نحو «حضارة الشعوب العالمية الديمقراطية» مقابل إمبراطورية الفوضى العالمية للرأسمالية، إنما يعني إبداء التقدير والتبجيل لتقاليد المقاومة الماضية، بقدر ما يؤدي إلى بناء عالم مستقبلي ديمقراطي حر ومتساوٍ، أكثر من أي وقت مضى.

*بُعد المجتمع الأيكولوجي الصناعي:

إنّ أساسَ البُعدِ الاقتصاديّ والصناعيّ للعصرانية الديمقراطيةِ أيكولوجيّ. مِن المهمّ أولاً صياغةُ تعريفٍ سليمٍ للاقتصاد. ومن الأولوياتِ الأساسيةِ استيعابُ أنّ الاقتصادَ السياسي أداةٌ هائلةٌ للتزوير والتعميةِ في هذا المضمار. نخصُّ بالذكرِ مصطلحَ «الاقتصاد الرأسمالي»، الذي يُعدُّ ألعوبةً دعائيةً محضة وسفسطةً فاسدة. ومثلما ذكرتُ في المجلَّدَين السابقَين من مرافعتي، فالرأسماليةُ ليست شكلاً اقتصادياً، بل هي عدوٌّ لدودٌ للاقتصاد. إنها تنظيمٌ عِصاباتيٌّ مُمَنهَجٌ يرتَكِزُ إلى هيمنةِ ثقافةٍ أيديولوجيةٍ ومادية، ولا يَعتَمد في جوهره على نَهبٍ وسلبٍ فائضِ القيمة فحسب، بل ونَهبِ كلِّ القيم الاجتماعية. وهي بذلك تُحَوِّلُ وجهَ البسيطةِ إلى حالةٍ لا يُطيق العيشَ فيها سوى ثلةٍ من الفراعنة والنماردةِ في سبيلِ تأمينِ الربحِ الاحتكاريّ. ما يميّزُ هذه العصابةَ عن الأربعين حرامي والقراصنة هو تأمينُها شرعيةً أيديولوجيةً متعددةَ الجوانب، وتَقمُّصُها قِناعاً قانونيّاً، وتشكيلُها دَعاماتٍ سلطوية. حيث تسعى من خلالِ هذه الأدوات إلى إخفاءِ وجهها وجوهرها الحقيقيَّين. وعن طريقِ الاقتصاد السياسيّ أولاً والكثيرِ مما يُسمى بالقواعد العلميةِ ثانياً، تَقومُ بعرضِ نفسِها على أنها الحقيقةُ بعَينِها. حيث لا يُمكنها الاستمرار بوجودِها ليومٍ واحدٍ حتى، لولا درع الأيديولوجيةِ والعنف الهائل. وبطابعِها البُنيَويّ هذا تلجأُ إلى ممارسةِ القمعِ والاستغلالِ على الأنشطةِ الاقتصادية (التي تُعتَبَرُ شكلَ النشاط الأولي للمجتمع الأخلاقي والسياسيّ، والتي تُعَدُّ ركيزةَ وجودِ المجتمعِ وتشتملُ على المعنى البيئي)، مُعيقةً بذلك

من تَطَوُّرِ الاقتصادِ ومُحَوِّلةً إياه إلى مصدرٍ لسعادةِ ورفاهِ قِلَّةٍ قليلةٍ من الناس.

يتحلى تشخيصُ فرناند بروديل بأهميةٍ تعليميةٍ عظمى لدى تعريفه الاقتصادَ وتحديده احتياجاتِ الإنسان الضرورية كطابقٍ أرضيّ، ولدى تعريفِه النشاطَ السِّلَعِيَّ المتمحورَ حول السوق الخاليةِ من الاحتكارِ ومن استغلالِ فارقِ الأسعار كطابقٍ أولٍ يُعَبِّئُ الساحةَ الاقتصاديةَ الأساسية. في حين أنه يُحَدِّدُ الطابقَ المتأسِّسَ على هذَين الطابقَين مُتَكَوِّناً من أجهزةِ الاحتكارِ واستغلالِ فارقِ الأسعار، ويَعتَبِرُه الساحةَ الأصلَ للرأسمالية لأنه مضادٌّ للسوق (يَعتبِرُ إيمانويل والرشتاين هذا التشخيصَ مهماً جداً). وعلى هُدى هذا التعريفِ يتضحُ بكلِّ جلاءٍ أنّ إصرارَ الليبراليةِ على اعتبارِ الرأسماليةِ اقتصاداً للسوقِ هو محضُ هراء. فعلاقةُ الرأسماليةِ بالسوق لا يُمكن إلا أنْ تَكُونَ نظامَ لعبةٍ مُهَوِّلةٍ لا تتوانى عن القيامِ بشتى أنواعِ الطيش الجنوني، بدءاً مِن الاستيلاء على ربح الاحتكار بألاعيبِ الأسعار، وصولاً إلى ابتكارِ الحروب والأزمات في سبيل ذلك إنْ تَطَلَّبَ الأمر. بل ويتعدى الأمرُ ذلك لتقومَ الرأسماليةُ بإخراج الاقتصاد برمته من كونه نشاطاً يُلَبّي الحاجات الضرورية، وجَرِّه إلى الساحاتِ التي تَدُرُّ الربح الأكثر (قانون الربح الأعظم). نَقول إنها لعبة. أي إنها لعبةٌ باعتبارها نمطَ ممارسةٍ وهجومٍ واعتداءٍ مُضادٍّ للحياة لدرجةِ انتزاعِ المجتمعِ البشريّ من أسبابِ وجودِه الأساسية.

كلُّ احتكاراتِ المدنية عموماً والاحتكاراتِ الرأسماليةِ خصوصاً (الزراعة والتجارة والتمويل وأجهزة السلطةِ والدولة القومية) هي عامِلٌ أساسيٌّ يكمن وراء جميعِ التحريفات الاقتصادية والأزمات الخانقة والقضايا والمجاعات والفقر والكوارث البيئية على مدى التاريخ. علاوةً على أنه، وبالتأسيس على هذا العامِل، تتنامى شتى أنواع السلطاتِ والتحولات الطبقية الاجتماعية والسياسيةِ وكافة الأمراض الناجمةِ عنها وعن حالاتِ التمدن المفرِطة. وتتنامى أيضاً التحريفات الأيديولوجية التي تتضمن جميع أنواع الدوغمائيات الدينية والميتافيزيقية والعلموية. ويتصاعدُ القبح بصفتِه تحريفاً للفن. وتنتعشُ الرذائل كحالةٍ لانعدام الأخلاقِ وتفشي الفساد. وتُقَدِّمُ الحداثةُ الرأسماليةُ عدداً لا حصر له من الأمثلة عن هذه التشخيصات خلال القرون الأربعة الأخيرة.

يَبلُغُ الاقتصادُ معناه الحقيقيَّ في العصرانية الديمقراطية، ويُعَبِّرُ عن البنيةِ الممنهجةِ القيِّمة، التي تُبرِزُ قيمةَ الاستخدام (خاصية تلبيةِ الحاجاتِ الأهم) كحاجةٍ أوليةٍ للطابق الأرضي، وقيمةَ المقايضة (مُعَدَّلات تَبادُل السلع) كاقتصادٍ حقيقيٍّ للسوق. وهكذا يَخرجُ الاقتصادُ من كونه ساحةً تُعَوِّلُ عليها حساباتُ الربح. ويتم الجزم بماهيةِ الأساليب وكيفيةِ استخدامِ الحاجاتِ الأساسيةِ بأفضل الأشكال وأكثرِها عطاءً دون التمخض عن التمايز الطبقي، ودون إلحاقِ الضرر بالأيكولوجيا، ليَبلُغَ الاقتصادُ معناه الحقيقي من حيث كونه ساحةَ نشاطٍ اجتماعي. أي أنه يَكتَسِبُ معناه كشكل نشاطٍ أساسيٍّ يتنامى عليه المجتمعُ الأخلاقي والسياسي ويُطَوِّرُه على السواء.

لَم تتخلَّص الحداثةُ بمفهومها الاقتصاديّ من وجهةِ النظر الطبقية، بما في ذلك الاقتصادُ السياسيُّ الماركسي. حيث ظَلَّت تُهملُ أرضيةَ المجتمع التاريخي وتطمسُها من خلالِ ربط القيمةِ بثُنائيةِ العامِل—رب العمل. فالقيمةُ ثمرةٌ من ثمارِ المجتمع التاريخي. فَلنَدَعْ جانباً كونَ ربِّ العمل والعامِلِ المستَلَبِ يؤَمِّنان هذه الثمرة. بل إنهما في الأساسِ بمثابةِ تهَابيها. وبرهانُ ذلك جليٌّ تماماً. فمن دونِ كدحِ المرأة المجانيّ لا يمكن لربِّ عملٍ أو عامِلٍ مُستَلَبٍ واحدٍ أن يسدَّ رمقَه أو يديرَ شؤونَ حياتِه اليومية. هذا المثالُ لوحده يُظهِرُ بوضوحٍ تامٍّ الوجهَ اللااقتصاديَّ للرأسمالية. بيْدَ أننا نَكشفُ بإسهابٍ عن استحالةِ وجودِ المدنية عموماً والحداثة الرسمية خصوصاً، دون وجودِ المجتمع التاريخي.

التكامُلُ الصناعيُّ والأيكولوجيُّ لقِيمةِ الاستخدام وقيمةِ المقايضةِ يُعَدُّ أساساً البُعدَ الاقتصادي للعصرانية الديمقراطية. إذ يستند سَقفُ الصناعة إلى حدودِ الأيكولوجيا وتأمينِ الاحتياجاتِ الأولية. أي أنه لا يُمكنُه تَخَطّي تلك الحدود.

والصناعةُ التي تَظهَر في هذه الحالة هي صناعةٌ أيكولوجية. فالصناعةُ اللاأيكولوجيةُ صناعةٌ لااقتصادية. والصناعةُ التي تقطعُ أواصرَها مع الأيكولوجيا، لا تختلف البتة عن وحشٍ آليٍّ يُبِيدُ البيئةَ بالنهشِ فيها دون توقف. وإلى جانب ذلك، لا قيمة للصناعةِ المنفلتةِ من روابطها التي تربطُها باقتصادِ الاحتياجاتِ الأولية، سوى تطلُّعِها إلى الربح. بناءً على هذه الحقائق، فإنّ الصناعةَ الأيكولوجيةَ مبدأ أساسيٌّ ينبغي أنْ تَلتَزِمَ به جميعُ النشاطات الاقتصادية. وفي هذه الحالِ تَجِدُ الممارسةُ الاقتصاديةُ معناها الحقيقي، ويَخلُو الميدانُ من: الأرضية الاجتماعية للبطالة، الإنتاج الزائد أو الناقص، البلدان والمناطق النامية أو المتقدمة، تَضادّ القرية والمدينة، الهُوَّة الموجودة بين الطبقات، ومن الأزمات الاقتصادية والحروب.

البطالةُ ثمرةٌ نجَمَت بصورةٍ تامةٍ عن شذوذِ البنية الاقتصادية الهادفة إلى الربح. ولا مكانَ للعصرانية الديمقراطيةِ ضمن هذا الانحراف في البُعد الاقتصادي. ذلك أنّ البطالةَ هي الوضعُ الاجتماعيُّ الأكثر تناقضاً مع الإنسانية.

إنّ زيادةَ أو نُقصانَ الإنتاجِ أيضاً ثمرةٌ لانحرافِ البنية الاقتصادية الهادفة إلى الربح. إذ لا معنى لنُقصانِ الإنتاج أو زيادتِه، ما دامت الاحتياجاتُ الضروريةُ عالقةً والصناعةُ متطورةً إلى هذه الدرجة. إني مُرغَمٌ على التبيانِ بأهميةٍ بالغةٍ أنه، وفيما عدا الشروط الطبيعية، فإنّ الإنتاجَ الذي ينقصُ أو يزيدُ بيَدِ الإنسان، يُعَبِّرُ عن وضعٍ خارجٍ عن نطاقِ الإنسانيةِ بقدرِ ما هي عليه البطالةُ بأقلِّ تقدير.

كما إنّ مسألةَ البلدان والأقاليمِ النامية أو المتقدمة أيضاً تعبيرٌ آخَر عن وضعِ الخروجِ عن الإنسانية، والذي شَكَّلَه الاقتصادُ الهادفُ إلى الربح. فهكذا يتم نثرُ بذورِ النزاعات فيما بين البلدان والأقاليم بمختلفِ أشكالِها، مما يمَهّدُ لأزماتٍ وحروبٍ محليةٍ وقوميةٍ ودوليةٍ لا تنتهي ولا تهدأ. من الجليِّ أنّ الاقتصادَ المسَخَّرَ لخدمةِ المجتمعِ البشريّ لا يمكنُ أنْ يؤدي، أو يجب ألاّ يؤدي إلى هذه الأوضاع.

إنّ تَحَوُّلَ علاقاتِ القرية–المدينة المتأسسةِ على التناغمِ وتقسيمِ العمل طيلةَ تاريخِ المجتمعِ التاريخيّ إلى تناقضاتٍ متجذرةٍ تدريجياً، واختلالَ التوازنِ على حسابِ مجتمعِ القرية–الزراعة؛ يتعلقُ بإخضاعِ الاقتصادِ إلى الإجراءاتِ الهادفة إلى الربح. فتَخَلّي العلاقاتِ المعتمدةِ على التغذيةِ المتبادَلةِ بين المدينة والقرية وبين الزراعةِ والحِرَفِ الحرةِ والصناعة عن مكانِها لعلاقاتِ التصفية المتبادلة؛ هو نتيجةٌ وخيمةٌ أخرى من نتائجِ قانونِ الربح الأعظم. إذ وَلَجَت المدينةُ والصناعةُ مرحلةَ التعاظُمِ السرطانيّ لدى الزجِّ بمجتمعِ القريةِ والزراعة على حافةِ الفناء، مما تَرَكَ المجتمعَ التاريخيَّ بذاتِه –وليس الاقتصاد وحسب– وجهاً لوجه أمام الفناء.

إنّ إخضاعَ الاقتصادِ المعتمدِ على قانونِ الربح الأعظم لمثلِ هذه التحريفاتِ قد استَجلَبَ التحولَ الطبقيَّ والصراعات السياسية، وأدى إلى نشوبِ شتى أنواعِ الحروب المحلية والقومية والدولية. من الواضحِ أنّ ما يتوارى وراء كل تلك السلبيات المعروضة في سرودِ المدنية وكأنّها قَدَرُ البشرية، هو استعمارُ ونهبُ الاقتصاد من طرفِ النزعةِ الفردية والاحتكارية الرأسمالية المضادة للاقتصاد.

لا تَكتَفي العصرانيةُ الديمقراطية بإنقاذِ الاقتصاد من هذه الميول المضادة فقط. فهي وبشكلِ حياتِها المتميزةِ بالشروطِ الأكثر رُقياً، تتسمُ بنظامٍ ممنهجٍ لا يَعترِفُ بالبطالةِ والفقر، ولا يَترُكُ مجالاً للإنتاجِ الزائدِ أو الناقص. بل يُخَفِّضُ الفوارقَ بين البلدان والمناطق النامية والأخرى المتقدمة إلى حدودها الدنيا، ويُحَوِّلُ تناقضاتِ القريةِ–المدينة إلى علاقاتِ تكافلٍ متبادَل. ولا تبلغُ الاختلافاتُ الاجتماعية والاقتصادية أبعادَ الاستغلال الطبقيّ ضمن منهجيتِها، ولا تتجذَّرُ التمايزاتُ الطبقية، ولا يتعاظَمُ الاستغلالُ الاقتصادي أو التناقضاتُ الاجتماعيةُ إلى حدِّ التسبُّبِ بالأزمةِ والحروب. كما لا يَقتَصِرُ نظامُ العصرانيةِ الديمقراطية على عدم السماح للصناعويةِ والتمدن بابتلاعِ القريةِ والزراعة. بل ولا يَسمَح بابتلاعِهما لنشاطاتِ المدينة والصناعة بأبعادها الحقيقية التي تُمَكِّنُ من العيش. وآليةُ ذلك معروضةٌ ضمن أبعادِ العصرانية الديمقراطية الرئيسيةِ في هيئةٍ متكاملة. فجميعُ المجموعاتِ

تتناوَلُ عناصرَ الأيكولوجيا والصناعةِ ضمن تكاملٍ مُتَّحِدٍ في نشاطاتها الاقتصادية ارتباطاً بالبُعدِ الأخلاقي والسياسي. إنها موثوقةٌ ببعضها البعض بأواصر لا تُبتَر. وهكذا، فلا يبقى شيءٌ بين مخالِبِ النزعةِ الفردية والاحتكارية الجارِحة، إذ تتم مُراعاةُ الاقتصادِ الأيكولوجيّ والصناعةِ الأيكولوجيةِ في جميع النشاطات الاجتماعية. بناءً عليه، فالمشاريعُ التي ستُعَدُّ بهدفِ إعادةِ إعمارِ البيئةِ وإنعاش الزراعةِ وتحويلِ القرية إلى ساحةِ حياةٍ تتميز بالبيئة الأكثر صحةً وسلامة؛ كلُّها مشاريعُ قادرةٌ بمفردها على القضاءِ على مختلفِ ظواهر البطالة والفقر. فالبطالةُ مُناقِضةٌ لطبيعةِ الإنسان. ذلك أنّ النوعَ البشريَّ المتسم بهذا الكمّ من الذكاءِ الراقي لا يمكن لفتياته أنْ يَبقَين عاطلاتٍ عن العمل إلا بيَدِ العنفِ البشري. وهذا ما يحصل فعلاً. فالطبيعةُ التي لا يُعثرُ فيها على نملةٍ عاطلةٍ عن العمل، كيف لها أنْ تَترُكَ مخلوقَها الأرقى عاطلاً يائساً؟ ولماذا يَكُونُ الفقرُ قَدَراً في عصرِ الصناعةِ والتقنية، واللتَين هما إنجازان رائعان لممارسةِ الإنسان العملية؟

واضحٌ أنّ التحوُّلَ البنيوي الممنهج هو المطلوب. فالواقعُ التاريخي والراهنُ للعصرانية الديمقراطية يتسم بميزةِ عدم جعلِ الإنسان غريباً عن ممارسته وكدحه. والثورةُ الصناعيةُ انتصارٌ للمجتمع ولاقتصاده كإحدى أعظم مراحل هذه الممارسة. تتجسدُ الإشكاليةُ في تسخير الحداثة الرأسمالية لهذا النصر الفريد في خدمةِ قانونها الربحيّ منذ بداياته، وبالتالي في دفعِ المجتمعِ التاريخي إلى حافةِ الفناء، بإنشائها نزعةً فرديةً واحتكاريةً لا ند لها (تجارياً، صناعياً، مالياً، سلطوياً، ودولةً قومية). من هنا، فالعصرانيةُ الديمقراطيةُ بأحدِ معانيها اسمٌ لثورةٍ ممنهجةٍ بنيوية ضد مفاهيم وممارسات الحداثة المنحرفة. بينما الصناعةُ الأيكولوجيةُ هي إحدى أبعادِ هذه الثورة الأساسية على الإطلاق. هذه الحجة بحَدِّ ذاتها برهانٌ قاطعٌ على مدى حياتية العصرانية الديمقراطية.

رغم عرضِ مُقَوِّماتِ الاقتصاد الكلاسيكي للحداثة الرسمية بأنها تتألف من الأسرة والشركات ذات البنية المحتَرِفة، إلا إنها عناصر تَهدِفُ إلى الربح. وأيٌّ منها لا هَمَّ له سوى الربح. فرغمَ عدم تَركِها ساحةً اقتصاديةً واحدةً في المعمورة إلا ودَسَّت فيها أَذرُعَها كالأخطبوط، إلا إنّ الشيءَ الوحيدَ الذي تهتم به هو تأمينُ الربح الأعظم. أما إجماليُّ حصيلةِ نشاطاتِ الشركات والوحدات الاقتصادية (أو بالأحرى الخارجة عن الاقتصاد) المرتكزة إلى قانونِ الربحِ الأعظم، فيتمثَّلُ في بلوغِ البطالةِ أبعاداً عملاقة، وتعاظُمِ الفقر وهُوَّةِ فرق الدخلِ كالسيل الجارف. فبينما تَنكَسِرُ شوكةُ مئات الملايين من البشر العائمين في بحرِ المجاعة من جانب، فإنّ الطاقةَ الإنتاجيةَ الهائلة تُترَكُ عاطلةً من الجانب الآخر. ويتم فتحُ المجالِ للأزماتِ الناجمةِ عن زيادةِ أو نقصانِ الإنتاج، ودَفعُ الزراعةِ إلى الإفلاس، وإفناءُ مجتمع القرية. لذا، فعنصرُ الاقتصادِ الأساسيُّ في العصرانية الديمقراطية سيَكُون حُكماً ضد عناصرِ تلك الشركاتِ الهادفة إلى الربح.

شَكَّلَ الاقتصادُ كموضوعٍ حساسٍ هَمّاً رئيسيّاً للمجتمعِ الأخلاقي والسياسي طيلةَ التاريخ. إذ ثمة ظواهر مُهَدِّدَةٌ للمجتمعِ بشكلٍ كليّ، كالقحطِ والفقر والمجاعة والموت. والربحُ أيضاً كالادخار. إذ لَم تَعتَرِف المجتمعاتُ بشرعيته في أيّ وقت. بل اعتبَرَته دوماً مصدراً للرذائل واللصوصية، فلَم تتوانَ الدولةُ عن مصادَرَته كلما سَنَحَت الفرصة. ذلك أنه واضحٌ تماماً استحالةُ إنشاءِ الاقتصاد بناءً على هدفٍ كهذا. وكما تم الإيضاح، فالحديثُ عن الاقتصاد فيما يتعلق بنشاطٍ مضادٍّ للاقتصاد جوهرياً، هو التناقضُ بعَينِه. إنّ السبيلَ الوحيدَ للخلاصِ من هذا التناقض هو تفعيلُ اقتصادِ المجموعات الأيكولوجية. إذ بإمكانِ الآلافِ منها تنظيمُ ذاتها كمُكَوِّناتٍ اقتصادية حسب شروطِ المجتمعِ الأيكولوجيّ. أما الأراضي الزراعيةُ المفتَقِرةُ لخاصيتها كوحدةٍ زراعيةٍ نتيجةَ اقتسامِها على التوالي بين العوائل، فإنّ إعادةَ تنظيمِها بانَت منذ زمنٍ بعيدٍ قضيةً مُلِحَّة، مع مُراعاةِ مبدأِ الصناعةِ الأيكولوجية. ويُعَدُّ تأسيسُ المجموعاتِ الأيكولوجية في الزراعة أحدَ المبادئ الاقتصادية الأساسية على الإطلاق في العصرانية الديمقراطية. تأسيساً على ذلك، فإنّ الإنتاجَ الزراعيَّ المعتمدَ على طرازِ الفِلاحةِ المتبقية من عهدِ

القِنانةِ والعبوديةِ قد فقدَ مفعولَه. كما تُشَكِّلُ المجموعاتُ الأيكولوجية، التي ستتحقق بتأسيس وحداتٍ زراعيةٍ وفق المكيال الأيكولوجي، الأرضيةَ لعصرانيةِ القرية. أي إنه بإمكان القرية (القرية الحديثة) اكتسابُ وجودِها مجدَّداً كوحداتٍ اقتصاديةٍ بالمعيارِ الأيكولوجي، نظراً لأنها مجموعاتٌ أيكولوجية.

وبالإمكان تشكيلُ مجموعاتٍ أيكولوجيةٍ شبيهة في المدن أيضاً. حيث يُنَظَّمُ الاقتصاد المتمحور حول الأيكولوجيا في مخطط المدينةِ كجزءٍ من التكامُلِ العامّ فيها. وكيفما ينبغي عدم وجودِ البيروقراطية التي تَبتَلِعُ المدينة، فلا مكانَ أيضاً للاقتصادِ الذي يَبتَلِعُ المدينة. إذ يُنَظَّمُ الاقتصادُ بما يتوافقُ وطبيعةَ كلِّ مدينةٍ على شكلِ وحداتٍ بالحجمِ الأمثَل. بحيث لا يَهدِفُ إلى الربح، بل إلى القضاءِ على البطالةِ والبؤس. كما يمكن توزيع سكانِ المدينة على هذه الوحدات بما يتناسبُ وبُنيتَهم ومهاراتِهم.

قد يَلُوحُ كأننا نتحدثُ عن اقتصادٍ اشتراكيٍّ مخطَّط. لكنّ النموذج الذي تحدثنا عنه مختلف. فكيفما أنه لا علاقةَ لهذا النموذجِ بالاقتصادِ المركزيّ التخطيط والتوجيه، فلا صلةَ له أيضاً بالشركات المتوحشةِ غيرِ الاقتصاديةِ والهادفةِ إلى الربح والمسَمّاة بالاقتصادية. بل إنه بنيةٌ يُحَقِّقُ فيها المجتمعُ الأخلاقي والسياسي المحلي قراراتِه وممارساتِه. وبالطبع، ثمة ضرورةٌ لمنسقيةٍ تُراعي الظروفَ المحليةَ والإقليميةَ وحتى الدوليةَ في كلِّ وقت. لكنّ هذا الوضعَ لا يفند كونَ القرارِ والممارسةِ ضمن مبادرةِ المجتمعِ المحلي. أُكَرِّرُ مجدَّداً أنّ الاقتصادَ ليس قضيةً تكنيكيةً معنيةً بالبنيةِ التحتية. بل، وبحُكمِ كونه البنيةَ الوجوديةَ الأساسيةَ للمجتمعات، فهو نشاطٌ يتحقق بممارسةِ المجتمعِ لآرائه ومداوَلاتِه وقراراتِه ونشاطاته التنظيمية. فقطعُ أواصرِ الإنسان مع الاقتصاد هو أساسُ جميعِ أشكالِ الاغتراب. ومثلما أنّ الحَؤولَ دون ذلك شرطٌ أولي، فإنّ السبيلَ الوحيدَ إلى ذلك يَمُرُّ من تصيير الاقتصادِ مُلكاً لكافةِ المجموعات. يمكن تحويل مقولة: القيامةُ تقُومُ عندما «أحَدُهم يأكل والآخَر يَنظُر»، إلى مقولة: القيامةُ تقُومُ عندما «أحَدُهم يَعمَل، والآخَر يتسكع بلا عمل». الاقتصادُ شرطٌ أساسيٌّ لوجودِ المجتمع، حيث ينبغي تنظيمُه بالالتفافِ حول المجموعاتِ وبموجبِ أسسِ الأيكولوجيا والمردودية. وفيما خَلا ذلك، فلا أحدَ يَحُقُّ له امتلاك أو إلغاء حقِّ الوجودِ هذا، سوى المجتمع أو المجموعات. والوحداتُ مُرغَمةٌ على الامتثالِ لهذه المبادئ الأساسية، تجاريةً كانت أم صناعيةً أم زراعية، بل وحتى لو كانت مالية، بشرطِ أداءِ دورِها كوسيطٍ فحسب. ينبغي توَفُّر هذه المبادئ في أساسِ معملٍ ضخمٍ أو أساسِ وحدةٍ قرويةٍ—زراعيةٍ على السواء.

تَخسَرُ المِلكِيةُ أهميتَها وتتراجعُ إلى المرتبةِ الثانية في الوحداتِ الاقتصاديةِ للعصرانيةِ الديمقراطية. وبالطبع، ستَبقى مُلكِيةُ المجموعات التي تتصرف بما يتناسب والمبادئ. فلا مُلكِيةُ الأسرةِ ولا مُلكِيةُ الدولة يمكنهما تلبية متطلباتِ الاقتصاد العصري. ذلك أنّ المِلكِيةَ الخاصةَ بالدولةِ والأسرة، والمتبقيةَ من بداياتِ عهدِ الهرمية، باتت عاجزةً عن مواصلةِ وجودها حتى في ظلِّ الحداثةِ الرأسمالية. بل وتَدخُلُ الشركاتُ لائحةَ المِلكِيةِ الجماعيةِ للعامِلين فيها تدريجياً، بسبب إرغاماتِ الحقائقِ الاقتصادية. مع ذلك، يتوجب عدم الفصل بخطوطٍ عريضة بين معايير المِلكِية. فمثلما يَحيا نظاما الحضارة والمدنية بشكلٍ متداخِل، فإنّ أنظمةَ المِلكِيةِ أيضاً ستُحافِظُ على تَداخُلِها مدةً طويلةً من الزمن. وكيفما أن مُلكِيةَ الأسرة تَصونُ وجودَها ضمن المِلكِيةِ الجماعية، فوجودُ الدولةِ أيضاً سيُحافِظُ على تأثيرِها وحِصّتها. المهم هو قابليةُ الانفتاح لمعاييرِ المِلكِيةِ المرِنةِ القادرة على أنْ تَكُون جواباً لمتطلباتِ البيئة والإنتاجِ والقضاء على البطالة. ذلك أنّ كلَّ عملٍ يَخدمُ وجودَ الفردِ وحريتَه ورفاهَه وجمالَه هو عملٌ ثَمين، حتى لو كان مُلكِية. لكن، وبما أنه يستحيل نشوء هذه القيم بلا مجموعة، فالأصحُّ مرةً أخرى هو حلُّ هذه القضايا ضمن الحدودِ المثلى. والعصرانيةُ الديمقراطيةُ مُخَوَّلَةٌ لأداءِ دورِها بنجاحٍ مظفّر في هذا الموضوعِ أيضاً، بمُلكِيتِها الجماعيةِ التي لم تَفقُد وجودَها الكومونالي على مَرِّ التاريخ؛ وذلك بعد مَوضَعَتِها مُجدَّداً ضمن الشروط العصرية تأسيساً على المجتمعِ الأخلاقي والسياسي.

المرأة والمجتمع الأيكولوجي

ينبغي ان تكون المسؤولية الأساسية على عاتق المرأة لحل القضية الديموغرافية التي تعد السبيل الأول لسد الأزمات أمام الدمار الأيكولوجي، حيث تؤدي المرأة دوراً حياتياً من حيث أخلاقيات، وجماليات الحياة على ضوء الحرية، والمساواة والتحول الديمقراطي، فعلم الجمال موضوع وجودي بالنسبة للمرأة، كونه يعني تجميل الحياة.

مركز جنولوجيا في الشهباء

إن الناظر، والقارئ لتاريخ الشرق الأوسط يرى بوضوح بوناً واسعاً بين مرحلتين أساسيتن مرت بهما الطبيعة:

– المرحلة الأولى عندما كانت علاقة الطبيعة بالمجتمع مبنية على المرأة، فكانت نظرة المرأة والمجتمع نظرة تأمل للطبيعة على أنها الحياة والعطاء، والشفاء، وجسر تواصلي بين المرأة، والطبيعة، واكتشافاتها التي تم إنجازها من خلال الطبيعة، وحولت المرأة إلى آلهة للطبيعة.

–أما المرحلة الثانية فقد ظهرت مع الحضارة الدولتية في التحكم بالطبيعة والسيطرة على المرأة، فأبعدت المرأة وغيبتها عن الطبيعة وعن ذاتها مما أدى الى حدوث الأنفجارات والمعوقات في البنى التحتية، وأعتبار الطبيعة مجرد سلعة خاضعة لقانون السوق والتملك بعيدا عن البراديغما الأخلاقية تجاه الطبيعة كحاضنة اساسية لمجمل النشاط الحيوي البشري والحيواني والنباتي الاحيائي.

ومن هنا ننطلق نحو تعريف الإيكولوجيا كونها مجموعة من العناصر الأصطناعية والطبيعية التي تحيط بالكائنات الحية من إنسان، وحيوان، ونبات، فهي كافة العوامل التي تحيط وتتحكم بأحوال الكائنات الحية والغير الحية، وبالتالي لها بيئتين، بيئة إجتماعية وبيئة جغرافية تؤثر إيديولوجياً وبيولوجياً على الكائنات أجمع، ونستطيع تقسيم هذين النوعين إلى تقسيمات عدة: المحيط والقصد من ذلك المكونات الفيزيائية التي تؤثر بالغلاف الحيوي والقسم الآخر هو العامل الخارجي من المؤثرات الفيزيائية المحيطة بكوكب الأرض، وتتضمن مكونات صلبة، وسائلة، وغازية، تمثل الغلاف الجوي.

فالبيئة علم يتم دراسته لأهميته، وضرورته، علم حديث الولادة, ظهر نتيجة تحكم الحضارة الدولتية بالطبيعة ويقوم هذا العلم ببحث التخريبات التي أحدثتها هذه الحضارة السلطوية، التي همشت علاقة دور المرأة بالطبيعة، والمثال على ذلك قول العالم فرانسيس باكون «إن الطبيعة ليست أمك بل زوجتك فأفعل بها ما تشاء « فحينما نبرز أهمية علاقة المرأة والمجتمع بالإيكولوجيا والعلاقة المرتبطة بينهما نرى أن الايكولوجيا لاتكمن إلا في علم الجنولوجيا الذي يقوم بالبحث عن الصلة الحقيقية بين المرأة والطبيعة في المجتمع، تلك العلاقة المبنية على أسس الأحترام في مرحلة المجتمع الطبيعي، فشبهت بعلاقة وأرتباط الأم مع الجنين والدليل الأكبر على ذلك ترابط المرأة بالطبيعة فترة الحيض المرتبطة بدوران القمر خلال (٢٨) يوم ولا ننسى تعريف المفهوم الفلسفي للإنسان بأنه الطبيعة الواعية لذاتها, فالإنسان في داخله هو أرقى أجزاء الطبيعة تقدماً، ووصول الإنسان إلى حالة يصبح فيها بلاءً على الطبيعة كان على عاتق السلطة والذهنية السلطوية بعد أن كان ملتحماً بها في العصور البدائية الأولى، والدليل ارتباطها بهذه المسألة الملفتة للنظر، والذي أضفناه على فترة حيض المرأة بأنها إشارة إلى التمايز والأنبثاق بإرتباط المرأة بالطبيعة في الوقت ذاته، ويشعرنا بوجوده للمرة الثانية.

ومع ظهور النظام الدولتي ونتيجة لتحكم الحضارة والذهنية الدولتية بالطبيعة، اختفت العلاقة بين المجتمع والمرأة والطبيعة وابتعدت كل البعد عن الوضع المألوف الأخلاقي والإنساني ليتحول الإنسان إلى كائن غريب عن الطبيعة، وبالتالي غريباً عن ذاته بالمعنى الأصح, وعن المرأة والمجتمع أيضاً ولهذا السبب فإن علم الإيكولوجيا بالرغم من إنه علم حديث ألا أنه مسؤول مع جميع العلوم الحيوية والاجتماعية والوضعية عن مهمة تجاوز خلاف وتناقض الطبيعة مع المجتمع، كما أنه مسؤول عن سرد قصة كيفية انتقال وتحول ثقافة تؤمن بالطبيعة وتحترمها إلى نظام أصبح مصيبة وبلاء على الطبيعة ويعمل على تجاوز هذا الشرخ بين البيئة والإنسان، وحل تناقض المجتمع مع الطبيعة، أنطلاقاً من المنطق القائل بأنه لا يوجد نظام أخلاقي غير متوحد مع الطبيعة، فعندما تعاش انحرافات كهذه فهذا يعني أنها أضاعت وجودها وبقيت خارج منظومة البيئة، فعلى سبيل المثال كل شخص ضمن المجتمع الطبيعي هو جزء حقيقي من الطبيعة، وإن التحكم في الطبيعة والتعدي عليها هو أكبر جريمة بحقها وحق الإنسانية، لكن هذه الذهنية الأخلاقية الأساسية قد قلبت رأساً على عقب ضمن الحضارة الدولتية, ونتج على أثرها مجتمع معادي للطبيعة والسبب الأساسي لهذا هو استنادها إلى عالم خلق ذهنية رأسمالية مبتغاها الوحيد هو التحكم وكسب في المردود المادي البعيد كل البعد عن العاطفة التي كان منبعها اتصال المرأة بالطبيعة فأول من قدمت مصطلح الإيكولوجيا هي العالمة إيلين سولو رجيز عام (١٩٢٦) م من خلال إعطاء المحاضرات عن هذا العلم وأهمية طرحه بين العلوم , وتم تنظيمه من قبل الفيلسوف آرسطو وهو أول من نظم الطبيعة وفصل الحيوان والنبات ضمن جداول كيفية تكاثر الفقاريات والثديات أو من خلال البيوض والرحم ضمن الطبيعة، فالبيئة تفيد الإنسان بمعرفة الكائنات الحية بالطريقة السليمة والحفاظ على الموارد الحية مثل الغذاء وضرورة الغطاء النباتي وأهمية التركيز على الحماية والتخلص من التلوث البيئي الذي سببته الذهنية السلطوية الذكورية كالتلوث الهوائي الحاصل في الغلاف الجوي عن طريق المواد الكيماوية التي يتم تصنيعها عن طريق المعامل والتي تطرح كميات ضخمة من ثنائي أكسيد الكربون في الهواء، وتلوث اليابسة أيضاً نتيجة الأستخدام الجائر للمبيدات الحشرية والعشبية، وأستخدامات الأسمدة ونفاياتها الكيماوية المضرة بطبيعة الأرض، إضافة للتلوث الضوئي الحاصل من الإضاءة الليلية التي يرى البعض كونها حضارة تكنولوجية ومسألة بسيطة، لكنها بحد ذاتها خطر أكبر من المتوقع، كما ان تلوث مياه المحيطات عن طريق استخراج الموارد النفطية ورمي النفايات الصناعية والطبية كل ذلك أدى إلى تفاقم الوضع البيئي، وبدأت مشاكل البيئة بالظهور بشكل

أكثر وضوحا والتي كانت السبب الرئيسي لتولد الأمراض العضوية للأنسان وتعريض المأمن الوحيد للكائنات الحية إلى الخطر والتهلكة، من خلال أستهلاك كميات ضخمة من غاز الأوكسجين، نتيجة القطع الجائر للأشجار وإبادة الغابات لصالح بناء مدن اسمنتية ومصانع عملاقة، لتحقيق المزيد من الربح والكسب عبر منظومة السلطة الرأسمالية وذهنيتها النفعية، التي تخلت عن الطبيعة الخلاقة وتوجهت للمال عبر تدمير الطبيعة، والإنسان وخاصة المرأة كونها العنصر الإنساني الأكثر والتصاقاً بالطبيعة، فالجنولوجيا تنتقد علم البيئة الحالي لأنه بعيد عن نظرة المرأة بالطبيعة وتفتقد تصحيح علم البيئة لأن التلوث البيئي يؤدي إلى أنهيار في الكون فيجب على كل إنسان أن يكون صديق البيئة عن طريق تخليص وتحرير البيئة من النظام السلطوي من أجل خلق التوازن من جديد بين المجتمع والطبيعة والمرأة وتحقيق المصالحة بينهم لأن هناك حاجة ماسة لرؤية وأسلوب جديد من أجل الوصول الى حياة إيكولوجية طبيعية وإعادة النظر للمرأة التي كانت في الحالة الطبيعية والمكانة الحقيقية فهي جزء لا يتجزأ من الطبيعة الحرة حيث كانت المرأة صاحبة الفضل في الأكتشافات المرتبطة بالحياة فهي أول من اكتشف الزراعة والطبابة والاقتصاد، وأحدى فرضيات الربط بين الطبيعة والمجتمع هي تلك التطورات القائلة بأن الجنس البشري هو الحلقة الاخيرة من سلسلة التطور الطبيعي للكائنات الحية عموماً, ولعالم الحيوانات على وجه الخصوص, فالنتيجة الأولية والأهم على الأطلاق هي أنه من المحال على النوع البشري ان يعيش بشكل عشوائي, وأنه كلما ظل مرتبطا بسلسلة التطور الطبيعي تلك، وبقى ممتثلاً لمطالباتها، وتمكن من إدامة ذاته، أما في حال إعطابه لحقوق التطور الطبيعي التي ترتكز إليه، فلا مفر حينئذ من غياب التكامل البيولوجي، وبالتالي مواجهة خطر عدم ادامة الذات بالتأكيد، وقد برهن العلم بكل وضوح على أن تكامل سياق التطور الطبيعي مرتبط بالأواصر المتبادلة للأجناس والكائنات الموجودة فيها، على نحو اكثر مما يظن البعض واذا ما افتقدت تلك الأواصر المتبادلة رونقها، فستحدث انقطاعات، وثغرات كبرى بين حلقات التطور الطبيعي، ليغدو عدد لا يستهان به من الفصائل والكائنات وجهاً لوجه أمام مشكلة ادامة جنسه، فمقابل هذه الحقيقة العلمية والمشكلة التي خلقتها الحضارة ان لم تتخذ الإجراءات والتدابير لهذه الازمة ستكمن بتشريع الابواب على مصارعها أمام الأنهيارات الإيكولوجية.

فها نحن أمام مشكلة أنسان لن يفلح في النجاة من التحول إلى نوع ديناصوري منقرض، فيما إذا واظب على عمله في عملية الإبادة فعلم الجنولوجيا ينتقد هذه المشكلة المتعلقة بكثافة وتضخم السكان، فإن لم يوضع حل أو حد للتضخم السكاني المتزايد وللتخريبات التي يحدثها الانسان بتقنياته المتطورة بشكل متسارع، والمستخدمة بكل سوء، ستبلغ حياة الأنسان مرحلة لا يطاق العيش معها خلال فترة ليست ببعيدة أبداً. فتزايد هذه الحقيقة سوف تصبح عملاقة كالديناصورات في بنى المجتمع الداخلية، حيث تتشكل الحروب بكثرة، وتتصادم الإدارات السياسية التي تعد الأخطر على الأطلاق بتفشي البطالة، وأفتقار المجتمع للمعنويات، وظهور بشرية مسيّرة كالروبورتات الآلية، وبدون تحديد بواعث تقدم المجتمع، في هذا الأتجاه بشكل صحيح من المحال صياغة وشرح النظرية السليمة أو إيجاد دروب الحل الصائبة بشان المدنية التقليدية، والصراعات الطبقية القومية، وزيادة العرض مع التقنيات الانتاجية المذهلة بحيث لا تبقى لها قيمة ولامعنى، وألاَ تكون موضوعاً للبيع والشراء، فيتحول كل شيء إلى سلعة.

القدسية، التاريخ، الثقافة، والطبيعة وكل شيء، يرتبط بهذه الحقيقة التي ليست سوى سرطنة اجتماعية تقود بدورها إلى الفوضى، أما التلوث البيئي ودمار البيئة، فتبرهن بشكل قاطع على إحاطة خاصية الفوضى بكل البيئة، كمحصلة لجميع ماهياتها الأخرى، وما داء الصراع، كأنشقاق وأهتراء طبقة الأوزون والأنقراض المفرط للكائنات الحية، سوى رموز منفردة، بذاتها تدل على ذلك.

اما الظاهرة الايكولوجية الحقيقية، فهي تحول العلاقة الكامنة بين المجتمع والطبيعة إلى هوة شاسعة، وإذا لم تغلق هذه الهوة بوقت محدد، فستكون النتيجة التحول إلى ديناصور اجتماعي، فمن الضروري رؤية الأنفجار السكاني أيضا كحصيلة لبنية النظام القائم على التناقضية العامة.

وأيضاً كسياسة النسل لدى الرأسمالية التي ترتكز على مبدأ « كلما قلت قيمة انسان كلما تكاثر وكُثر، وكلما استمر بقاء الرأسمالية في الصدارة ستستمر مشكلة التضخم السكاني في تفاقمها طرداً».

وبما أن الجنولوجيا هي التي ستجد الحلقة المفقودة وتحقيق التلاحم والانسجام كون التكامل والوحدة المطلوبة هي من واجبات الأخلاق الأجتماعية لحل هذه الكارثة التي تواجه الطبيعة ومن عليها، كونها المرأة هي المؤسسة الأولى لغرز القواعد الأخلاقية التي كانت بنفس الوقت مؤسسة لقيم الجمال، ورمزاً للقدسية المجتمعية.

للأخلاق الأجتماعية مؤشر آخر على اللاأخلاقية العامة، فحالة الأخلاق المستهلكة تكاد تؤدي إلى فردية محررة من قيودها وضوابطها، وإلى فساد، ودمار القيم الأجتماعية حيث توضع الأخلاقية بنسبة للرأسمالية في كفة المساواة، وإن المجتمع الفاقد لمقوماته الأخلاقية، أي الضمير الحي، لا يعني سوى حالة من الفوضى كالمشاكل الأجتماعية التي تسعى الدولة لإعاقتها عبر سياساتها الأجتماعية العاجزة على إيجاد حلول لها، بل وتتفاقم أكثر بسبب البنية العامة للرأسمالية كميدان التعليم والصحة الذي بات عاجزاً عن وضع الحلول لذاتها، بسبب أرتفاع الأسعار من جانب والتزايد السكاني من جانب آخر وتكاثر الأمراض متسمة بالفوضى وعلى رأسها داء السرطان، والأيدز، والأرق، وغيرها من الأمراض النفسية.

والمجتمع التي بات وجهاً لوجه أمام الأنقطاع عن كافة أنواع وعناصر الحياة التي لا غنى عنها، وفي مقدمتها البيئة، الديمغرافيا، الصحة، التعليم، السياسة، اصبح، و لأول مرة في التاريخ، منتبهاً إلى عجزه عن إيجاد الحلول الجذرية لمشاكله بإبتعاده عن نظرة الجنولوجيا، فالسبيل الأكثر واقعية هو البحث عن الجذور للأزمة الايكولوجية المتجذرة طرداً مع أزمة النظام الأجتماعي، في بدايات نشوء الحضارة، وينبغي الأدراك أنه كلما تطور الأغتراب عن الأنسان بسبب التحكم، والتسلط القائم داخل المجتمع، كلما قاد ذلك إلى الأغتراب عن الطبيعة ايضاً.

ومن تبرز اهمية نقاء المبدأ وقوة العقيدة، فمبادئ النظافة التي تدعو اليها الانسانية كتكريم للإنسان وأيضا مبادئ النظافة بالعقائد والأديان.

بما اننا نناقش ايضاً كيف سيسمو الأنسان بإنسانيته في العصر الحديث الذي نتج منذ قرنين أو أكثر، وما يراه البعض كعصر التنوير العلمي والفكري الأنساني بعيداً عن انتماءات الشخصية، لذلك أزمة المناخ والتلوث هي من المسببات الأولى للوفيات، والامراض والكوارث، وبالرغم من التقدم في شتى المجالات، فمازال العالم محلياً كان أو عالمياً بعيداً كل البعد عن دوره الفاعل والمشارك في إدارة التعامل مع أزمة المناخ والقضايا البيئية، ولدينا جميعاً الحق في التمتع، وبأعلى مستوى بالحياة والعيش بحرية، وكرامة وأمان، وايضاً التمتع بالصحة البدنية والنفسية.

فمن أهداف التنمية البشرية حماية البيئة، وهذا من منظور فلسفي، يرى ان التقدم الذي حلم الأنسان بتحقيقه أدى إلى عكسه، وان الكوارث التي ما فتئت تعرفها الحضارة الحديثة، مثل تغير المناخ وأنقراض عدد الكائنات الحية والتلوث البيئي والأمراض والأوبئة، أوضحت، بما لا يدع مجالا للشك أن الأنسان الحديث ذهب بعيداً في إرادته للسيطرة على الطبيعة، إلى حد بات يهدد الطبيعة والأنسان ذاته بالفناء، وهذا ما نبه إليه عدد من العلماء والمفكرين مثل «هانس جوناس» الذي تساءل في كتابه « مبدا المسؤولية « حول مدى خطورة والنتائج السلبية للتقنية العلمية على حاضر الحياة البشرية ومستقبلها، ومن خلالها على مفهوم « الأنسنة « ذاته، بمعنى أي حضارة هذه التي تدمر ذاتها؟ وأي انسان هذا الذي يقوم بذلك؟ ولأي

هدف أو غاية؟ وأية أجراءات واجب اتخاذها، وأخلاق واجب تبنيها لإنقاذ ما يمكن انقاذه؟.

هذا ما تجاوز تساؤلات العلماء والمفكرين إلى عدد من التقارير الدولية التي ما فتئت تظهر حول الوضع البيئي في العالم منذ القرن الماضي، لعل أبرزها التقرير الاول لمنظمة الامم المتحدة حول البيئة .

فالعديد من القمم والمؤتمرات والتقارير الدولية التي ما فتئت تتكاثر منذ اكثر من ٥٠ سنة، تؤكد جميعها على واقع تدهور البيئة في عالمنا، وضرورة أتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة، هذا إذا مازال ذلك ممكناً، حسب آراء متشائمة، ترى ان عجز دول العالم على إتخاذ هذه التدابير، في وقتها مما أدى إلى مالا سبيل لتداركه من التدهور، وما بدأت ملامحه، بل نتائجه المرعبة تظهر منذ مدة بوضوح في أماكن متعددة في العالم.

في هذه الحالة ما العمل ؟ ترى آراء أخرى متفائلة، ان الأخلاق الدينية لم تعد في وسعها مجابهة هذه المخاطر المذكورة، ولكن هناك أمكانية لإعطاء الطبيعة قيمة في ذاتها، وتحمل الأنسان مسؤوليته في هذا الصدد، وهذا ليس حماية لذاته فحسب، بل وأيضا للأجيال القادمة، عملا بشعار « اعمل على أن يكون كل ما تفعله ملائما لحياة انسانية أخلاقية إيكولوجية على الارض « أي حياة تحافظ على مقومات الحياة، وهو ما يبدو أن الوعي به بدأ يرتفع في كل بقاع العالم تقريبا، كما ان هناك مبادرات إيجابية للحفاظ على البيئة، وتبني تنمية مستدامة ما فتئت تظهر هنا وهناك، مثل : ظهور قوانين وأجراءات، وبرامج عملية لتحسين البيئة، ومنع بعض الأسمدة أو المواد المضرة بها، وتطور الأقتصاد الأخضر والحد النسبي من الأنبعاث الحراري، ومعالجة المياه الغير صالحة، واستعمال الطاقات المتجددة.

تعد العلاقة القائمة بين المجتمع والطبيعة، الساحة التي يتكاثف تركيز علم الاجتماع فيها، ورغم جلاء مدى تأثير البيئة على المجتمع، الا أن البحث العلمي في ذلك، وتشكيله موضوعا بحد ذاته في الفلسفة .

يعتبر أمراً حديث العهد، حيث ازداد هذا الأهتمام مع بروز مدى تأثير النظام الاجتماعي على البيئة، بأبعاد كارثية، وإذا ما تغلغلنا في منبع هذه المشكلة، يتبدى أمامنا النظام الأجتماعي المهيمن، والمناقض للطبيعة إلى درجة خطيرة، يتجلى مع مرور الايام، وبماهية علمية متصاعدة، في الأغتراب عن البيئة الطبيعة، تشكل المصدر للتناقضات الداخلية للمجتمع، والممتدة على مدى آلاف السنين، وأنه بقدر تزايد الحروب والتناقضات الداخلية في المجتمع، ازداد الأغتراب عن الطبيعة والبعد عنها، وقد أتضحت كلمة السر في حاضرنا، التي تتمثل في الهيمنة على الطبيعة، والأستيلاء على مواردها، وأستغلالها بلا رحمة دون تجلي، كما يزداد الجدل عن الوحشية الطبيعة، لكن هذا الأعتقاد خاطئ بكل تأكيد، اذ يتبين من خلال المشاكل البيئية المعاشة، ان الأنسان المستوحش اتجاه ابناء جنسه، يغدو في حالة وحشية جداً خطيرة ازاء الطبيعة أيضا، وما من مخلوق قضى على فصائل النباتات والحيوانات كما فعل الإنسان بها، الا وكان الدافع الأساسي لخلق الحضارة لهذه المشكلة، هو حقيقة للأستبداد والجهالة التي تتميز بها، ذلك وان الهرمية والدولة لا تستطيعان ترسيخ وجودهما، بالإرتكاب فقط إلى القمع والعنف اثناء تكوينهما، بل لا مفر لهما من اللجوء إلى الرياء لما وراء حقيقة المجريات وقصتها، فالهيمنة السلطوية تتطلب الهيمنة الذهبية أيضاً، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تزودها السلطة بالضمان والحصانة، الا بأدراجها موضوع الخروج عن الحقائق، وحيز التنفيذ، أما الجانب الفظ لقوة السلطة، فسيعمل دائما على تسليط وانعاش هذا النوع من الذهنية، كجانب دقيق وخفي لها.

هذا الطراز الذي قام بتكوين الذهنية المهيمنة يشكل الأرضية الخصبة للأغتراب عن الطبيعة وما فيها، فكلما استمر انكار الاواصر الاخلاقية للمجتمع والمكونة اياه، التي اتخذتها الهرمية وقوى الدولة المتطورتان في الأنحراف والتضليل بالأساس عوضاً عنها، فستكون حالة الذهبية منفتحة امام

نسيان الروابط الكامنة بين الطبيعة والحياة، وفقدانها اهميتها، وكل ارتقاء وتصاعد على هذه الارضية الداعمة للحضارة، فبالتالي سينعكس على أرض الواقع على صورة الأنقطاع عن الطبيعة وتدمير البيئة، حينها لن ترى ابصار القوى الحضارية للضرورات الطبيعية، ومهما يكن الحال، ستشيد النهضة في فحواها بإعادة تأسيس الأواصر المقطوعة بين العقل والطبيعة، وقد قامت النهضة بثورتها الذهنية على خلفية حيوية الطبيعة وخلافيتها وعطائها وقدسيتها، وعملت بمبدأ كل شيء موجود في الطبيعة كمعتقد اساس لها، وصورت جماليات الطبيعة على نحو امثل عبر الفن، وفتحت أفاق الطبيعة بالتوجه العلمي نحوها، واتخذت الأنسان اساسا لها، فاعتبرت تعريف حقيقته برمتها من وظائف العلم والفن، هذا التغير الذي حصل في الذهنية هو الذي ولد العصر الحديث، وعلى خلاف ما يعتقد، فالمجتمع الرأسمالي لم يكن نتيجة طبيعية لهذه المرحلة، بل كان محرفها ومضللها، ولعب دوره في قهرها وجرها، فالإدارات المستعمرة للإنسان طورت بالتوازي مع استغلال الطبيعة، وألتحمت الهيمنة على الانسان مع الهيمنة على الطبيعة، والتحكم بها، وابتدأت اشد اشكال الهجوم التي شهدها التاريخ على الطبيعة، بحيث اعتبرت تلك الإدارات أن استغلال الطبيعة وظيفة ثورية، ضاربة بذلك عرض الحائط كل قدسيتها وحيويتها وتوازناتها، وهمشت على نحو تام القدسية التي كانت موجودة بها، والأنحراف في الذهنيات السابقة، حيث رأت انه من حقها التصرف بالطبيعة كيفما تشاء، دون أي رادع، فكانت المحصلة التحام ازمة البيئة بالأزمة الاجتماعية، وحالما نقل مضمون النظام القائم للأزمة الأجتماعية إلى مساحة الفوضى البينية، و بدأت البيئة تطلق صيحات الاغاثة من اجل الحياة، لما لحق بها من فواجع وكوارث، فالمدن المتعاظمة والمتفشية كداء السرطان، تلوث الهواء والماء، وأنكماش طبقة الأوزون بالتدهور، والتناقض الحاد الآقصى في أجناس الحيوانات والنباتات، قام بتدمير الغابات وكسحها، كتلوث المياه الجارية، والنفايات المكدسة والمتعالية كالجبال في كل الارجاء، وتلوث موارد المياه بالنفايات والمخلفات المبيدة، والانفجار السكاني، وكل ذلك دفع بالطبيعة إلى التمرد مع بدء الفوضى، اذ ثمة توجه جنوني طائش صوب الربح الأعظم، دون الأخذ بالحسبان مدى قدرة كوكبنا على التحمل لهذا الكم الهائل من المدن والبشر، والمعامل، ووسائل المواصلات، والمواد الاصطناعية، وتلوث الهواء، وهذه التطورات ليست قدرا محتوما، بل هي حصيلة الأستثمار المختل للعلم والتقنية في حوز السلطة، من الخطأ تحميل العلم والتقنية مسؤولية هذه المرحلة، اذ لا يمكنها لعب دورها بالمفرد، بل أنهما يؤديانها وفقاً لنوعية قوى النظام القائم في المجتمع، وكيفما اقحمت تلك القوى الطبيعية في المستنقع وأغرقتها، فهي قادرة ايضاً على معالجتها، أي ان المشكلة اجتماعية محضة، عملت على تناقض حاد بين المستوى العلمي والتقني الموجود، وبين مستوى الأحوال المعيشية للغالبية الساحقة من البشر، وأننا مضطرون لترتيب حملات توعية مركزة بصدد الديمقراطية والبيئة، مثلما كانت عليه الحال في وقت من الأوقات بالنسبة للتوعيات الطبقية والوطنية والقومية المركزة، والعمليات الهادفة الى رعاية حقوق الحيوانات، وحتى حماية الغابات، والعمل على زراعة الغابات وتشجير كل الأماكن والأرجاء بسرعة للحد من هذه الكارثة والخوف من انقراضها، فيجب ان تكون جزءاً لا يستغنى عنه في العمليات المجتمعية، وكل من أفتقد إلى الحساسية البيولوجية، تكونت حساسيته ونباهته الأجتماعية معتلة وناقصة، اما الحساسية والنباهة الحقيقية، فتمر من رؤية الاواصر القريبة بين كلتا الظاهرتين، فيجب ان تشهد، وستشهد، ايامنا المستقبلية نضالات شاملة ومحاولات ستبذل بغرض تحويل طبيعتنا الى غطاء اخضر، ترعى فيه الكائنات الحية بعد ان غدت صحراء خالية، فيجب علينا أفساح الفرصة لنشر الغابات التي ستوفي الطبيعة وتشجيرها و واظن ان شعار (تمر الوطنية المثلى من التشجير ونشر الغابات) سيكون من أثمن الشعارات وأقدسها، وسيدرك بجلاء اكبر، ان من لا

يحب الحيوانات، ومن لا يرعاها أو يحميها، لن يقدر على حب الناس أيضاً، وكلما ادركنا ان النباتات والحيوانات هي امانة اؤتمن عليها الأنسان، ستزداد حينئذ قيمة الانسان مرتبة اخرى، والوعي الأيكولوجي وعي أيديولوجي، وهو أشبه بالجسر الرابط بين حدود الفلسفة والافاق الاخلاقية، والسياسية الهادفة إلى الخلاص من الأزمة العصرية الراهنة، لن تفضي إلى نظام اجتماعي صحيح، إذا لم تكن سياسة ايكولوجية، ومثلما هو الحال في معضلة حرية المرأة، فمفهوم السلطة الأبوية الدولتية المهيمنة هو الذي لعب الدور الأساسي في الحياة المشحونة بهذا الكم الهائل من الأخطاء والأهمال في حل المشاكل الأيكولوجية، وكلما طورنا من الناحية الإيكولوجيا والفامينية، فستختل كافة توازنات نظام السلطة الابوية الدولتية الحاكمة، ولن يتسم أي نضال أو صراع حقيقي في سبيل الديمقراطية والاشتراكية بالتكامل، ألا لدى تطلعه إلى حرية المرأة، وتحرر البيئة كمأرب أولي وصراع نظام اجتماعي جديد متكامل على هذه الشاكلة، أنما هو احد اشكال النفاذ من الفوضى الحالية بأسمى المعاني، هذا ويشكل العلم والفن الأرضية الذهبية الأساسية التي سنستند إليها في تخطي مجتمع الفوضى، وبما ان التعليم المفروض بدأ من المرحلة الأبتدائية، وحتى الجامعية، سيتخذ من تكوين الانسان التابع للدولة و الهرمية، والمغترب عن الفرد والمجتمع والبيئة، أساسا له من حيث الشكل والمضمون، فمن الضروري تجاوز مثل هذه الأفخاخ التعليمية والتدريبية، وتقبل وهضم واحياء مفهوم براديغما العلمي والفني الجديد، بحيث يتعرف الانسان و المجتمع على حقيقتهما وواقعهما التاريخي، وينقلها الى المستقبل الواعد مع صونه لحرية اللحظة على خلفية ثورة ذهنية حقيقية قبل كل شيء، فمن الضروري نشر النماذج الجديدة من الاكاديميات والمدارس العلمية، وفقا للحاجة، وبشكل عام فان هذه المبادئ الايكولوجية التي يعبر عنها ضمن هذا التثبيت.

ان العالم الحديث المعنوي والعلمي الذي يجب ان يتم تنظيمه كبديل للعالم الاكاديمي للحداثة الرأسمالية الموجودة ضمن الازمة، هو ضرورة لا بد منها للمجتمع الإيكولوجي والاقتصادي، فمن الممكن أن تناقش هذه القضايا في الأكاديميات وتوضع لها حلول ومشاريع، وفيما يتعلق بجميع الاقسام الاجتماعية التي تعيش في البرية، والشباب، والفلاحين، والعاملين في العديد من ميادين الانتاج، التي يمكن لها الانخراط ضمن ميادينها الخاصة , فان الجنولوجيا في هذا المجال تتناول تنظيم الأكاديميات كتعبير عن أفكارها في هذا الشأن، و ينبغي علينا ان نحمي بيئتنا ضد كل انواع التلوث، لأنها ستكون مشكلة خطيرة تحتاج إلى ان نقف جنبا بجنب لكي نواجهها، ومن دواعي الأمر يجب أن لا نرمي النفايات على شواطئ البحار لأن هذا يقتل كل الاسماك والحيوانات البحرية ويسبب تلوث الماء الذي يجعلنا عرضة للامراض ويجب ان نتحمل المسؤولية حيال ذلك، فالطبيعة هي الكون الساحر الذي يشمل البحار والجبال والوديان وسهول والغابات وغيرها، ولأن الانسان هو العدو الأول لطبيعته، ويصر على استنزاف ثورة البيئة واستغلالها بصورة مفرطة، مما يؤدي إلى زوالها ونفادها، وبالتالي يغيب التوازن البيئي، مما سيتسبب بزوال الحياة على هذا الكوكب تماما.

ولهذا فالمطلوب هو علم ايكولوجي رصين، ورؤية علمية هادفة تمتد نحو الجنولوجيا التي ينبغي لها ان تبحث بالأقتصاد والأجتماع والفلسفة عن طرق التوحد مع الطبيعة، لأن النظام الذي لا يتحد مع الطبيعة لا يكون أخلاقيا، كون تناسق وأنسجام الحياة الأجتماعية مع قوى الطبيعة هو الموضوع الأساسي لعلم البيئة (الايكولوجيا).

جميع ما تم ذكره سابقاً تعد من أبرز المواضيع التي تشكل محورا أساسيا في يومنا هذا، لأن الإنسان والطبيعة جزء لا يتجزأ من الكون الذي نعيش فيه، ولا يمكننا أن نقوم بتجزئة كل كائن حي على حدى، فالكل على علاقة وثيقة ومترابطة، فنحن في الجنولوجيا نركز جيداً على مفهوم التكامل، ومفهوم الديالكتيكية التي تعطي معنى لهذا الكون الذي نعيش فيه.

فالأختلاف يؤدي إلى التكامل، وبدونها لا نجد أي معنى لما نعيش فيه وما يحيط بنا، فإذا قمنا بإعطاء المعنى لذرات التراب فنحن إذا نستطيع أن ندرك تماما أننا جزء لا يتجزأ منها وبالتالي هي جزء منا، القصد من هذا هو فهم الطبيعة الحية والغير حية وإدراكنا لها بأننا نعد أجزاء أساسية في بناء الانسان وكل الأحياء التي تلعب دورا مهما في الكون.

إذاً، فموضوع الإيكولوجيا وكيفية نظرتنا وتقربنا له لا يجب أن يمر عن عبث، وألا نستهزأ بالكوارث الطبيعية التي تحدث، والتي ازدادت أيضا في هذه الفترة، نتيجة ثوران الطبيعة وغضبها من الجنس البشري الذي زاد من استهلاك الطبيعة على حساب المصالح ومحاولة إمحاء ما له دور في البناء والأنشاء، فالعقل البشري الذي يعمل ليلا ونهارا فاق طاقته وقدرته حيث بات يعمل على إنشاء كل ما هو بعيد عن النمط الطبيعي الذي يخدم المجتمع وبعيداً عن إضفاء المعنى الحقيقي للحياة .

وبدورنا يجب علينا توعية مجتمعاتنا في هذا الخصوص، وبالأخص كيفية الحفاظ على المنتجات الكونية الطبيعية التي تساهم في الحفاظ على كوكب الأرض، وعليه ينبغي تسليط الضوء أكثر من ذي قبل على موضوعات الأيكولوجيا، وإثارة الجدل حولها، للتنبيه من المخاطر الفادحة التي يرتكبها البشر، كونه أساساً مركب من أجزاء الطبيعة والكون، كما قال جلال الدين الرومي «نحن في الكون والكون فينا» ولطالما أننا متحدون مع الكون فيجب علينا ان نحافظ عليها بشتى الوسائل والسبل.

ان كل ما سردناه من الأحداث والتغيرات التي حدثت و التي جلبها النظام الدولتي والنظام الرأسمالي إلى الطبيعة والحياة الاجتماعية وإحياء المجتمع الأستهلاكي، فأنه من الخطأ تسمية عصر الرأسمالية بعصر العقلانية، ولسبب رئيسي هو قيامه بإبعاد المرأة من جميع المجالات الحياتية والتفرد بحكمه عبر ذهنيته الذكورية التسلطية في الحياة الأجتماعية والطبيعية، لذا عندما ننتقد هذه الأنظمة بهذا الأسلوب، فأننا نبحث عن الحل لإنقاذ البيئة بأسلوب علمي بالأعتماد على (علم الايكولوجيا) وعلم المرأة والحياة (الجنولوجيا) عبر منظور فكري عميق، يتحسس أوضاع البيئة، ومستقبلها، والتي عبر عنها وطرحها الفيلسوف عبدالله اوجلان في كتابه الهام المعنون بـ «**سوسيولوجيا الحرية**».

لذلك فقيام علم المرأة بتشخيص أسباب هذه الأزمة بشكل علمي ووضع خارطة طريق من أجل حل هذه الأزمة يُعتبر من القضايا الأساسية التي يهتم بها، لأن حرية المرأة لا يمكن ان تتحقق في بيئة مريضة، تتعرض للأغتصاب، والأحتلال من قبل النظام الذكوري، فمن أجل خلق التوازن من جديد بين المجتمع والطبيعة وتحقيق المصالحة، هناك حاجة لرؤية وأسلوب حياة أيكولوجية كما يجب ان تعمل الحركات النسوية بعلمها ونضالها وتضامنها مع الحركات الأيكولوجية من أجل إيقاف وردع هذا المخاطر المحدقة بالبشرية، والكون بأكمله.

فالأيكولوجيا أساسا دليل عمل للممارسة في الريف والمجتمع القروي الزراعي، والعاطلين عن العمل.

لذا ينبغي ان تكون المسؤولية الأساسية على عاتق المرأة لحل القضية الديموغرافية التي تعد السبيل الأول لسد الأزمات أمام الدمار الأيكولوجي، حيث تؤدي المرأة دوراً حياتياً من حيث أخلاقيات، وجماليات الحياة على ضوء الحرية، والمساواة والتحول الديمقراطي، فعلم الجمال موضوع وجودي بالنسبة للمرأة، كونه يعني تجميل الحياة.

ان مسؤولية المرأة أكبر، وأوسع على الصعيد الأخلاقي، كونها العنصر الأصلي للمجتمع الأخلاقي والسياسي، وأيضاً كونها الأساس في تطوير علم الأقتصاد المنزلي، بحكم مسؤوليتها، وتنشئة الأطفال، كونها جزء أساسي من علم المرأة.

كما وضح فيلسوف الأمة الديمقراطية»عبدالله اوجلان» في كتابه (سوسيولوجيا الحرية).

العقل المجتمعي حقيقة واقعة، والمجتمع بذاته هو الساحة التي يتكاثف فيها العقل، لذا، لامعنى لليأس بتاتا، ثمة صوت آخر ينبثق من المقدسات كافة ويقول:»لقد منحناكم

العقل، وما عليكم سوى استخدامه في سبيل الخير، لا الشر وحينها، ستحظون بكل ما أنتم بحاجة إليه!».

علينا سماع هذا الصوت الأخلاقي الذي لا غنى عنه، وهذا ما يقوله الصوت الذي يسعى إلى فن الحرية المجتمعية وإلى الإجهار به وتلبية متطلباته، ونشاطات المجتمع الديمقراطي عبر الممارسة العملية لهذا الصوت، الذي يشكل نظام الحضارة الديمقراطية نظريته، لذا يتطلب منَّا بعد الآن الغوص في المصادر الملموسة لهذه الأصوات (الأصوات المنبثقة من تعاون العقلين التحليلي والعاطفي)،وإلى تسليط الضوء على سبل الحل التي يسعى إليها احرار العالم.

كل الكائنات الحية، تعيش وتعمل وفق مبادئ العقل التي لا تخطئ أبدا، وهذا النمط من العقل الذي يمكننا تسميته بالعقل الطبيعي أو العاطفي مائل إلى الغريزة، ويشخص بميزة إبداء رد الفعل الآني على الأفعال، والذي يعني العمل على أحياء التوازن بين الذكاء العاطفي والتحليلي .

لذا قد يصبح علم الأيكولوجيا قوة الحل المثلى للطبيعة الأجتماعية برمتها، وليس للبيئة فحسب، اذا تم اتخاذ هذا العلم كأحد أوجه العلوم،وان تتخذ الإدارات الذاتية وجميع المنظمات الإنسانية وخاصة الحركات النسائية علم الجنولوجيا (علم المرأة والحياة) سلاحاً فكرياً لها، وأيضا أتخاذ المرجعية الأستراتيجية من مشروع (الأمة الديمقراطية) وبراديغما (الديمقراطية الايكولوجية المبنية على أساس حرية المرأة).

والتي عبر عنها المفكر عبدالله اوجلان بأختصار عبر مقولته: (ما يدمر بيد الانسان، يمكن إعادة ترتيبه بيد الإنسان).

المجتمع الأيكولوجي

يجب أن يبدأ مفهوم المجتمع الإيكولوجي من شعور بالاطمئنان بأن المجتمع والطبيعة ليسا متناقضين بالفطرة. وفي نظرتنا المميزة للاختلاف على أنه شكل من أشكال التعارض والاغتراب، سمحنا لجوانب المجتمع البشري الفريدة أن تشوش إدراكنا عن قواسمها المشتركة مع الطبيعة باعتبارها «فجوة» في منطقة بيولوجية معينة ونظام إيكولوجي معين.

بيريفان عمر – نجم عبدالله

المقدمة:

مع بداية القرن الحادي والعشرين، بات مصطلح الإيكولوجي من المواضيع الأساسية التي أصبحت مجالاً للبحث والدراسة في أجندات معظم المؤسسات والأفراد، وتصدر معظم البحوث العلمية لما له من تأثير في حياتنا اليومية الذي غدا واضحاً للعيان، وبات يهدد وجود الكائنات الحية على سطح الكرة الأرضية.

فأدرك العالم حجم الضرر الذي لحق بالبيئة بدءاً من الثورة الصناعية وانتهاءً بالرأسمالية، والتي جلبت الويلات الكثيرة على الكرة الأرضية، وقد سببت الضرر الكبير والخطر بأغلفة الأرض المختلفة التي تحمي الكائنات الحية .

فعلى سكان الأرض عامة التحرك ضد هذا الخطر المداهم ، وإيقاف الزحف المدمر للكرة الأرضية، وعلينا جعل الأرض كوكباً أخضر للحد من التدهور الإيكولوجي.

ومن أجل التحدث أكثر حول هذا الموضوع لابدّ في البداية أن نتعرف على الإيكولوجيا، ومتى ظهر استخدام هذا المصطلح؟ ويظهر من البحث أن عالم الأحياء الألماني، أرنست هيغل عام ١٨٦٦ قد استخدم هذا المصطلح وهو علم يعني الاهتمام بالبيئة (باللاتينية:Oecologia) إيكولوجيا أحد العلوم الطبيعية وهو أحد فروع علم الأحياء (الذي يدرس التفاعلات بين الكائنات الحية

من نبات، أو حيوان، أو الأحياء الدقيقة بالمحيط الذي حولها، والمصطلح مشتق من الأصل الإغريقي (أويكوس) باليونانية: (οἶκος) أي ما يحيط بالشيء، ويصبح مكاناً لمعيشته، ولوج باليونانية (λογία)، أي العلم أو الدراسة أو المنطق أو القانون. فهي دراسة التفاعلات بين الكائنات الحية ومحيطها – وأيضا تعني «علم المسكن»، أو «علم شروط الحياة». وتعني الإيكولوجيا أيضاً: دراسة العلاقات بين الكائنات الحية والبيئة الفيزيائية التي تحيط بها.

يهتم الإيكولوجيون أو علماء البيئة بالمخلوقات الحية وبالبيئات المختلفة، ويوفرون المعلومات لحماية النظام البيئي، وإدارة الموارد الطبيعية، وحماية الإنسان من مخاطر الملوثات البيئية. وتساعد الدراسات الإيكولوجية على توقع واختبار الأنماط، والعمليات المرئية في النظم الإيكولوجية المختلفة.

وكما أسلفنا سابقا فإنه ومع ظهور الثورة الصناعية والتي كانت من أبرز الأحداث التي عمّقت البحوث في هذا المجال، لأنها تسبب الكثير من الأضرار للبيئة، وفي الفترة نفسها من ظهور الإيكولوجيا ظهرت التكنولوجيا، وهي كلمة يونانية تتكون من مقطعين (تكنو) وتعني حرفة أو مهارة و(لوجي) التي تعني علماً أو دراسة، ومعناها علم التطبيق، وتعدّ التكنولوجيا مهمة لأنها تستخدم في مجالات الحياة المختلفة. فهي قديمة بقدم الإنسان الذي اعتمد عليها في صناعة أدوات صيده، والدفاع عن نفسه وحراثة أرضه، وزراعتها.

فظهر مصطلح التكنولوجيا البيئية، أو التكنولوجيا الخضراء، أو التكنولوجيا النظيفة، ويستخدم هذا المصطلح لبيان عمل الأجهزة الالكترونية، التي يمكن أن تعزز الإدارة المستدامة للموارد مثل: عنفات الرياح –خلايا الوقود– الألواح الضوئية –الطاقة المتجددة–تنقية المياه–معالجة الصرف الصحي –تنقية الهواء – الإصلاح البيئي – إدارة النفايات الصلبة. العمليات التكنولوجية الحديثة تنتج منتجات ثانوية غير مرغوب بها بالإضافة الى المنتجات المطلوبة، والتي تعرف بالنفايات الصناعية، ويظهر تأثير التكنولوجيا على البيئة واضحاً ودقيقاً، ويشمل استنزاف الموارد الطبيعية الغير متجددة مثل النفط والفحم. لكن الجانب الخطر من التكنولوجيا والذي هو من صنع البشر ظهور النفايات الالكترونية الإشعاعية، وتتمثل المشكلة في عدم جود طرق فعالة لإزالة هذه الملوثات على نطاق واسع على وجه السرعة. فالمواد العضوية والكائنات الحية تعيد تدوير نفسها في الطبيعة، وتتبع آلية محددة وفي الجانب المفيد من التكنولوجيا فهي تساعد في تحسين حياتنا، وحماية البيئة.

وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة، مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة النووية النظيفة تساعد في الحد من التلوث البيئي، والاعتماد على مصادر طاقة متجددة وغير ملوثة. وتساعد التكنولوجيا أيضا في إدارة الموارد الطبيعية، والتغلب على التحديات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ، والتلوث وانخفاض التنوع الحيوي. ومن الأمثلة على المعرفة الإيكولوجية التي أثرت إيجاباً على حياتنا. تحديد أسباب سوء جودة المياه واستعادة البحيرات والأنهار، والتحكم في تكاثر الحشرات المدخلة بطرق صديقة للبيئة، واستخدام أنظمة الترشيح الطبيعية لتنقية المياه، والكشف عن المواد الكيميائية في النباتات، والحيوانات لعلاجات طبية، ومن ناحية أخرى تساعد التكنولوجيا في تحسين حياتنا وحماية البيئة، ومن تطبيقات التكنولوجيا الحديثة، مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة النووية النظيفة، والتي تساعد في الحد من التلوث البيئي، والاعتماد على مصادر طاقة متجددة وغير ملوثة، وتساعد التكنولوجيا أيضا في إدارة الموارد الطبيعية، والتغلب على التحديات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ، والتلوث وانخفاض التنوع الحيوي، وباختصار يمكننا القول: إن الإيكولوجيا والتكنولوجيا مرتبطتان بشكل وثيق في العالم الحديث. وباستخدام هذين العلمين يمكننا فهم وحماية البيئة، وحماية الأرض التي نعيش عليها.

القضية الأيكولوجية في المجتمع:

واضحٌ أنّ القضيةَ الصناعية جزءٌ مِن القضيةِ الأيكولوجيةِ وسببٌ أساسيٌّ لها. لذا فشرحُها ضمن بَندٍ مختلفٍ قد يعني التكرار. إلا أنّ الأيكولوجيا موضوعٌ اجتماعيٌّ إشكاليٌّ وأغنى معنىً من الصناعوية. فرغمَ تَضَمُّنِ هذا المصطلحِ معنى يدلُّ على علمِ البيئة، إلا أنه أساساً علمُ تحليلِ العلاقةِ المتينةِ بين التطورِ الاجتماعيّ وبيئته. وقد باتَ حديثَ الساعةِ بالأغلب. عندما بدأَت قضايا البيئةِ تدقُّ نواقيسَ الخطرصُيِّرَ حقلَ بحثٍ مستقلٍ بذاته، رغمَ ما يتخللُ ذلك من معانٍ مُريبة. فالقضيةُ الأيكولوجية، وعلى غرارِ الصناعوية لَم يَبتَكِرها المجتمع. بل هي آخِرُ ابتكاراتِ احتكاراتِ المدنية. وقد دَخَلَت أجندةَ التاريخِ والعالَمِ والمجتمعِ كأشملِ قضيةٍ من حيث النطاق.

المجتمعُ البشريُّ أيضاً كيانٌ حيٌّ في نهايةِ المطاف، مهما تمَّ تعريفُه بالطبيعةِ المتحليةِ بأعلى مستوَيَاتِ الذكاءِ والمرونة نِسبةً إلى جميعِ الكائناتِ الحيةِ الأخرى. إنه مجتمعٌ دُنيَويّ، وهو ثمرةُ أجواءٍ مناخيةٍ مُنَسَّقةٍ بانتظامٍ بالغِ الحساسية، وثمرةُ التطورِ الطبيعيّ للغطاءِ النباتيّ والحيوانيّ. أما المنظوماتُ التي يتعلقُ عليها وجودُ هواءٍ ومناخِ عالَمِنا وعالَمِ النبات والحيوان، فتَسري على المجتمعِ البشريّ أيضاً كونَه إجماليَّ مجموعِها. هذه المنظوماتُ حساسةٌ للغاية ومترابطةٌ ببعضها البعضِ بمتانة، وكأنها تُؤَلِّف سلسلة فكيفما تَفقدُ السلسلةُ وظيفتَها بمجردِ انقطاعِ حلقةٍ منها، فكذلك لا مفرَّ مِن تأثُّرِ سياقِ التطورِ الطبيعيّ برمته إذا ما انقَطَعَت حلقةٌ مهمةٌ من سلسلةِ تَطَوُّرِه. والأيكولوجيا هو عِلمُ هذه التطورات. لذا فهي مُهِمَّةٌ للغاية. لكن إذا اختَلَّ أيٌّ من المنظوماتِ الداخليةِ للمجتمعِ لأيّ سببٍ كان، فيُمكِنُ إعادةُ ترتيبها بيَد الإنسان. ذلك أنّ الواقعَ الاجتماعيَّ مُشَيَّدٌ بيَدِ الإنسانِ في نهايةِ المطاف. لكنّ البيئةَ ليست كذلك. من هنا فإذا ما حَصَلَت انقطاعاتٌ جديةٌ مِن الحلقاتِ البيئيةِ بسببِ مهارةِ بعضِ المجموعاتِ التي تنبعُ مِن المجتمع، أو بالأحرى تَخرجُ على المجتمع، لتُنَظِّمَ أمورَها فوقه برأسِ المالِ والربح، فقد يَترُكُ تَسَلسُلُ الكوارثِ الطبيعيةِ كلَّ البيئةِ والمجتمع وجهاً لوجهٍ أمام يومِ القيامة.

يتمُّ سردُ الكثيرِ في تاريخِ البشريةِ عن عاقبةِ النمارديةِ والفراعنةِ المنزوين في قِلاعهم وأهراماتهم السببُ واضح، فمهما يَكُنْ، فكلُّ واحدٍ من النمارديةِ والفراعنة كان احتكاراً مُحَصَّناً بمزاعمَ إلهية شخصاً كان أم نظاماً. أجل كانوا أعظمَ أمثلةٍ لاحتكاراتِ رأسِ المالِ اللاهثةِ دوماً وراء الربحِ في العصورِ القديمة. لَكَم هم شَبيهون بالاحتكاراتِ المنزويةِ في ساحاتِ المدنِ الراهنة وحُكماً ثمة فوارق بينهم مِن حيث الشكل وليس مِن حيث المضمون. إذ لا تستطيعُ القِلاعُ والأهراماتُ مُنافَسَةَ الساحاتِ الحالية رغمَ كلِّ عَظَمَتِها. علماً أنه لا يُمكِنُها مُنافَسَتها مِن حيث التعدادِ أيضاً. فإذا أحصَينا الفراعنةَ والنمارديةَ، فإنّ إجماليَّ تعدادِهم لا يتعدى بضعةَ مئات. بينما يبدو أنّ عددَ الفراعنةِ والنمارديةِ المعاصرين يناهزُ مئاتِ الآلافِ منذ الآن. لكنّ البشريةَ لَم تَتَحَمَّلْ بضعةً من النمارديةِ والفراعنة في العصورِ القديمة، فراحت تَئِنُّ تحت وطأتهم. فإلى متى ستُعاني البشريةُ مِن ثِقَلِ مئاتِ الآلاف منهم؟ وهم الذين يُعَرِّضون كلَّ البيئةِ والمجتمعِ للتَفَسُّخِ والتشرذم، وكيف لها تَهدئةُ رَوعِها ووقفُ آلامها ومخاضاتها النابعةِ مِن كلِّ هذا القدرِ مِن الحروبِ والبطالةِ والمجاعة والبؤسِ الذي تَسَبَّبوا به.

واضحٌ وبشكل جلي وعلى عكس ما يُعتَقَد أنّه ما كان للعِلمِ في عصرِ الهيمنةِ الكبرى لسيطرةِ الاحتكارِ أنْ يَجِدَ جواباً لهذه التساؤلاتِ من خلال بُنيَتِه المطَوَّقةِ أيديولوجياً بأعلى الدرجات، والمتأقلمةِ مع خدمةِ النظامِ القائمِ على أتمِّ وجه. فالعلمُ المنتَظَمُ والمعلَنُ على أنه بُنيتِه وأهدافِه ونمطِه يَهدِفُ إلى شرعنةِ النظام، قد أَثبَتَ عَجزَه عن التأثيرِ حتى بقدرِ الأديان. ولكن من الضروريّ استيعابُ استحالةِ وجودِ علمٍ ليس أيديولوجياً. المهمُّ هنا هو إدراكُ كَونِه يُمَثِّلُ أيديولوجيةَ أيٍّ مِن المجتمعاتِ أو الطبقاتِ كعِلمٍ ومعرفة، وتحديدُ الموقفِ بموجب ذلك. قد يصبحُ علمُ الأيكولوجيا قوةَ الحلِّ المثلى

للطبيعةِ الاجتماعيةِ برمتها، وليس للبيئةِ فحسب فيما إذا حَدَّدَ موقعَه ضمن هذا الإطارِ كأحدِ أحدَثِ العلوم.

المجتمع الطبيعي:

بعد نحو عشرة آلاف سنة من التطوّر الاجتماعي الغامض، يجب علينا إعادة الدخول إلى التطوّر الطبيعي مجددًا. ليس بهدف النجاة من احتمالات كوارث إيكولوجية أو هلاك نووي، وإنما لإنعاش خصوبتنا في عالم الحياة، وأنا لا أعني أنّه علينا العودة إلى طريقة الحياة البدائية لأسلافنا، أو تسليم نشاطنا، و»البراعة التقنية» إلى الصورة الرعوية القائمة على السلبية والإذعان.

إنّنا نشوّه العالم الطبيعي عندما ننكر نشاطه وسعيه وإبداعه وتطوره وكذلك ذاتيته، إذ ليس بالإمكان تخدير الطبيعة. إنّ إعادة الدخول إلى التطور الطبيعي عبارة عن إضفاء طابع طبيعي للإنسان أكثر من إعطاء الطبيعة طابعًا إنسانياً. السؤال الحقيقي هو: متى تخاصمت الإنسانية مع الطبيعية؟ أو متى انفصل أحدهما عن الآخر؟ لقد كان تاريخ «الحضارة» عملية ثابتة من الابتعاد عن الطبيعة، بحيث تطوّرت بازدياد إلى خصومة صريحة، واليوم أكثر من أيّ وقت مضى. فقدنا بصيرتنا عن الغاية الأخيرة التي تجعلنا جانبًا من جوانب الطبيعة، ليس بحاجاتنا ومصالحنا فقط، وإنّما بالاندماج مع الطبيعة واتصالنا وتأقلمنا معها وفي المحافظة عليها. وبصوت لا يقلّ حدّة ذكّرنا الفيلسوف الألماني المثالية «فيخته -Fichte» قبل قرنين من الزمن أنّ الإنسانية عبارة عن طبيعة أصبحت واعية ذاتيًا، إذ نتحدث عن امتلاء الذهن الذي يستطيع التعبير عن قدرة الطبيعة الكامنة على أن تعكس نفسها، وتعمل ضمن نفسها بنوع من الإرشاد والتصحيح الذاتي. إلّا أنّ هذه الفكرة تفترض أنّنا موجودون بشكل كافٍ ضمن الطبيعة، وأنّنا جزء من الطبيعة، لنعمل من أجل مصلحتها، وحيث أخطأ «فيخته» بوضوح في افتراضه بأن الاحتمال هو حقيقة، فنحن لم نعد الطبيعة تعطي وعيًا ذاتيًا، بل البشرية هي التي تعطي الوعي الذاتي، ربما يعطينا العقل المقدرة على لعب هذا الدور، لكننا نحن ومجتمعنا لا نزال غير عقلانيين أبدًا، ونحن بالتأكيد خطرون بدهاء على أنفسنا، وعلى كل ما يكون حولنا.

وستظلّ الطبيعة شيئًا (فقط في هذه الفترة لنخاف منها وليس لنبجّلها)، وسيبقى الناس أشياء موجهة أدواتيًا نحو العالم (جبناء وليسوا متغطرسين فقط في هذه الفترة)، وسيبقى المظهر الزائف الأخضر موجودًا، لكن صبغته ستزداد قتامة، وستبقى الطبيعة مشوهة والبشرية ذليلة في نظرنا، لكن «التلطيف» سيتخذ مكان أفران الصناعة الصلبة، ويحل الهذيان العاطفي محل صوت خط التجميع. دعنا نعترف على الأقل، وبكلمات «فولتير» التي لا تُنسى، أننا لا نستطيع أن نحبو على الأرض على أطرافنا الأربعة، ولا يجدر بنا أن نفعل ذلك، لأننا نقف منتصبين على أقدامنا، ونحافظ على براعة عقولنا وأصابعنا، سواء أكنا نعدُّ هذا الإرث نعمة أم نقمة. ولن نستطيع أن نتخلّص من الذاكرة، التي نقشتها «الحضارة» في أدمغتنا من خلال تخلّينا عن مقدراتنا على العمل بوعي ذاتي في المجتمع كما في الطبيعة، وسوف نهين ملايين لا تُحصى من الناس الذين كدحوا، وأُهلِكوا لتزويدنا بما هو ذو قيمة في المجتمع البشري. ناهيك عن عدد أكبر من ضحاياه الأبرياء.

فهذه التربة ليست مقبرة للموتى الأبرياء أكثر مما هي منبع للحياة، ويبدو أن المجتمع في تكريمه لأقوال مأثورة من نوع: «من الرماد إلى الرماد»، ومن الأرض إلى الأرض، كان يستجيب «لقانون العودة للطبيعية» لكن المجتمع أصبح غير عقلاني إلى حد كبير، وأصبحت حمّى القتل لديه هائلة جدا لدرجة لم تعد مؤسّساته تحترم أيّ قانون سواء أكان اجتماعيًا أم أيكولوجيا. لذلك دعونا لا نتحدث عن «الحضارة» و»ثمارها» أو عن «المصالحة» مع الطبيعة من أجل خير البشرية من النادر أن عدّ «الحضارة» «خيرًا» للبشرية، وكانت الطبيعية أقلّ من ذلك، وإلى أن نتخلّص من صورة «الكافتيريا» التي ندفع الطبيعةَ ثمنًا «للوجبات السريعة التي تقدّمها»، ستبقى علاقتنا مع المحيط الحيوي

تعاقدية في عمقها، وسنظلّ نعمل في عالم مهلهل من المفاضلات على الفائدة بالنسبة إلى التكلفة و»صفقات» على «مصادر» الطبيعة. لا يمكن إلا للرغبة الأكثر تلقائية بأن تكون طبيعية أي أن تكون خصبًا ومبدعًا وإنسانًا في الجوهر، أن تبرر حقنا تحديدًا بإعادة إدخال التطور الطبيعي ككائنات اجتماعية واعية. إذً ماذا يعني أن تكون «إنسانًا جوهريًا، وأن تكون «طبيعيًا» بمعنى أعمق من المعنى العاميّ وقبل كل شيء، ما «الطبيعة البشرية»، أو ما الطبيعي في الكائنات البشرية؟ وهذا يساعدنا مرة أخرى على العودة إلى مهد الحياة الاجتماعية – التطور الممتد للشباب وعلاقة الطفل بالأم – الذي أخذنا منه مفهومنا عن العقلانية التحررية. وما ظهر من تقارير «بريفو – Briffault»، ومن الأنثروبولوجيا الجديدة مؤخرًا، والذي حلّ بنجاح محلّ الدراسات الفيكتورية عن «المجتمع الهمجي»، هو الإدراك المفروض بأن ما نسميه «طبيعة بشرية» عبارة عن عملية «ارتباط» متجذّرة بيولوجيًا، وهي عملية يكون فيها التعاون والدعم المتبادل والحبّ سمات طبيعية وثقافية أيضا. وكما يؤكد بريفو

إنّ عملية النضج الجسدي الطويلة لدى الجنس البشري تحوّل الطبيعة الفردانية للإنسان إلى شكل من الارتباط المكوّن بيولوجيًا، وبالتأكيد هذا التكوين ليس فقط من فردانية، بل من شخصية تقوم على أن تكون عضوًا نشيطًا من مجموعة اجتماعية دائمة، وقبل كلّ شيء يتضمن المجتمع عملية تنشئة اجتماعية تقوم على الحوار والتسلية التبادلية، والعمل المشترك والاحتفالات الطقسية للمجموعة، وتطوير الثقافة المشتركة. ومن هنا فقد تم تشكيل الطبيعة البشرية عبر عملية عضوية، ومن المؤكد أنها تشكّلت في البداية من خلال استمرارية نزعات التعاون والترابط الطبيعية في حياة الفرد الشخصية، وربما تقوم الثقافة بتوضيح هذه النزعات وتمدّها بسمات نوعية جديدة (كاللغة، والفن والمؤسسات المشكّلة سياسيًا)، وتُنتج بالتالي ما يمكن تسميته بالمطلق مجتمعًا، وليس مجرّد جماعة، لكن الطبيعة ليست مجرد مرحلة تظهر في المجتمع ثم تختفي، فالطبيعة موجودة دومًا. وسيدرك المجتمع الإيكولوجي تمامًا أنّ الحيوان البشري مبني بيولوجيًا ليعيش مع نوعه، ويعتني به ويحبه ضمن مجموعة اجتماعية محدّدة بحرية وعلى نطاق واسع، ولن يتم فهم هذه السمات البشرية على أنّها مجرّد ميزات للطبيعة البشرية، بل هي التي تكوّنها وتشكلّها، وأنه لا غنى عنها بالتأكيد لتطوير ذاتية الإنسان وشخصيته، إذ لا يمكن اعتبار سمات من هذا النوع مجرد آليات للبقاء أو ميزات اجتماعية للجماعة البشرية البيولوجية، وإنّما باعتبارها المواد التي تدخل في بنية المجتمع الإيكولوجي تحديدًا.

هل يمكننا إذًا أن ندمج العادات القديمة المتمثلة في حق الانتفاع والتكاملية ومساواة غير المتساوين في رؤية جديدة للحرية؟ وما الحساسيات والتقنيات والأخلاق الأحدث التي يمكننا تطويرها، وما المؤسّسات الاجتماعية الأحدث، التي نأمل إنشاءها؟ إذا كانت حرية البشرية تنطوي على تحرّر الطبيعة عبر البشر، فبأية معايير ووسائل نستطيع إعادة إدخال التطور الطبيعي؟ نادرًا ما حاول «البدائيون» مصارعة الطبيعة، إذ حاولوا إقناعها بالملاطفة دومًا، وببطء وصب بالتراتيل الدينية والأغاني والاحتفالات الطقسية التي نسميها بحق رقصات، وتمّ كلّ ذلك بروح من التعاون داخل المجتمع نفسه، وبين المجتمع والطبيعة، تم تنظيم «الضرورة» بشكل جماعي لتعزيز التعاون، واستعمرتها «الحرية» قبل فترة طويلة من قيام جماعات ما قبل الكتابة بانتقاء لفظ للتمييز بينهما، ولم يكن معنا «الضرورة» و»الحرية» قد صِيغا من خلال الانفصال والتوتر، اللذين أحدثتهما «الحضارة» بينهما، ومن خلال الانضباط القمعي الذي فرضته «الحضارة» على البشر وغير البشر على حد سواء. إنّ فكرة الحرية التي أطلقها فوربيه، هي الفكرة الأكثر شمولية التي واجهناها حتى الآن في تاريخ المثل التحررية. حتى «سوسّو» الملقّب بالروح الحرة ومع «الآدميين» الذين بدوا وكأنّهم أقلّ شمولية لأنّ

فكرتهم بقيت ضمن نخبوية رابلييه الطوباوية. ويعد فورييه من نواحٍ كثيرة أول إيكولوجي اجتماعي يظهر في التفكير الراديكالي. وأنا لا أشير هنا إلى وجهات نظره حول الطبيعة فقط بل أشير إلى رؤيته للمجتمع، ويمكن اعتبار مجتمعه الخاص نظاماً إيكولوجياً اجتماعياً في سعيه الواضح لتعزيز الوحدة في التنوع، لقد قام بتفصيل وتحليل جميع المشاعر المحتملة التي ينبغي التعبير عنها ضمن جدرانها، وعلى الرغم من إساءة الفهم الشديد لهذا الطرح، إلا أنّه لم تكن ممارسة متحذلقة من جانب فورييه مهما بلغ مستوى عدم الموافقة على استنتاجاته.

قبل البحث في ملامح المجتمع الإيكولوجي العامة، علينا أولًا أن نبحث في مفهوم الكفاءة الفردية في إدارة الشؤون الاجتماعية، كما إنّ إنشاء مجتمع يُعدُّ كل فرد فيه قادرًا على المشاركة بشكل مباشر في صياغة السياسة الاجتماعية هو عبارة عن إلغاء فوري للهرمية الاجتماعية، وإبطال للهيمنة أيضا. وأنا أشير هنا إلى الأشكال الراديكالية للحركة النسوية، التي تشمل الأبعاد النفسية للهيمنة الذكورية، وإلى الهيمنة بحدّ ذاتها بالتأكيد وإلى الإيكولوجيا التي تصوّرها النظرة الاجتماعية، والشعور الشخصي وللمجتمع كقوالب بشرية حميمة للمساعدة والمنفعة المتبادلة، وعلى الرغم من أن هذه النزعات قد تتضاءل دوريًا وتتراجع لفترة من الزمن إلى الجزء الخلفي من اهتماماتنا إلا أنّها تخترق بعمق الجوهر الاجتماعي لعصرنا وأيديولوجياته.

إن ما يعزز تأثيرها على الوعي والممارسة المعاصرين هو المعنى الذي تقدّمه لنظرتنا إلى مجتمع إيكولوجي، وأعني هنا الوظيفة والإحساس بالاتجاه، فمجتمع كهذا هو أكثر بكثير من مجرّد مجموعة من المؤسّسات والحساسيات غير الهرمية، وبشكل حاسم تمامًا هي تعبّر عن الطريقة التي نتواصل بها مع الطبيعة ضمن طابع اجتماعي، وقد تعمّدت هنا استخدام «ضمن طابع اجتماعي» . أنا لست مهتمًا فقط بعمليات «الأيض» المهمة التي تُعدُّ جوهر فكرة ماركس عن العمل، ولا بتصميم تقنيات مناسبة عزيزة جدا على قلوب مهندسي البيئة، بل أنا مهتم جدا بالوظائف التي نضيفها إلى مجتمعاتنا كنظم إيكولوجية اجتماعية أي الدور الذي تلعبه هذه الوظائف في المناطق البيولوجية، التي تقع فيها. ثم إنّه لأمر شائع أن تتفاعل كل مؤسسة بشرية بالضرورة مع الطبيعة النقية أو كما تسمى الطبيعة العذراء وهذه الفكرة التي تشير إلى أن البشر وأعمالهم هي في جوهرها «غير طبيعية»، أو أنّها تتعارض مع «نقاء الطبيعة»، أو «عذريتها»، فهي تعكس بدقّة صورة «حضارة» الإنسان باعتباره كياناً اجتماعياً بحتاً، وصورة المجتمع باعتباره عدواً للطبيعة، وذلك فقط بحكم خصوصية الحياة الاجتماعية وتميّزها، والأسوأ من ذلك أنها تشويه للغاية لحقيقة أن البشرية هي ظهور من مفاهيم الطبيعية، مهما بلغ مستوى تفرّدها وتدميرها، ومن هنا ظهرت الأسطورة، التي تقول: إن على «الإنسان» أن يسلخ نفسه عن الطبيعة (حسب ماركس)، أو «يتجاوز» أصوله الرئيسة (حسب «سالينز).

يجب أن يبدأ مفهوم المجتمع الإيكولوجي من شعور بالاطمئنان بأن المجتمع والطبيعة ليسا متناقضين بالفطرة. وفي نظرتنا المميزة للاختلاف على أنه شكل من أشكال التعارض والاغتراب، سمحنا لجوانب المجتمع البشري الفريدة أن تشوش إدراكنا عن قواسمها المشتركة مع الطبيعة باعتبارها «فجوة» في منطقة بيولوجية معينة ونظام إيكولوجي معين، وبدقّة أكثر، سمحنا بحدوث خلل في «الحضارة» – تمثيلها للطبيعة والبشر، تمثيلها للعلاقات الهرمية والطبقية وعلاقات الهيمنة والاستغلال – يمكن تفسيره على أنّه سمات اجتماعية معينة، ومن هنا أصبح المجتمع المشوّه يمثل مجتمعًا من هذا النوع، وكانت النتائج أن سمات معاداة البشرية والطبيعة تصبح مرئية فقط عندما نقارن هذا المجتمع المشوّه بالمجتمع العضوي، ومن دون الاستفادة من هذا الإدراك المتأخر، فإنّنا سنقوم من دون وعي بتمجيد ذلك الخلل في «الحضارة» كدليل على

«انسلاخ» المجتمع عن الطبيعة، ثم تتحوّل أقصى العيوب لدينا إلى «نجاحات» غير مبرّرة أبدًا، وتصبح أفعالنا ومؤسساتنا اللاعقلانية «ثمار» العقل البشري والإرادة. إن طرد البشرية من جنّة عدن، لا يعني أن علينا أن نعادي الطبيعة، بل هو استعارة لوظيفة إيكولوجية بارزة وجديدة: الحاجة إلى إنشاء حدائق أكثر خصوبة من جنة عدن ذاتها.

ويمكن أن نتخيّل هذه المناطق مخترقة بجداول مائية ومحاطة بالبساتين، ولها محيط مادي بعيد جدا عن إمكانية انتهاكه، ومُحاط بمناظر طبيعية جميلة، وثمة تربة خصبة للتنوع النباتي، وحيواناتنا الأليفة، وفي حال تواجد هذه المعطيات كلّها ستزدهر الحياة البرّية أيضا، يمكننا أن نأمل بنهوض الكومونة لتتعايش مع أشكال الحياة باعتبارها مصدرًا للغذاء، حيث تنتمي أشكال الحياة إلى النظم البيئية وتندمج فيها. هذ النوع من المجتمعات الإيكولوجية اللامركزية، والمقيسة بأبعاد إنسانية، يوافق «قانون العودة» إلى الطبيعة من خلال إعادة تدوير نفاياتها العضوية لتتحول إلى سماد للحدائق وبعض المواد النابّجة، التي يمكن أن تدخل في مجال الحرف اليدوية وبعض الصناعات. وقد نتوقّع منها أن تدمج الطاقة الشمسية والهوائية، والهيدروليكية، والمنشآت، التي تُنتج غاز الميتان في نماذج جديدة لإنتاج الطاقة. ما لا يمكن للبشرية أن تخسره هو شعورها بالاتجاه الإيكولوجي والمعنى الأخلاقي، الذي تعطيه لمشاريعها، وكما ذكرت سابقًا، لن يكون لتقنياتنا البديلة سوى القليل من المعنى أو الاتجاه الاجتماعي إذا تم تصميمها بعد أخذ الأهداف التكنولوجية بعين الاعتبار، وعلى المنوال ذاته، ستكون جهودنا في التعاون مخيّبة للآمال إذا ما اجتمعنا لمجرّد «النجاة» من مخاطر الحياة في نظامنا الاجتماعي السائد، حيث يمكن لتقنياتنا أن تكون إما محفّزات لاندماجنا مع العالم الطبيعي، أو فجوات تفصلنا عنه، حيث من المستحيل أن تكون هذه التقنيات محايدة أخلاقيًا. لقد عزّزت «الحضارة» وأيديولوجياتها التوجه الأخير؛ أي يجب على الإيكولوجيا الاجتماعية أن تعزّز ما قبلها. فقد تم اختبار التقنيات السلطوية الحديثة بعيدًا عن قدرة البشر على التحمّل من خلال تاريخ مضلل من الدمار الطبيعي والإبادة الجماعية البيولوجية بالتأكيد. وستتطلّب المكافآت، التي يمكن أن نحصل عليها من الحطام الذي أنتجه هذا الدمار الطبيعي عملية غربلة دقيقة للغاية لدرجة أن حجّة مفهومة واحدة يمكن أن تجعلنا ندير ظهرنا لكل هذا الدمار، لكنّنا بالفعل غارقون فيه لدرجة لا يمكننا تخليص أنفسنا منه بسهولة، لقد أصبحنا عالقين في خدماته اللوجستية الاقتصادية، وأنظمة النقل والتقسيم الاقتصادي، والتقسيم الوطني للعمل وأيضا القدرة الاقتصادية الكبيرة، ولكيلا نغرق تمامًا في هذا الحطام، علينا أن نتعامل بحذر – أي أن نبحث عن أرضية صلبة تمكننا من الحصول على فائدة حقيقية من العلوم والهندسة، ونتجنّب الوجه القاتم لها، وما يقدمه من الأسلحة وتقنيات سلطوية غرضها السيطرة الاجتماعية.

لكن علينا في نهاية المطاف أن نهرب من هذا الحطام بما نستطيع إنقاذه من غنائم، ونعيد صياغة تقنياتنا بالكامل في ضوء أخلاق إيكولوجية تتخذ مفهومها عن «الخير» نقطة انطلاق من مفاهيمنا عن التنوّع والكمال والطبيعة الخاضعة للوعي الذاتي، أيّ أحكام أخلاقية يكون فيها «الشرّ» متأصلًا في التجانس والتسلسل الهرمي، ومتجذّرًا في مجتمع هدأت فيه الحساسيات خلف فكرة إعادة الانبعاث. إنّ الخوف والألم والموت السريع الذي يأتي به الذئب إلى «الوعل» المريض أو العجوز ليس دليلًا على المعاناة أو القسوة في الطبيعة، بل على طريقة للموت ترتبط أساسًا بالتجديد والاستقرار الأيكولجي. تنتمي المعاناة والقسوة إلى عالم من الكرب الشخصي، والاضطراب الخالي من المعنى، والانحدار الأخلاقي لأولئك الذين يعذبون الضحية، ولا يمكن تطبيق هذه المفاهيم على التخلّص من كائن حي لم يعد يعمل على مستوى يجعل حياته مقبولة. إذ يكون لدينا تشويه هائل عندما نربط كلّ

ألم بالمعاناة، وكل افتراس بالقسوة، كما أنّ المعاناة من آلام الجوع والإصابات النفسية والشعور بعدم الأمان والإهمال والوحدة والموت في الحرب، وكذلك الصدمات طويلة الأمد والأمراض التي تنتهي بالموت، لا يمكن مقارنتها بفترة ألم قصيرة تترافق مع الافتراس وحقيقة الموت المجهولة، فمن النادر أن تكون تشنّجات الطبيعة بقساوة المحن بالغة التنظيم، التي يطبقها المجتمع البشري على الحيوانات الحيوية المعافاة وكذلك على الإنسان، وهي آلام لا يمكن إلا لعقل الكائن البشري البارع أن ينفّذها.

إنّ عظمة الإحساس الإيكولوجي الأصيل، في تباين مع البيئة الظاهرية السائدة اليوم، هي أنها تزودنا بالقدرة على تعميم هذه العلاقات المميزة بالخصوبة والدعم، واعتمادها على التنوّع كأساس للاستقرار، وتمنحنا الحساسية الإيكولوجية نظرة راسخة تفسيرية بالمعنى الكامل للمصطلح، وأخلاقية بشكل علني تقريبًا. إنّ «الحضارة» كما نعرفها هي اليوم أشدّ صممًا من الطبيعة، التي تدعي الحضارة أنها تتحد عنها، وأشدّ عمى من القوى الأولية، التي تدعي أنها تتحكم بها، وبالتأكيد، تعيش «الحضارة» بكراهية للعالم المحيط بها وبكراهية شديدة لنفسها، فمدنها التعيسة وأراضيها المهجورة وهواؤها وماؤها المسمومان، وجشعها الهائل عبارة عن اتهامات يومية بطباعها اللا أخلاقية البغيضة. قد يكون عالماً منكوباً بهذه الطريقة بعيدًا عن الخلاص، ضمن شروط إطاره الأخلاقي والمؤسّساتي على الأقل. نيران «راجناروك» طهّرت عالم الشعوب الاسكندنافية. النيران التي تهدّد بابتلاع كوكبنا ربما تبقيه مُعاديًا للحياة بشكل يدعو لليأس، وشاهدًا ميتًا على فشل الكون، وفقط لأنّ تاريخ هذا الكوكب، بما فيه تاريخ الإنسان، كان مليئًا بالوعود والأمل والإبداع، فهو يستحق قَدَرًا أفضل مما يبدو أنّه سيواجهه في السنوات القادمة.

يُعَدُّ اختلالُ التوازنِ الحساسِ للعلاقةِ بين المجتمع والبيئة من القضايا الأساسيةِ الناجمة عن نظامِ المدنية. ولَطالما بَقِيَت الطبيعةُ الاجتماعيةُ مرتَبِطةً بهذا التوازنِ الحساس، من خلالِ تناغُمها مع البيئة طيلةَ وجودِها وأطوارِ تطوُّرِها المديدة. ويُعزى عدم العثورِ على حالاتِ الشذوذِ والانحراف، التي قد تُخِلُّ بالتوازنِ بشكلٍ جذريٍّ خلالَ تَطَوُّرِها التلقائيّ، إلى كونه من دواعي التَطَوُّرِ الطبيعي. فالأنظمةُ تتقدَّمُ أساساً على خلفيةِ تَغذيَةٍ بعضها بعضاً، وليس بإفناءِ بعضها بعضاً. ولدى حدوثِ الانحرافات يتوجبُ تجاوزُها من قِبَلِ منطِقِ النُّظُمِ القائمة. بهذا المعنى، تَظهَرُ المدنيةُ كشذوذٍ ضمن نظامِ الطبيعةِ الاجتماعية. ومهما تمَّت الإشارةُ إلى «نظامِ المدنية»، إلا إنّ هذه العبارةَ ذاتُ قيمةٍ دعائية، لا غير. حيث ابتُدِعَ هذا المصطلحُ لإقامتِه مقامَ نظامِ الطبيعةِ الاجتماعيةِ الحقيقيّة. فبينما تُطلَقُ تسمياتُ «البربرِ والبدوِ الرُّحَّل والمجموعاتِ الهامشية» على مَن يُشَكِّلُ صُلبَ نظامِ الطبيعة الاجتماعية، فقد وُجِدَت تسميةُ «نظامِ المدنيةِ» لائقةً بالشبكاتِ والعصاباتِ المتَطَفِّلةِ على القِيَمِ الاجتماعية. لكن، وأيًّما كانت الزاويةُ التي ننظُرُ منها، فإنّ الحروبَ والنهبَ والسلبَ والدمارَ والإباداتِ والاحتكاراتِ والضرائبَ والإتاواتِ تُعدُّ علاماتٍ رئيسيةً لتَصاعُدِ المدنية؛ وهي خليقةٌ بنَعتِها بـ«البربريةِ الحقيقية». بينما الدمارُ المستمرُّ للقرى والمدن، وقتلُ ملايينِ البشر، وإخضاعُ سَوادِ المجتمعِ لنظامِ الاستغلالِ ليس ضرورةً طبيعيةً من ضرورات نظامِ الطبيعةِ الاجتماعية، ولا يُمكِنُ نعتُ ذلك إلا بالحالةِ الشاذةِ عن هذا النظام.

تاريخُ المدنيةِ المعمرةِ خمسةُ آلافِ عام هو في الوقتِ نفسِه تاريخُ تَطَوُّرٍ وتَعاظُمِ هذا الانحراف. وانفجارُ الكوارثِ الأيكولوجيةِ في عصرِ الرأسماليةِ التي انتَعشَت المدنيةُ فيها إلى أقصاها، برهانٌ قاطعٌ لا يَقبَلُ التفنيدَ بشأنِ حقيقةِ هذا الانحراف. بينما لم تُسفِر الطبيعةُ الاجتماعيةُ عن هكذا كوارث في غضونِ حياتِها الممتدةِ إلى ثلاثة ملايين عامٍ على وجهِ التقريب. فأنظمةُ المجتمعِ والبيئةِ كانت تُغَذّي بعضَها بعضاً. أما الأزماتُ الأيكولوجيةُ المستفحلةُ والمتفجرةُ في تاريخِ المدنيةِ الوجيز، فمرتبطةٌ بمضمونِها الهَدَّامِ الهادفِ إلى الربح. الأمرُ ليس منحصراً بالربحِ

الرأسماليّ فحسب. بل وسارَت مُراكَمَةُ القِيَمِ المفرِطةُ يداً بيَدٍ مع دمارِ كِلتا الطبيعتَين خلالَ جميعِ مراحلِ المدنية. الأهراماتُ أيضاً تراكُم. ولكن، بالمقدورِ تَصَوُّرُ مدى وماهيةِ الدمارِ الاجتماعيّ الناجمِ عنها بصورةٍ تقريبية. والمراكَماتُ الشبيهةُ التي لا حصرَ لها قد حَمَّلَت البيئةَ أحمالاً إضافيةً على الدوام. وجَلَبَ الانهيارُ الاجتماعيُّ الانهياراتِ البيئية معه. فبُنَى الحداثةِ الرأسماليةِ المرتكزةُ على الربحِ الاحتكاريّ اللامحدودِ قد حَمَّلَت المجتمعَ وتوازُنَه القائمَ مع البيئةِ أعباءً تفُوقُ طاقتَه مِراراً وتَكراراً، لنَدخُلَ في نهايةِ المطافِ عصرَ الأزمةِ الأيكولوجيةِ العارمة. دورُ الصناعويةِ الاستراتيجيُّ مُعَيّنٌ في ذلك. والتصنيعُ والحداثويةُ المعتمِدان على محروقاتِ المستحاثات عامِلان أوليانِ في هذا التعيين. فضلاً عن أنّ استخدامَ محروقاتِ المستحاثاتِ في السيارات أدى بشكلٍ غيرِ مباشر إلى الكوارثِ التي تَسَبَّبَت بها حوادثُ السير، والتي بدَورِها أَسفَرَت عن سلسلةٍ متصلةٍ من الدمار. وهكذا تتحوَّلُ الكوارثُ البيئيةُ إلى نَكَباتٍ اجتماعية، وتتحوَّلُ هذه الأخيرةُ إلى كوارثَ بيئيةٍ مرةً أخرى، مَشَكِّلَةً بذلك سلسلةً من التفاعُلاتِ المنعكِسة. لذا، من الخطأِ تسميةُ عصرِ الرأسماليةِ بعصرِ العقلانية. فالتراكُمُ جَشَعٌ أعمى ولَعين. فمن خلالِ النتائجِ الظاهرةِ للعَيانِ يَتَبَدَّى أنّ التراكُمَ كلَّه تَحَرَّكَ طيلةَ التاريخِ بعَماء، لا بموجبِ عقلانيةِ المجتمع—البيئة. قد يَكُونُ عقلانياً على الصعيدِ التحليلي. ولكن، تبَيَّن كفايةً أنّ الذكاءَ التحليليَّ ذكاءٌ أعمى وتدميريٌّ تماماً بالنسبةِ للذكاءِ العاطفيّ الوحيدِ الذي تتَّسِمُ به البيئة.

بناءً على إيضاحاتنا السابقة، يمكننا القولُ، أنّ البيئةَ لَم تَعُد تُطِيقُ تَحَمُّلَ ظاهِرَتَيِ التَّضَخُّمِ السكانيّ وتَعاظُمِ المدينة، اللتَين تسارَعَتا بإفراط مع تَحَوُّلِ المدينةِ والطبقةِ الوسطى إلى بؤَرٍ للسلطة. كما لا تستطيعُ طبيعةُ المجتمعِ أيضاً تَحَمُّلَهما. فتَعاظُمُ السلطةِ والدولةِ بالتداخلِ مع مسارِ مُراكَمَةِ رأسِ المالِ يَتَمَيَّزُ بأحجامٍ وأثقالٍ لا يُمكِنُ لأيّ تَوازُنٍ اجتماعيٍّ وبيئيٍّ تَحَمُّلها. وتداخُلُ أزمةِ البيئةِ والأزماتِ الاجتماعيةِ واكتسابُها السيرورةَ متعلقٌ أيضاً بالتعاظُمِ الاحتكاريّ في كِلتا الساحتَين، حيث تُغَذّيان بعضهما البعضَ كنِظامَي أزمة. كلُّ التشخيصاتِ العلميةِ تُجمِعُ على أنه في حالِ استمرارِ هذه الزوبعةِ خمسين سنةً أخرى، فسيَصِلُ الانهيارُ أبعاداً لا تُطاق. لكنّ الطابعَ الأعمى لاحتكاراتِ رأس المالِ والسلطة، والذي يؤدي إلى الدمار، لا يَرى ذلك ولا يسمَعُه. إنه كذلك بحُكمِ جوهرِه.

يتطورُ علمُ البيئةِ وحركاتُه الحديثةُ العهدِ نسبياً مع مرورِ الأيام. ومثلما الحالُ في حقيقةِ المرأة، فإنّ الوعيَ يتنامى مع تقَدُّمِ العلمِ بشأنِ ظاهرةِ البيئة، وتتصاعدُ الحركةُ مع تنامي الوعي. إنها الحركةُ الأكثر رواجاً في المجتمعِ المدني. إذ تَجذبُ المنادين بالاشتراكيةِ المشيدة والأنارشيين طردياً، كونها الحركةَ التي تَفرضُ تضادَّها مع النظامِ أكثر من غيرها. كما اتَّسَمَ الانخراطُ فيها بنوعيةٍ عابرةٍ للقوملياتِ والطبقاتِ لأنّ المجتمعَ كُلَّه معنيٌّ بها. هنا أيضاً نستطيعُ ملاحَظةَ الآثارِ الكثيفةِ للهيمنةِ الأيديولوجيةِ الليبراليةِ على هذه الحركة. ومثلما الحالُ في كلّ قضيةٍ اجتماعيّة، فإنّ الليبراليةَ تغضُّ النظرَ عن المضمونِ البنيويّ للقضيةِ الأيكولوجيةِ أيضاً، سعياً منها لإلقاءِ المسؤوليةِ على التقنيةِ ووقودِ المستحاثاتِ والمجتمعِ الاستهلاكي. مع أنَّ هذه الظواهرَ الجانبيةَ جمعاء هي منتوجُ نظامِها (لانظامِها) الحداثَوي. بالتالي، ومثلما الحالُ في الحركةِ الفامينية، فإنّ الحركةَ الأيكولوجيةَ بحاجةٍ ماسةٍ إلى الحسمِ الأيديولوجيّ. يجب إخراجُ تنظيمِها وممارستِها من شوارعِ المدينةِ الضيقة، وسَكبِها على المجتمعِ أجمع، وبالأخص على مجتمعِ القرية – الزراعةِ الريفي. فالأيكولوجيا أساساً دليلُ عملِ ممارسةِ الريفِ والمجتمعِ القرويّ— الزراعي وجميعِ البدوِ والعاطلين عن العملِ والنساء.

هذه الوقائعُ التي تُشَكِّلُ أرضيةَ العصرانيةِ الديمقراطيةِ أيضاً، تشيرُ بكلّ جلاءٍ إلى أهميةِ الدورِ الذي ستلعبه الأيكولوجيا في نشاطاتِ إعادةِ الهيكلة.

التكنولوجيا والإنتاج:

في محاولتنا لفحص التكنولوجيا والإنتاج، نواجه مفارقة غريبة، ويمزّقنا بشدّة شعور عميق بوعود تتعلّق بالابتكار التقني من جهة، وبالإحباط الشامل من نتائجها من جهة أخرى، ولا يعكس هذا الموقف المزدوج تعارضًا في الأيديولوجيات الشائعة المرتبطة بالتكنولوجيا فقط، بل يعبّر عن شكوك قوية من ناحية الخيال التكنولوجي الحديث نفسه، فنحن في حيرة من أمرنا لأنّ تلك الأدوات التي تخيّلتها أذهاننا، وابتكرتها أيدينا يمكن أن تنقلب ضدنا بسهولة، وتؤثر بشكل كارثي على رفاهيتنا، وعلى بقائنا كجنس بشري. من الصعب على جيل الشباب اليوم أن يدركوا كيف أنّ هذا الصراع الشاذ في التصوّر والتوجه التكنولوجي لم يظهر إلا منذ بضع عقود فقط، حتى أنّ بطلًا شهيرًا صعب المراس مثل «وودي غوثري Woody Guthrie –» احتفل ذات يوم بالسدود الضخمة والمطاحن العملاقة، التي تحظى اليوم بالكثير من الاحتقار، فالأشخاص الذين خاطبهم «غوثري» ورفاقه المتطرّفون في ثلاثينيات القرن العشرين كان لديهم تبجيل عميق للتكنولوجيا، وتحديدًا تلك المهارات والأجهزة، التي تُصنّف الآن تحت عنوان «تقنيات» أما الآلات الجديدة والأعمال الفنية فلم تنل إعجاب خبراء المستقبل والشركات المصنّعة والمختصين فحسب، بل إعجاب عامة الناس في جميع مناحي الحياة.

إنّ المصير القاتم، الذي يتخلّل ببطء استجابة الإنسانية الغربية للتقنيات مُستمد في الجزء الأكبر منه من الازدواجية الأخلاقية نحو الابتكارات التقنية، وقد تم تعليم العقل الحديث على تعريف التعقيد التكنولوجي بأنّه «الحياة الجيدة»، وإلى حدّ بعيد بأنّه التقدّم الاجتماعي، الذي يبلغ ذروته في حرية الإنسان، ليس من منظور تاريخي على الأقلّ، واليوم، تنظر الغالبية العظمى من الناس إلى «الحياة الجيدة» أو «العيش بشكل جيد» (مصطلحات يعود تاريخها إلى أرسطو) باعتبارها أمانًا ماديًا وحياة غنية للغاية بالتأكيد، لكن بقدر ما يمكن أن يكون هذا الاستنتاج منطقيًا في عصرنا، فهو يتعارض بشدة مع أصوله الهيلينية، إذ أنّ تمييز أرسطو الكلاسيكي بين «العيش فقط» (حياة يُقاد فيها البشر بشكل وحشي لامتلاك الثروة دون حدود) و»العيش بشكل جيّد» أو ضمن «حدود»، يلخّص فكرة العصور القديمة الكلاسيكية عن الحياة المثالية، فأن «تعيش بشكل جيّد» أو تعيش «حياة جيّدة» هو أمر ينطوي على حياة أخلاقية لا يلتزم فيها المرء برفاه أسرته وأصدقائه، بل أيضا برفاه «المدينة» ومؤسساتها الاجتماعية.

أما العيش «حياة جيدة» ضمن حدود، فيسعى المرء لتحقيق توازن واكتفاء ذاتي؛ أي حياة منضبطة متطورة من الجوانب كافة، لكن الاكتفاء الذاتي الذي يجسّد فيما يتعلق بأرسطو هذه المجموعة الخيالية من المثاليات «لا يعني أنّه اكتفاء ذاتي لإنسان بحد ذاته، لإنسان يعيش حياة منعزلة، بل للأهل والأطفال والزوجة، ولأصدقائه بشكل عام ورفاقه المواطنين، الانقسام بين الصورة الحديثة للحياة الغنية ماديًا، والمثل الأعلى الكلاسيكي للحياة الذي قام على أساس الحد يوازي الانقسام بين المفاهيم المعاصرة والكلاسيكية للتكنولوجيا، فالتقنيات فيما يتعلق بالعقل الحديث، هي عبارة عن مجموعة من المواد الخام، والأدوات والآلات، والأجهزة المرتبطة واللازمة لإنتاج أداة قابلة للاستخدام، والحكم النهائي على القيمة التقنية للمادة ومدى الرغبة بها هي جاهزيتها للعمل، حيث تعتمد على الكفاءة والمهارة والتكلفة، والتكلفة في الواقع تلخّص إلى حدّ كبير جميع العوامل التي تُثبت صحّة الإنجاز الفني، لكنها للعقل التقليدي، وعلى النقيض من ذلك، فإنّ «البراعة الفنية» (أو الحرفة اليدوية) معنى أعمق بكثير، فقد وُجِدَت ضمن مضمون اجتماعي وأخلاقي لا يُسأل المرء فيه عن «كيف» تم إنتاج قيمة الاستخدام بل «لماذا».

ونظرًا لتأكيدناعلى إضفاء طابع اقتصادي على حياة المجتمع، وميولنا نحو الابتكار التقني، وصورتنا عن العمل، بأنه «وقت عمل» متجانس، ربما يكون المجتمع الحديث

واعيًا لنفسه كعالم يقوم على العمل أكثر من أي مجتمع قبله، وبالتالي فقد نلقي أحيانًا نظرة على الخلف لكن ذلك سيكون فقط من أجل اختراق السحب التي تحجب رؤيتنا. وهكذا فإنّ موطن الإنسانية يكمن في الظواهر «الموجودة»، وهناك ظواهر أخرى «قادمة»، ويبقى هناك ظواهر «سوف تكون يومًا»، ولا يمكن لصورنا عن التقنيات أن تتجنب الطبيعة المتدفقة للغاية في هذا العالم الذي نعيش فيه، وطبيعة البشرية نفسها المتدفقة للغاية، ويجب على المخيّلة التصميمية لزمننا أن تكون قادرة على احتواء هذا التدفق، وهذا الديالكتيك (باستخدام مصطلح يُساء استخدامه كثيرًا)، دون أن تتجنّبه بالغطرسة الوحشية والثقة المترمّتة بالنفس، وأن نساند بيئتنا الهشة أساسًا فقط من أجل ما «يمكن للبشرية وحدها أن تكون» يعني أن نغمر العالم بظلمة، هي إلى حد كبير من صنعنا، ولتشويه الوضوح الذي أنتجه تطوّر حكمتها القديم، نحن لانزال لعنةً على التطور الطبيعي، وليس إنجازاته، فحتى نصبح ما ينبغي علينا أن نكون في كوكبة الحياة، من الأفضل لنا أن نعيش بخوف مما يمكن أن نكون عليه.

من النظام إلى العقل إلى المعنى، من التاريخ الطبيعي المتدرّج للعقل إلى ظهور العقل البشري، ومن الذاتية العضوية للكلّ إلى الذاتية الدماغية لبعض أجزائه، ومن «الطريق» الأسطوري إلى «الطريق» الواسع الاطلاع، هذه التطورات كلّها مع فرضياتها المسبقة المختلفة عن المعرفة ورؤية الواقع، لا تُنكر فرضيات العلوم التقليدية ورؤيتها. إنّها تشكك بادعاءات العلم بالعالمية ببساطة. ولوضع هذه المسألة في الاتجاه المباشر، فإنّ طرح سؤال عن كيفية وجود أشياء، هو غير كافٍ ما لم يكن بمقدورنا تسليط الضوء عليها بسؤال «لماذا»، فالأحداث، التي تفتقر إلى التماسك بالمعنى الأخلاقي هي مجرّد أحداث عشوائية، إذ أنّها ليست غريبة عن العلم فقط، بل عن الطبيعة أيضا، لأنّ الطبيعة تمقت الاختلاط الفوضى أكثر مما يمقته «الخلاء» الذي يُضرب به المثل، ويأتي فقدان المعنى مع الفوضى، ومن المهين جدا للعلم عند إعادة النظر في فرضياته المسبقة الميتافيزيقة إفساح المجال لفرضيات ميتافيزيقية أخرى يمكن أن تسلّط الضوء على مناطق الذاتية، التي أثبتت النظرة العلمية بشكل صارم أنها عمياء نحوها.

هذه الملاحظات ليست أكثر من مرشد لمشروع أكبر هو مشروع فلسفة الطبيعة الذي يمكن أن نأمل منه أن يحل القضايا التي طرحتها، وإذا أخذناها كلّها معًا على أيّ حال سيكون تأثيرها على التكنولوجيا هائلًا جدا. وللتأكيد فقط، تبدو الآلة الصناعية، وكأنها أقلعت من تلقاء نفسها من دون سائق (وفقًا لعبارة «هوركهايمر»)، لكن تميل هذه الاستعارة لأن تكون ذريعة لفرض الكثير من الاستقلالية على الآلة، إذ لا يزال السائق موجودًا، كما علينا نحن الذين ابتكرنا هذه الآلة أن نصحو من سباتنا أكثر من الطبيعة نفسها، فقبل أن نطوّر الآلة بالكامل، كنا قد بدأنا بتنظيم أحاسيسنا وعلاقاتنا وقيمنا وأهدافنا حول مشروع كوني هدفه مكننة العالم، وما كنا قد نسيناه في هذه العملية هو أن نشغل تحديدًا هذا العالم الذي سعينا إلى مكننته.

القالب الاجتماعي للتكنولوجيا

وفقا للخطورة، التي وصلنا إليها بمكننة العالم، تظهر حقيقة عجزنا في الحياة عن تمييز الاجتماعي عن التكنولوجي، وبسبب عجزنا عن التمييز بينهما؛ نفقد القدرة على تحديد أيهما يدعم الآخر ويفيده، فهنا يكمن جوهر مشاكلنا في التحكم بالآلة. إنّنا نفتقر إلى الإحساس بالقالب الاجتماعي، الذي يجب أن يحتوي التكنولوجيا كلّها؛ أي إلى الإحساس بالمعنى الاجتماعي، الذي يجب أن تلبسه التكنولوجيا، وعوضًا عن ذلك، نواجه التصوّر الهيليني للحرفة أو «البراعة التقنية في صورة كاريكاتورية قبيحة: لم تعد البراعة التقنية خاضعة لما هو محدود، وأصبح مفهومنا الذي خلقه السوق عن البراعة التقنية، وأصبحنا نستخدم فيها مفردات («المعلومات المدخلة»، «المعلومات الناتجة»، «الناتج المسترجع»، وما إلى ذلك) ونستخدمها على

نطاق واسع لتوضيح علاقاتنا الداخلية العميقة، التي تزداد هشاشة وتفاهة بشكل تدريجي. فالفائض المادي الهائل لم يُنتج هرميات وطبقات حاكمة، بل كانت الهرميات والطبقات الحاكمة، هي التي أنتجت ذلك الفائض المادي الهائل، وربما يكون «ممفورد» محقًّا تمامًا في ملاحظته، أنّ أقدم الآلات، التي ظهرت في التاريخ لم تكن مجموعة من المكوّنات التقنية غير الحية، بل كانت «آلة هائلة» حيوية للغاية مكونة من كائنات بشرية محتشدة أدّى عملها المنسّق الواسع إلى ظهور الأعمال العامة الضخمة، ومدافن «الحضارات. ولا «تتعايش» التكنولوجيا، والحرية إحداهما مع الأخرى، «كعالمي» حياة منفصلين، فإمّا أن يتم استخدام التقنيات لتعزيز النزعات الاجتماعية الأكبر، التي تجعل الجماعة البشرية تكنوقراطية وسلطوية، أو يجب خلق مجتمع حرّ يستطيع استيعاب التقنيات في كوكبة من العلاقات الإنسانية والإيكولوجية التحرّرية.

فالمسؤولية الأساسية للإيكولوجيا الاجتماعية هي إزالة غموض مفهوم «الطبيعة الشحيحة»، وتلك الصورة الحديثة عن تكنولوجيا «فائقة» بعدّها شرًّا مزعجًا أكبر على الإيكولوجيا الاجتماعية، أن تثبت، أن الأنظمة الحديثة لإنتاج السلع والحاجات وتوزيعها وترويجها هي غير عقلانية أبدًا، وهي ضد الإيكولوجيا على حد سواء. وكيف يمكن لتنظيم المخيّلة أن يعزّز تنشيط علاقات الإنسان، والعلاقات البشرية بشكل عام، مع الطبيعة؟ كيف يمكن أن يساعد في إنهاء «كتم صوت الطبيعة» من خلال فتح آذاننا لسماع صوتها؟ كيف يمكن أن تضيف شعورًا بالتكافل المستمر للنشاط الإنتاجي العام للكائنات البشرية والطبيعية، وشعورًا بالمشاركة في الحيوية النموذجية للطبيعة؟ لكن بغضّ النظر عن الحكمة الاقتصادية، تعمل هذه الأنظمة على جعل العقل والروح يتحسّسان قوى الجيل الخاصة بالطبيعة، نحن نصبح مدركين أن الطبيعة أيضا لها «إيكولوجيتها» المعقدة أيضا، ولها دفعها الخاص نحو مزيد من التنوع والتعقيد، ونستعيد إحساسًا جديدًا بالتواصل مع العالم الإحيائي الداخلي الذي كانت الآلات غير العضوية قد حجبته عن مجال رؤيتنا، وحيث يتم تشبيه الإنتاج بالدراما في كثير من الأحيان علينا أن نتذكّر، أن دور الطبيعة هو أكثر من مجرّد «كورس» مرافق. فالطبيعة أحد أهم اللاعبين الأساسيين، وربما يكون لها الدور الأهم في التركيبة في لحظة معينة.

قد تَكُونُ فرصةُ تطورِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الشرقِ الأوسطِ ممكنة، إذ ما أُلقِيَت خطوةٌ ملموسةٌ ومرحلية، اعتماداً على الظروفِ التاريخيةِ والاجتماعيةِ للمنطقة. وعجزُ محاولاتِ استنساخِ الحداثةِ عن التطبيقِ خلالَ القرنَين الأخيرَين، إنما تؤيدُ صحةَ هذا الحُكم. وتُعَدُّ الأجواءُ الأيكولوجيةُ للشرق الأوسط، والتي تَبرعَمَ فيها المجتمعُ النيوليتيُّ وأطروحتُه المضادةُ للمدنيةِ حقلاً للحضارةِ الديمقراطيةِ وعصرانيتِها. فأراضي المدنيةِ المركزيةِ المتصاعدةِ على طولِ خمسة آلافِ عامٍ في أوديةِ أَنهُرِ النيلِ ودجلة والفراتِ والبنجاب، هي مراكزُ الأزمةِ الإقليميةِ الراهنة. والدولُ القوميةُ المشَيَّدةُ في غضونِ القرنَين الأخيرَين كأكثر دعاماتِ الحداثةِ الرأسماليةِ تَعَصُّباً، إنما هي عاملٌ أساسيٌّ في هذه الأزمة. ونظراً لافتقارِ هذه الدولِ للمهارةِ في الشروعِ بالإصلاحِ والحذوِ حذوَ الاتحادِ الأوروبيّ، فإنّ الأزمةَ والفواصلَ البَينيةَ للفوضى تتفاقمُ بانكساراتٍ حادة. وبالرغمِ من انعكافِ أمريكا والاتحادِ الأوروبيّ قوتين مهيمنتَين متحالفتَين للنظام، إلا أنّهما تُلاقِيان المشقاتِ في إيجادِ مَنفَذٍ من الفوضى البَينيّة، ولهذا السببِ يَسُودُ العجزُ في إعادة هيكلة الدولةِ القومية. وهذا الوضعُ بِحَدِّ ذاتِه يُجَذِّرُ الأزمةَ العالميةَ ويُصَيِّرُها دائمةً من جهة، ويؤدي في الاتجاهِ المعاكسِ إلى تأثُّرِها بالأزمة، مُضاعِفاً بذلك من تعقيداتِ الفوضى العارمةِ من جهةٍ أخرى. بالتالي، لا ملاذَ من أزمةِ النظامِ البنيويةِ في الوطنِ الأمّ للمدنيةِ المركزيةِ بالأغلب، وكأنها تَنتَقِمُ لذاتِها.

من المحالِ إنكار عيشِ حربٍ عالميةٍ ثالثةٍ خاصةٍ في حاضرِنا. وهذه الحربُ أعمقُ نطاقاً وأطولُ زمناً من الحربَين العالميتَين

الأولى والثانية. إذ لا تتواجدُ ولا تتشكلُ الطاقةُ الكامنةُ للنظامِ في المنطقةِ لتحديثِ نفسِه. وما يجري هو الانحلالُ والتفسخُ والتبعثر. من هنا، فأقوى احتمالاتِ النفاذِ والخلاصِ تتجسدُ في تصييرِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ نفسَها أطروحةً أولاً ثم توجُّهها وضغطِها على النظامِ كأطروحةٍ مضادة؛ حيث أنها تَعمَلُ أساساً بموجبِ جميعِ التراكماتِ الثقافيةِ المقموعةِ في ظلِّ هذه الظروفِ في غضونِ الحقبةِ البادئةِ من تصاعدِ المدنيةِ السومريةِ كأطروحةٍ مضادةٍ للعصرِ النيوليتيّ، وصولاً إلى الحداثةِ الرأسماليةِ الراهنة.

دوامةُ «الأطروحةِ – الأطروحةِ المضادةِ– الجَميعةِ» مُلزَمةٌ بالبدءِ بالحِراكِ ثانيةً ضمن التدفقِ المركزيّ للتاريخ. وبشكلٍ ملموسٍ أكثر، ثمةَ حاجةٌ ماسةٌ مُجَدَّداً وقبلَ كلِّ شيءٍ لانطلاقةٍ كُلّيّاتيةٍ متكاملةٍ مرتكزةٍ إلى إرثِ الثقافاتِ، التي تشاطرَت وادِيَيّ نَهرَي دجلة والفرات، والتي ظَلَّت تحيا كَكُلّيّاتيةٍ متكاملةٍ على مدارِ التاريخ. فالحقيقةُ التي لا تَحتَمِلُ الجَدَلَ هي أنّ الحدودَ الاصطناعيةَ المسماةَ اليوم بحدودِ الجمهورياتِ السورية، والعراقيةِ والتركية، هي إرثٌ مُتبَقٍّ من الهيمنةِ الإنكليزيةِ والفرنسيةِ، التي خَرَجت منتصرةً من الحربِ العالميةِ الأولى؛ وبالتالي أنّ تَجَزُّؤَ الثقافةِ التاريخيةِ الاجتماعيةِ تأسيساً على ذلك هو من ضروراتِ سياسةِ «فرِّقْ– تَسُد» الجيوستراتيجية. لذا، يستحيلُ إنشاء الاتحاداتِ الثقافيةِ الثمينةِ في الهلالِ الخصيبِ التاريخيّ، ما لَم يُدرَكْ زيفُ هذه الحدودِ بعمقٍ وبكافةِ نتائجِه. والحماقةُ الكبرى هي الإيمانُ بقدسيةِ هذه الحدود (الأكثر بُعداً عن التقديسِ هو خطوط وحدودُ الهيمنةِ الدخيلةِ المشؤومة)، وعدم التفكيرِ أو الشروعِ في انطلاقةٍ ثقافيةٍ كُلّيّاتية. المرامُ من الكُلّيّاتيةِ الثقافيةِ هو الثقافةُ الماديةُ والمعنويةُ المنسوجةُ حول القيمِ الديمقراطيةِ المفعمةِ بالمساواةِ والحرية. وهكذا ثقافةٌ ينبغي تفسيرُها وإنشاؤها بعقليةٍ قوميةٍ غيرِ قوموية، ودينيةٍ غيرِ دينَوية، ومجتمعيةٍ غيرِ جنسوية، وعلميةٍ غيرِ وضعية.

والتوَجُّهُ صوبَ تأسيسِ «كومونةِ دجلة والفرات للزراعةِ والماءِ والطاقة» كخطوةٍ أولى في هذا المضمار، قد يَكُونُ جواباً مناسباً للتطورِ الكُلّيّاتيّ للتاريخانيةِ والمجتمعيةِ على السواء. إننا بتحقيقِنا هذا الاتحادَ نَستَخلِصُ من تاريخِ المجتمعِ التاريخيّ بالذاتِ أنّه أَبدَعَ المعجزاتِ على هذه الأرضِ، التي كانت مَهداً لجميعِ المقدسات. جليٌّ بسطوعٍ أنّ كومونةً كهذه ستُؤَمِّنُ خلفيةً كافيةً لتنامي المجتمعِ الأيكولوجيّ– الاقتصاديّ، وستُكَوِّنُ طاقةً كامنةً قويةً ووطيدة. هذا وبالمقدورِ تطوير كومونةٍ مشابهةٍ في كافةِ ميادينِ الحياةِ الاجتماعيةِ بمَعِيّةِ هذا النموذجِ الكومونالِيّ الاقتصاديّ. فنموذجُ كيبوتز المطَبَّقُ في إسرائيل، إنما يَنهلُ قوتَه من هذه الميزةِ للكومونة. فغالباً ما كانت الحياةُ الاقتصاديةُ من نمطِ الكومونةِ طيلةَ سياقِ التاريخ. كما وغالباً ما يتمُّ تحقيقُ الإنتاجِ على أساسِ الوحداتِ الكومونالية، وفي مقدمتِها المصانع؛ ولو أنّ الليبراليةَ الرأسماليةَ طَبَعَتها بطابعِ الفرديةِ تحت اسمِ «المبادرة الخاصة». يَكمنُ الفرقُ هنا في النظامِ الفرديّ الربحيّ. فإذ ما تمَّ تَخَطّي الربحيةِ أو إسقاطُها إلى أدنى حدّ، فما يتبقى هو النظامُ الكومونالِيُّ، الذي يتميزُ بالخصائصِ البنيويةِ الكونيةِ الساريةِ في كلِّ الميادينِ الاجتماعية، وليس في الحقلِ الاقتصاديّ فحسب. والقضيةُ الأوليةُ للكوموناتِ هي إمكانيةُ الصَيرورةِ الأخلاقيةِ والسياسية، والتمكنُ بوساطةِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ من تُجاوُزِ إبعادِها عن تلك القِيَمِ على يَدِ المدنيةِ والحداثةِ الرأسمالية.

يُقَدِّمُ حوضا دجلة والفراتِ بما يَزيدُ عن الحدِّ ما يَلزَمُ من مياهٍ وطاقةٍ وأراضٍ لتلبيةِ المنتوجاتِ الزراعيةِ، التي هي احتياجاتٌ أولية. إذ يستحيلُ تَطَوُّرُ المجتمعيةِ الأيكولوجيةِ والاقتصاديةِ للشرقِ الأوسط، ما لَم تُؤَمَّن هذه الموادُّ كفاية. ولكن، يستحيلُ على هذه الموادِّ البنيويةِ أيضاً تَكوينُ المجتمعِ البنيويّ بمفردِها، دون تَكَوُّنِ تراكُمٍ كافٍ من المعنى الذهنيّ. وبالتالي، فالمجتمعاتُ التي في هذا السياقِ لَن تتخلصَ حينئذٍ من خدمةِ الحداثةِ الرأسماليةِ والانصهارِ في بوتقتِها، مثلما حالُ مجتمعاتِ الاشتراكيةِ المشيدة. لذا، قد

يَكُونُ التنظيمُ الأكاديميُّ للتراكُمِ الناشئِ تاريخياً وفي الكفةِ الديمقراطيةِ للحداثةِ على السواء، بدايةً سديدةً وقويمةً من أجلِ تراكُمِ المعنى الذهنيّ. ينبغي عدم النسيان أنّ الزقوراتِ السومريةَ، التي تُعَدُّ أولى الأكاديمياتِ تاريخياً، وبيوتَ الحكمةِ في نيبور، وبابل، ونصيبين، وأورفا، وبغداد، تعبيرٌ عن حقيقةِ استحالةِ كينونةِ المدنياتِ من دونِها. إذ لا يُمكِنُ للعصرانيةِ الديمقراطيةِ التطور بلا أكاديميات. فالعالَمُ الجديدُ للعلمِ والمعنى، والذي هو مُلزَمٌ بتنظيمِ ذاتِه كبديلٍ للعالَمِ الأكاديميّ المتأزمِ للحداثةِ الرأسمالية، إنما لا استغناء عنه من أجلِ المجتمعِ الأيكولوجيّ والاقتصاديّ. حيث أنّ خَلاصَ العلمِ من كونِه احتكاراً أيديولوجياً ومن استخدامِه أداةً بِيَدِ السلطة، غيرُ ممكنٍ إلا بإنشاءِ المجتمعِ الحرّ والديمقراطيّ الذي تعُمُّه المساواة (بمَعِيّةِ الوعيِ واليقظة)، أي بعيشِ المساواةِ والحريةِ والديمقراطيةِ بمنوالٍ متداخلٍ على أساسِ التبايُنِ والاختلاف. إذ لن تستطيعَ أيةُ مجموعةٍ أيكولوجيةٍ التحليَ بالمعنى القَيِّم، إلا بإنشائِها كوعيٍ وتنظيمٍ يتعدى نطاقَ الحداثةِ الرأسمالية. أي، محالٌ نشوءُ المجموعاتِ الأيكولوجيةِ والمجتمعِ الاقتصاديّ، دون نشوءِ الوعيِ والتنظيمِ والإرادةِ العمليةِ التي تتعدى الرأسماليةَ والصناعويةَ والدولتيةَ القومية. أما المفهومُ القائلُ بأنّ العلمَ والوعيَ شيء، والمجتمعَ شيءٌ آخَر؛ فهو من تحريفاتِ المدنية، ومرتبطٌ باستعبادِ المجتمع.

لا يُمكِنُ للمجتمعِ الحرّ والديمقراطيّ أنْ يحيا إلا بوعيٍ المعنى اللازم له. وكلُّ مُكَوّنٍ أو وحدةٍ اقتصادية، لا يُمكِنُ عيشها إلا بالوعيِ الأيكولوجيّ. والوحداتُ والحَيَواتُ الاقتصاديةُ التي لا تعتمد على الوعيِ الأيكولوجيّ، لن تنأى بنفسها عن الانصهارِ في بوتقةِ الحداثةِ الرأسمالية. هذا ويجب عدم التفكيرِ بالوحداتِ الأيكولوجيةِ– الاقتصاديةِ على أنها وحداتٌ بسيطةٌ ومفتقرةٌ للتكنولوجيا. إذ بالمقدورِ استخدام أرقى وأعقدِ أنواعِ التكنولوجيا في الوحداتِ والاتحاداتِ الأيكولوجيةِ– الاقتصادية، عندما تقتضي الحاجة. بل إنّ الوحداتِ الأيكولوجيةَ– الاقتصاديةَ هي وحداتُ التكنولوجيا المثلى. وهي ميادينُ الاستخدامِ الاجتماعيّ للتكنولوجيا بأكثرِ الأشكالِ فائدة. فالثورةُ التكنولوجيةُ في المجتمعِ الشرقِ أوسطيّ ضروريةٌ بالأكثر من أجلِ المجتمعِ الأيكولوجيّ– الاقتصاديّ. وثورةٌ تكنولوجيةٌ بهذا المعنى هي ثورةٌ مضادةٌ للصناعوية. فبينما تؤدي التكنولوجيا المسَخَّرةُ في خدمةِ الصناعويةِ إلى العبوديةِ والدمار، فالتكنولوجيا المسَخَّرةُ في خدمةِ المجتمعِ الاقتصاديّ والأيكولوجيّ تُفضي إلى حياةٍ أكثر حريةً وديمقراطية. وباقتضاب، فأَثْمَنُ معاني التوازنِ بين التكنولوجيا والأيكولوجيا، تُحَقِّقُها شروطُ العصرانيةِ الديمقراطية. ولأجلِ ذلك، فالصراعُ الأيديولوجيُّ أمرٌ لا غنى عنه في الصراعِ بين الحداثاتِ المختلفة. ومن دونِ خوضِ هذا الصراعِ بنجاحٍ بارز، سوف تَظَلُّ فرصةُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الحياةِ وثُبوتُها ورسوخُها تجاه الحداثةِ الرأسماليةِ مجردَ احتمالٍ ضعيفٍ وأملٍ واهنٍ ومحضَ يوتوبيا.

ما غَذّى المجتمعَ والثقافةَ الماديةَ والمعنويةَ في جغرافيا الشرقِ الأوسطِ ابتداءً من العصرِ النيوليتيّ وعلى طولِ عصورِ المدنيةِ برمتها، هو حياةُ المجتمعِ الأيكولوجيّ والاقتصاديّ. بينما قامت الحداثةُ الرأسمالية، ومن خلالِ فُرسانِ المحشرِ الثلاث التي تَمَتَلِكُها، أي الرأسمالية والصناعوية والدولتية القومية، بدَهسِ هذه الثقافةِ الاجتماعيةِ وطَعنِها وتَجزئتها مقابل ذلك، فالمهَمَّةُ الأوليةُ، التي يجب القيام بها هي إنشاءُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ تأسيساً على دعائمِها الثلاث: المجتمع الديمقراطي– الاشتراكي، والأيكولوجي– الاقتصادي، والأخلاقي– السياسي.

وبالنتيجة ومن هنا يكون على المخيلة التكنولوجية ذات التوجّه الإيكولوجي أن تسعى لاكتشاف «الطريق» الذي تكون فيه الأشياء على شكل مجموعة أداء موحد، وأن تتحسّس موضوعية ما ندعوه ببرود «المصادر الطبيعية»، وأن تحترم التناغم الذي يجب أن يكون بين مجتمع الإنسان والنظام الإيكولوجي، الذي تجذّر فيه، ولا ينبغي على هذه

المخيلة أن تسعى فقط إلى وسائل لحل التناقض بين المدينة والريف، أو الآلة والمواد المرتبطة بها، أو الأداة الوظيفية للجهاز وتأثيره ببيئته الطبيعية.

إذن، والحالُ هذه، فتطويرُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الشرقِ الأوسطِ كأطروحةٍ مضادةٍ تجاه الحداثةِ الرأسمالية، إنما يتصدرُ لائحةَ الاحتمالاتِ الساريةِ في سبيلِ تجاوُزِ وضعِ الأزمةِ والفوضى المتجذرتَين طردياً مع مرورِ الأيام. والظروفُ التاريخيةُ والاجتماعيةُ تُضاعِفُ فرصةَ تَحَقُّقِ هذا الاحتمال. من هنا، فالشعارُ الأوليُّ الذي يُمكِنُ تبيانُه بشأنِ الظروفِ العَينِيّةِ المعاشةِ هو: «إما الأزمةُ والفوضى المستمرتَين، أو العصرانية الديمقراطية». وأهمُّ درسٍ سيُستَخلَصُ من تجربةِ الاتحادِ الأوروبيّ، هو تمكينُ القيامِ بانطلاقةٍ إصلاحيةٍ ترتكزُ على جذورِ المجتمعِ الاقتصاديّ. وبالمسافةِ التي ستُقطَعُ انطلاقاً من ذلك، ستَغدو عملياتُ الهيكلةِ الاجتماعية والسياسية الأخرى ممكنة.

الإقتصاد والأيكولوجيا، وما هو الإقتصاد الأيكولوجي، وماهي طرق بنائه؟.

التقاليدُ الاجتماعيةُ الشرقُ أوسطية متيقظةٌ ومتناغمةٌ مع الأيكولوجيا، والمَهَمَّةُ التي يجبُ القيامَ بها، هي مواجهةُ مواقفِ الرأسماليةِ والصناعويةِ الغازيةِ والمُبيدةِ والاحتلاليةِ بإعادةِ إنشاءِ المجتمعِ الأيكولوجيّ، السلاحُ الأوليُّ للعصرانيةِ الديمقراطية، هو اتخاذُها الاقتصادَ والمجتمعَ ذا الجوهرِ الأيكولوجيِّ أساساً لها.

حاجي چتو

مقدمة:

لقد بلغت البشرية في التطور الاجتماعي مرحلة بات لزاماً عليها توسيع نظرتها، بحيث ترى الكل من أجل فهم الأجزاء فهماً أفضل.

لقد منحت التقنية–العلمية إلى العالم إنجازات كثيرة، لكن محدوديَّتها باتت تفقأ العين، ان النظرة التي شُيِّدت عليها طاقتنا وحاجاتنا الاقتصادية ما هي إلا واحدة من نتائج هذا الافتقار إلى الرؤيا، لقد أمسى اتخاذ القرارات ضمن المؤسسات عملية عقلانية فاقدة لحقيقتها الذهنية بالكامل تتأثر بالضغوط الاحتكار المتوحش وحمّى المصلحة الضيقة. لم تعد القيم الإنسانية اعتباراً، وأقل من ذلك بكثير طرفاً في المعادلة، والروح قد أزيحت، ثمة قطعة حياة حيوية مفقودة، فهل من عجب أن تسود الفوضى ويعم الهلع؟.

إننا نحيا وسط وفرة غزارة المعلومات، لكن الحكمة باتت تَعزّ أكثر فأكثر طرح رؤية جديدة من الفلسفة الإيكولوجية Eco-philosophy، قد يكون من شأنها أن تقدِّم رداً إيجابياً على متطلبات عصرنا الذي بات أقرب للقيامة . ان حقيقة معادلة الوجود والنشوء إن كان من ذاته(الانشطار) أو من خلال الثنائيات الوجودية(التزاوج) تفرض حتمية وجود بيئة وجودية لأي شكل أو نوع وجودي من أصغر ذرة في الكون إلى أكبر خلية أو كيان حيّ،

وذلك من خلال علاقات مترابطة ومتكاملة بالغة التعقيد والمرونة، والحساسة للغاية، كما تفرض حتمية البيئة الوجودية لأي موجود فإن حتمية وجود مناخ بيئي لوجود البيئة ذاتها، وللموجود أمر حتمي لحقيقة معادلة نمو وتطور الحياة، ولأعطاء المعنى لها، وعليه فأن حقيقة الوجود البشري ككيان حيّ مهما علا شأنه فهو جزء لا يتجزء من الحقيقة الكلية هذه، وعبر معادلة النمو الانساني الصحي من خلال ثلاث بنى اساسية الوعي والمجتمع والمناخ البيئي.

أي أن «المجتمع البشري أيضاً كيانٌ حيّ في نهاية المطاف، مهما تم تعريفه بالطبيعة المتحلية بأعلى مستويات الذكاء والمرونة نسبة لجميع الكائنات الحية الاخرى، إنه دُنيَوي، فهو ثمرة اجواءٍ مناخيةٍ منسقةٍ بانتظام بالغ الحساسية، وهو ثمرة التطور الطبيعي للغطاء النباتي والحيواني، والمنظومات التي يتعلق عليها وجود هواء ومناخ عالمنا وعالم النبات والحيوان، إنما تسري على المجتمع البشري أيضاً، كونه إجمالي مجموعها، هذه المنظومات حساسة للغاية ومترابطةٌ ببعضها البعض بمتانةٍ بالغة، وكأنها تؤلف سلسلة، حيث تفقد السلسلة وظيفتها بمجرد انقطاع حلقةٍ منها، فكذلك لا مفر من تأثُر سياق التطور الطبيعي برمته، إذا ما انقطعت حلقةٌ مهمةٌ من سلسلة تطوره، والآيكولوجيا هي علم هذه التطورات، لذا فهي مهمة للغاية، لكن إذا اختل أي من المنظومات الداخلية للمجتمع لأي سبب كان يمكن إعادة ترتيبها بيد الانسان، ذلك ان الواقع الاجتماعي مشيد بيد الأنسان في نهاية المطاف، لكن البيئة ليست كذلك، ومن هنا فإذا حصلت انقطاعاتٌ جديةٌ من الحلقات البيئية بسبب مهارة بعض المجموعات التي تنبع من المجتمع، أو بالأحرى تخرج على المجتمع لتنظم امورها فوق ذلك عبر رأس المال والربح، فقد تترك حالة تسلسل الكوارث الطبيعية كل البيئة ومعها المجتمع وجهاً لوجه أمام القيامة بحد ذاتها.

وينبغي عدم النسيان أن الحلقات البيئية تكونت بالتطور الطبيعي الذي دام ملايين السنين، والأضرار الناجمة عن خمسة آلاف سنة الأخيرة عموماً، وعن المائتي سنة الأخيرة بشكل خاص، قد حققت أقتطاع آلاف الحلقات من سلسلة التطور الطبيعي لملايين السنين خلال هذه الشريحة الزمنية، التي تعتبر أقصر منها بكثير.

إنَّ تداعيات الأنكسار قد بدأت، بحيث لا يعرف كيف يمكن إقافها، كما يتوقع وفق الوضع القائم عدم التمكن من القضاء على التلوث الناجم عن الغازات المنتشرة في الغلاف الجوي وعلى رأسها المعدل المرتفع لغاز ثاني اوكسيد الكربون CO_2، حتى خلال مئات بل آلاف السنوات القادمة، هذا وربما لم تظهر للعيان بَعدُ تداعيات حالات الدمار الحاصل في عالم النبات والحيوان بكل معنى الكلمة، ولكن يتضح بجلاء أن كلا العالمين يُرسلان إشارات الإنذار بقدر الغلاف الجوي على الأقل، لذلك ان تلوث البحار والأنهار والتصحر السائد قد بلغا حدوداً كارثيةً منذ الآن، كل المؤشرات تدل بموجب السياق القائم على أن يوم القيامة سيفرض على المجتمع بيد المجموعات المنتظمة على شكل قسم من الشبكات والاجهزة، وليس نتيجة اختلال التوازن الطبيعي، وبكل تأكيد ، سيكون للطبيعة ردودها على هذا السياق، لانها – هي ايضاً – حيوية وذكية وقدرة تحملها محدودة، لكنها ستكشف عن مقاومتها في الزمان والمكان المناسبين، بحيث لن تكترث بدموع البشر، حينها يحين الزمان والمكان، فجميعهم سيكونون مسؤولين عن خيانتهم لمهارتهم وللقيم الموهوبة لهم، أولم ينظر هكذا سلفاً إلى يوم القيامة؟.

فالمجتمع التاريخي كلٌ متكامل كما الحقيقة البيئية والآيكولوجية أيضاً طور حياة حيوية متكاملة.

إشكالية الوعي والادراك البيئي والخلط ما بين بعض المفاهيم والمصطلحات البيئية

ذهبت العديد من الدراسات البيئية إلى أن الوعي والادراك البيئي يعد أهم مداخل حماية البيئة وانقاذها، وموضوع الوعي والادراك البيئي، بات يشغل اهتمام العالم و العديد من الاختصاصات الفلسفية و المعرفية خاصة ذات النزعة الانسانية ومنها الدراسات السوسيولوجية والآيكولوجية،

التي اهتمت من خلاله ابراز ماهيته وسيرورته التاريخية في علاقتها بالمتغيرات الاجتماعية، وتقديم أسسها النظرية من خلال دراسة النظام البيئي الحيوي وجوانبه المادية الكلياتية عبر التعمق في علوم البيئة ودراسة المناخ البيئي بمعناه الكلياتي عموماً، اعتماداً على دراسة وفهم أبعاد الوعي البيئي الثلاثة «الوجود النشوء، البيئة الوجودية، المناخ البيئي» والمبادئ الطبيعية لنمو الحياة الآيكولوجية وتطورها» الوعي كمنظومة ذهنية، المجتمع كشكل للعيش، البيئة كأصل للوجود، المناخ الأصل المحفز للولادة «.

البيئة والنظام البيئي:

هي كل ما يحتويه الوسط الوجودي من وجود ومن ضمنه الإنسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية، مع العلم بأن لكل وجود بيئته الوجودية مثل «البيئة التاريخية والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية والبيئة السياسية والبيئة الذرية والكوانتومية ... الخ.»

للبيئة مفهومان يُكمّل أولهما الآخر: أولهما «البيئة الحيوية» وهي كل ما يختص بحياة الإنسان والنبات والحيوان كل ما هو حيوي بدأ من التكاثر وشكل الحماية والمأكل والملبس. أما ثانيهما وهي «البيئة الطبيعية أو الفيزيقية»وهذه تشمل كافة العناصر وموارد الطبيعية.

اذاً النظام البيئي في الايكولوجيا، يمثل النظام البيئي وحدة مكونة من تجمع الكائنات الحية ومحيطها الجيولوجي، متعلقة بالتربة والغلاف الجوي(الوسط)، فهي العناصر التي تشكل النظام البيئي وتطور شبكة من الترابط لتسمح بتطوير الحياة، فالنظام البيئي هو التفاعل بين العوامل الحيوية وغير الحيوية، في المنظومة البيئية يكون التكامل الطبيعي أساس العلاقة لكافة عناصر الوجود ومن ضمنها الانسان .

وهذا ما يبرهن بأن البيئة نظام كلّ متكامل وهي مجموع العوامل الطبيعية والبيولوجية والفيزيولوجية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتجاور في توازن، وتؤثر على الإنسان والكائنات الأخرى بطريق مباشر أو غير مباشر، وهذا التعريف يدلي بأن البيئة اصطلاح ذو مضمون مركب: فهناك البيئة الطبيعية بمكوناتها، وتشمل كافة العناصر المنحدرة عن عناصر الحياة الاربعة الماء والهواء والتربة والطاقة، وما يعيش على تلك العناصر والمكونات من إنسان ونبات وحيوان، وهناك البيئة الاصطناعية وهي تشمل كل ما أوجده تدخل الإنسان وتعامله مع المكونات الطبيعية للبيئة، كالمدن والمصانع والعلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تدير هذه المنشآت، ومن خلال هذا الترابط والعلاقات المتكاملة والمعقدة والحساسة يتشكل «النظام البيئي» والذي يعتبر الرَحم الأُم للمنظومة الوجودية .

أما علم البيئة أو البيئيات فهو علم علوم الاحياء يدرس التفاعلات بين الكائنات الحية وبيئتها الفيزيائية الحيوية، والتي تشمل كلاً من الكائنات الحية والمكونات غير الحية، تشمل الموضوعات ذات الأهمية التنوع البيولوجي والتوزيع والكتلة الحيوية ومجموعات الكائنات الحية، وكذلك التعاون والمنافسة داخل الأنواع وفيما بينها.

النظم البيئية هي عبارة عن تفاعل حيوي بين أنظمة الكائنات الحية والمجتمعات التي تتكون منها والمكونات غير الحية لبيئتها، مثل عمليات النظام البيئية، وأيضاً الإنتاج الأولي، وتكون التربة، وتدوير المواد الغذائية، وعملية بناء الموطن، تنظم تدفق الطاقة والمواد من خلال بيئة هذه العمليات تدعمها الكائنات الحية ذات سمات تاريخ الحياة المحددة، وإنها تتداخل مع العلوم وثيقة الصلة بعلم الأحياء التطوري وعلم الوراثة وعلم الأخلاق، وتدرس كافة البيئات والنظم البيئية مثل .. البيئة الطبيعية، البيئة الاجتماعية، البيئة السياسية، البيئة الثقافية، البيئة السياسية، البيئة التاريخية ..ألخ .

المناخ البيئي:

علمياً المناخ هو الحالة الفيزيائية الطبيعية، أو حالة الغلاف الجوي المتولدة، أو متوسط حالة المكان على المدى الطويل، و يشير مصطلح المناخ إلى كيفية ''تصرف'' الغلاف

الجوي على مدى فترات زمنية طويلة نسبيًا (سنوات أو حتى مئات السنين) وهو القيمة المتوقعة لكل من الرطوبة والرياح والأمطار والحرارة والضغط الجوي، لمنطقة جغرافية واسعة ولكل فصل من فصول السنة، ويعد المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في الموارد بأنواعها، ويتغير المناخ حسب الموقع الجغرافي مثل المناخ القاري، المناخ شبه مداري، المناخ الاستوائي، المناخ الموسمي، المناخ المداري، المناخ القطبي..

وكما يعبر مصطلح المناخ في الحالة الإنسانية عن البيئة الحاضنة للتكوين لأي وعي أو علاقة وممارسة فعل في كل مجالات الحياة الإنسانية والاجتماعية، مثل المناخ الثقافي والمناخ العلمي والمناخ الاقتصادي والمناخ السياسي ..ألخ .

إن تطوّر المناخ الذي يعتبر من أكبر تحديات عصرنا، متّصل بحياتنا اليومية بقدر ما هو متصل بالنظام الجغرافي السياسي والاقتصادي العالمي، فهو يُمثّل أحد أبعاد أزمة بيئية شاملة نتجت مباشرة عن العلاقات المعقّدة بين الإنسان والطبيعة، وبالاخص احتكار واستغلال نظام المدنية المركزية عبر التاريخ والحداثة الرأسمالية وصناعويتها المدمرة لحيوية الحياة والمنتجة للبطالة والتلوث والتضخم السرطاني للسكان والمدن، وما يدفعنا للعمل هو ذلك الوعي بأن الحياة على الأرض يُمكن أن تُصبح أصعب، بل وحتى مستحيلة، إذا لم نتمكّن من السيطرة على التطوّر المناخي وما تنتجه الحداثة والعولمة، حيث يقول الفيلسوف الالماني هانس يوناس:»أعمل بطريقة تجعل تأثير عملك متلائِما مع استمرارية الحياة البشرية الأصلية على الأرض».

الأيكولوجيا:

الأيكولوجيا (Ecology) هي الدراسة العملية لتوزع وتلاؤم الكائنات الحية مع بيئاتها المحيطة، وللتفاعلات القائمة بين الأحياء كافة وبين بيئاتها المحيطة، ودراسة تدفقات الطاقة والمادة الموزعة في النظام البيئي. وكمصطلح يتكون من الكلمة اليونانية Oikos (المسكن أو البيئة) و Logos (علم) أي علم المسكن أو البيئة. استعمل لأول مرة من قبل العالم البيولوجي أرنست هايكل عام ١٨٧٤.

أن تناول أصل النباتات (الأنواع)، والتطور التدريجي الذي يحصل بالتوالد والوراثة والاصطفاء الطبيعي؛ وأن الأنواع التي تختل شروطها المناخية والطبيعية والجغرافية، أو تقوم هي بتغييرها، تتعرض للانقراض والزوال، كما أن البعد الهام في صراع الوجود هذا (إلى جانب الشروط المناخية والجغرافية) ووجود أنواع أخرى أيضاً تتنافس من أجل أراض محدودة أو منابع أخرى، ورغم انبثاق الأيكولوجيا من علم الأحياء، إلا أنه غدا مع الزمن يضم العديد من العلوم التي قد تكون مستقلة عنه.

كما ويبحث العلم الآيكولوجي في خلل التوازن البيئي النابع من انقطاع الإنسان عن العالم الطبيعي، لهذا فإن العلم الايكولوجي لم يعد في يومنا يقتصر على كونه انضباط يبحث وينظم العلاقة بين الإنسان والمحيط بل بدا يحتضن ويدرس كافة القضايا الاجتماعية أيضاً وذلك من خلال دراسة البيئة الإنسانية، فالبيئة الإنسانية جزء من علم البيئة والتي تدرس فضاء الإنسان والنشاطات المنظمة منه ومحيطه، و ظهرت دراسة البيئة الإنسانية في سنة ١٩٢٠، وأصبح مجالا للدراسة في السبعينيات، فالإنسان هو مستعمر لكل القارات والعامل الرئيسي في البيئة، وأصبحت البيئة الإنسانية تدرس بفضل انثروبولوجيين، مهندسين، علماء الأحياء، علماء الديمغرافيا، علماء البيئة، مخططين وأطباء.

قاد تطور علم البيئة الإنسانية إلى تخصيص جزء مهم للبيئة في التخطيط الإقليمي، بالإضافة إلى ذلك، طبقت فلسفة البيئة في المجتمعات الإنسانية وطورت'' البيئوية''، وأصبحت البيئة الإنسانية في السنوات الأخيرة موضوع مهم للمتخصصين في النظرية التنظيمية علم البيئة يميل إلى احترام التوازنات الطبيعية، والبيئوية أو حركة البيئيين لها ثلاثة أصول أساسية، حيث تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، الحفاظ على الحياة البرية و تدعو إلى مكافحة التدهور الحاصل في وسط الحياة، هذه الأطر الاجتماعية و السياسية تحتج على التدهور الطبيعي الذي يسببه الإنسان ولاسيما التلوث .

النظام البيئي والتوازن الأيكولوجي:

إن البيئة بمفهومها السابق، يحكمها ما يسمى بالنظام البيئي، والتوازن الإيكولوجي وهما فكرتان متلازمتان من الناحية العلمية، والإنسان جزء من نظام معقد يتفاعل معه ويؤثر فيه عن طريق المجتمع ومن خلاله، والظواهر البيئية الناتجة عن التغيرات التي يحدثها الإنسان في بيئة الأرض من خلال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها، لا يمكن فهمها إلا في إطار علاقة ثلاثية تبادلية تقوم بين الإنسان والمجتمع والبيئة، وعليه فإن النظام البيئي كما عرفه البعض هو عبارة عن «وحدة أو قطاع معين من الطبيعة بما تحويه من عناصر وموارد حية نباتية وحيوانية وعناصر وموارد غير حية، تشكل وسطاً حيوياً تعيش فيه عناصره وموارده في نظام متكامل، وتسير على نهج طبيعي، ثابت ومتوازن، تحكمه القدرة الإلهية وحدها، دون أي تدخل بشري أو إنساني». ويعرفه البعض الآخر بقوله «أن النظام البيئي عبارة عن وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية متواجدة في مكان معين، يتفاعل بعضها ببعض، وفق نظام دقيق ومتوازن، في ديناميكية ذاتية، لتستمر في أداء دورها في استمرارية الحياة». نلاحظ أن القاسم المشترك بين هذين التعريفين يدور حول علاقة الكائنات الحية في منطقة ما، ووسطها المحيط، قائمة على التأثير المتبادل، لذلك يمكن أن نعرف النظام البيئي بشكل مبسط بأنه «جملة من التفاعلات الدقيقة بين الكائنات الحية التي تستوطن قطاعاً معيناً من الطبيعة، والوسط المحيط بها».

والنظام البيئي بهذا المعنى يقوم على نوعين من العناصر، النوع الأول، العناصر الحية: وهي عديدة تشمل الإنسان، والنبات والحيوان، وتعيش هذه العناصر على اختلاف أشكالها، في نظام حركي متكامل، كل عنصر يتأثر بالعناصر الأخرى، ويؤثر فيها، ويؤدي دوراً خاصاً به، ويتكامل مع أدوار العناصر الأخرى، ويأتي الإنسان على قمة هذه العناصر فينسق بينها ويسخرها لخدمته.

النوع الثاني، العناصر غير الحية: وأهمها الماء والهواء والتربة، وكل عنصر منها يشكل محيطاً خاصاً به، فهناك المحيط المائي ويشمل كل ما على الأرض من مصطلحات مائية(بحار– أنهار– محيطات– بحيرات) وهناك المحيط الجوي أو الهوائي ويشتمل على غازات وجسيمات وأبخرة وذرات معادن، وأخيراً هناك المحيط اليابس أو الأرضي ويشمل الجبال والهضاب والتربة. ويلاحظ أن هذه الأوساط أو المحيطات ترتبط ببعضها البعض، ومكونات العالم الحي، أو العناصر الحية السابق ذكرها، بعلاقات متكاملة متوازنة والاختلال الذي يلحق بالتوازن البيئي يتأتى من ازدياد أو نقصان، غير طبيعي، لعنصر من عناصر النظام البيئي، الذي يحكم كل بيئة من تلك البيئات، بفعل تأثير خارجي، كتلوث الماء، أو الهواء، أو التربة، أو انقراض بعض النباتات أو الحيوانات أو غيرها ويمثل الإنسان أحد العوامل الهامة في هذا النظام البيئي، بل هو يعتبر من أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على الأرض، ولذلك فإن الإنسان إذا تدخل في هذا التوازن الطبيعي دون وعي أو تفكير، فإنه يفسد هذا التوازن تماماً.

مستويات الإيكولوجيا

يعمل علماء الإيكولوجيا على خمسة مستويات واسعة لهذا العلم، بشكل منفصل حينًا، وبشكل متداخل بين مستوى ومستوى حينًا آخر، وكل مستوى من هذه المستويات له خصائصه الخاصة، وفيما يلّي نبذة مختصرة عن كل مستوى من هذه المستويات الخمسة:

_مستوى الكائن الحي، ويدرس علماء الإيكولوجيا العضوية في هذا المستوى التكيف، والسمات المفيدة الناشئة للانتقاء الطبيعي، التي تسمح للكائنات الحية بالعيش في موائل معينة، إذ يمكن أن تكون هذه التكيفات مورفولوجية، أو فسيولوجية، أو سلوكية، ويهدف لدراسة استجابة هذه الكائنات للمؤثرات في محيطها.

_المجموعة هي مجموعة السكان التي تتكون من كائنات حية من نفس النوع، وتعيش في منطقة معينة بذات الوقت، وتهدف لدراسة تغيرات حجم، وكثافة، وهيكل السكان، على مر الزمن، ووتيرة هذه التغيرات ودلالاتها.

_المجتمع البيولوجي هو المجتمع الذي يتكون من جميع المجموعات ذات الأنواع المختلفة، التي تعيش معًا في نفس المنطقة، ويهدف لدراسة التفاعلات التي تحدث بين هؤلاء السكان، وكيف يمكن لهذه التفاعلات أن تشكل المجتمع وتؤثر عليه.

_النظام البيئي يتكون النظام البيئي من كل الكائنات الحية التي تعيش معًا في المنطقة والمجتمع ككل، وينظر هذا العلم في العوامل اللاأحيائية التي تؤثر على هذا المجتمع، ويهدف علماء النظام البيئي لدراسة تدفق الطاقة وكيفية إعادة تدوير العناصر الغذائية مرة أخرى. _المحيط الحيوي المقصود بالمحيط الحيوي هو كوكب الأرض، الذي ينظر إليه على أنه نظام بيئي كامل، ويهدف علماء البيئة الذين يختصون بالمحيط الحيوي إلى دراسة الأنماط العالمية، مثل: المناخ، وتوزيع الأنواع، والتفاعلات بين النظم البيئية، والظواهر التي تؤثر على كوكب الأرض بأكمله وغيرها.

ظهور قضية البيئة

تاريخ المدنية تاريخ دمار وإنكار البيئة والمحيط

تاريخ المدينة هو تاريخُ دمارٍ وإنكار البيئة والمحيط، حيث يتحول ذلك إلى عادةٍ متأصلة في التاريخ بحكم تشكل قيم المدنية كثقافةٍ ماديةٍ ومعنويةٍ بالتأسيس على إنكار قيم المجتمع النيوليتي (تفنيدها ديالكتيكياً) ، رغم أن المجتمع النيوليتي أيكولوجيٌ على صعيد قيم كلتا الثقافتين، فالبيئة في عالمه المعنوي وفي دينه حيويةٌ وتقدسٌ كأسمى قيمة، كما أن تنامي إمكانيات التغذية بالالتفاف حول المرأة هو بمثابة بداية الاقتصاد، أي أن الطبيعة والمرأة ضمن اتحادٍ متناغم، كما يرمز بالإلهة الأُم إلى مفهوم الدين الطبيعي الحيوي، فالقسم الأكبر من وسائل الإنتاج المادي من اختراع المرأة، وثقافة المأكل والملبس أيضاً تحمل طابعها، كل هذه القيم ستتعرض من المدنية إلى الإنكار، وستصير وسائل ربحٍ وقمعٍ تحت ظل هيمنة الرجل، كما ستُستَحقَرُ الأرضُ الأُم. والأنكى أن المدن السومرية مهدت السبيل أمام تملح الأراضي بسبب استخدامها الدائم بهدف الربح، ما عظم من مخاطر التصحر الطبيعي من خلال رفده بالتصحر الاصطناعي، ودور التمدن لافت للأنظار جداً في تَصحُّر ميزوبوتاميا، لطالما يُنظر بعين الاستحقار والاستهجان إلى الطبيعة والبيئة والارض في وجهة نظر المدنية، إن هذا الموقف أيديولوجيٌ في أصله! ويهدف إلى الحط من شأن مجتمع الزراعة – القرية – والتحكم اليسير به، لأنه تصاعد على أساس التضاد معه، لقد ابتدعت المدنية تصوراً ايديولوحياً عن العالم وكأن هدا العالم عدوٌ لدودٌ للبشرية، وأنه موجودٌ فقط كي يحاسبه الإنسان، كما تقول الكتب المقدسة: «أنه مكانٌ لامتحانكم، لا غير»، مقابل ذلك، وبينما يخلق الدولتيون جناتهم في هذا العالم، فهم لم يؤمنوا البتة بالأديان التي ابتكروها، لأنهم يعلمون علم اليقين أنهم هم من يُرغم على انكار جوهرها ايديولوجياً مع تقدم (في الحقيقة يجب القول مع تراجع) تاريخ المدنية، ليغدو على تضاد وتنافر معه عبر تصورات العالم الآخر الخيالي والمجرد.

يكمن جوهر القضية الأيكولوجية في هذه الحقيقة القائمة، بالتالي، نستطيع الإدراك أنها قضيةٌ أجتماعيةٌ تماماً بكل خطورتها، ولا يمكن لمجتمع مرغم على إنكار جوهره بهذا المنوال أن نجعله قادراً على الاستمرار بحياته حتى أجل طويل، فمنطق احتكار السلطة والأستغلال في الربح، والحروب الايديولوجية والعسكرية التي شنتها في سبيل ذلك؛ إنما هي أيكولوجية مضادةٌ وبيولوجيةٌ مضادةٌ ومجتمعيةٌ مضادة، أما الأزمة المعاشة راهناً، أي العصر المالي للهيمنة الرأسمالية؛ فكأنها نقشت كل هذه الوقائع في اذهان وعيون البشرية جمعاء، وتُبين للجميع علناً أن العالم المزيف الذي اختلقته هذه الهيمنة، قد بات محض لفائف ورقية، ولم تغترب البشرية في أية مرحلة من مراحلها إلى هذه الدرجة عن الطبيعة والحياة والمجتمع.

يعدّ اختلال التوازن الحسّاس للعلاقة بين المجتمع والبيئة من القضايا الأساسيّة الناجمة عن تضخم الذهنيّة الدولتيّة ونظام المدنيّة، ولطالما بقيت الطبيعة الاجتماعيّة مرتبطةً بهذا التوازن الحسّاس والدقيق من خلال تناغمها مع البيئة طيلة وجودها

ومراحل تطوّرها المديدة، ويعزى عدم العثور على حالات الشذوذ والانحراف أو الأزمة التي قد تخلّ بالتوازن بشكل جذريّ خلال تطوّرها التلقائي إلى كونه من دواعي التطوّر الطبيعي المتّصف بالتدريج اللازم للحياة، فالأنظمة تتقدّم أساساً على خلفية تغذية بعضها البعض وليس بإفناء بعضها البعض، ولدى حدوث التجاوزات أو الانحرافات يتوجّب تجاوزها من قبل منطق النّظم القائمة، وبهذا المعنى تظهر المدنية كشذوذ ضمن نظام الطبيعة الاجتماعيّة وتزايد تعمّق الانحراف مع تركيزها في الذهنيّة وسلوك الأفراد الحاملين لهذه الذهنيّة.

إن تاريخ الحضارة المركزيّة أو المدنيّة المعمّرة لأكثر من خمسة آلاف عام هو في الوقت نفسه تاريخ تطوّر وتعاظم هذا الانحراف، وانفجار الكوارث الإيكولوجيّة في عصر الرأسماليّة التي انتعشت المدنيّة والمركزيّة فيها إلى أقصاها؛ برهانٌ قاطعٌ لا يقبل التفنيد بشأن حقيقة هذا الانحراف، فبينما لم تسفر الطبيعة الاجتماعيّة عن هكذا كوارث في غضون حياتها الممتدّة إلى ثلاثة ملايين عام على وجه التقريب، فأنظمة المجتمع والبيئة كانت تغذّي بعضها البعض وتكملان بعضهما.

أما الأزمات الإيكولوجيّة المستفحلة والمتفجّرة في تاريخ المدنية الوجيز فترتبط بمضمونها الهدّام الهادف إلى الربح، فالأمر ليس منحصراً بالربح الرأسماليّ فحسب، بل أصبحت قيماً متراكمة يداً بيد مع دمار كلتا الطبيعتين خلال جميع مراحل المدنية، تراكمت الأهرامات أيضاً، ولكن بالمقدور تصوّر مدى وماهيّة الدمار الاجتماعي الناجم عنها بصورة تقريبيّة، والمراكمات الشبيهة التي لا حصر لها قد حمّلت البيئة أحمالاً إضافيّةً على الدوام، وجلب الانهيار الاجتماعيّ الانهيارات البيئيّة معه، فبنى الحداثة الرأسمالية المرتكزة إلى الربح الاحتكاري اللامحدود، قد حملت المجتمع وتوازنه القائم مع البيئة أعباء تفوق طاقته مراراً وتكراراً، ليدخل في نهاية المطاف عصر الأزمة الأيكولوجية العارمة.

الاقتصاد و الأيكولوجيا:

«كلُّ مُكوّنٍ أو وحدة أقتصادية، لا يمكن عيشها إلا بالوعي الأيكولوجي»

من أهمّ قضايا الكائنِ الحيّ هو تأمينُ الاقتصادِ أو مستلزماتِ الحياةِ المادية، فالاقتصادُ ضرورةٌ لأجلِ تَحَقُّقِ التطورِ الطبيعي، فنظامُ الكائن الحي يُؤَمّنُ استمراريتَه من خلال المواد التي يحتاجها ويحصلُ عليها من الوسطِ الخارجيّ، ثم يُطرِئُ عليها التغييرَ عن طريق التفاعلات الكيماوية، فيُحَوّلُها إلى موادّ تتناسبُ ونظامَ الهضمِ لديه، إنه قانونٌ كونيّ، فالتطورُ الطبيعيُّ يُؤَمّنُ سيرورةَ الحياةِ بالتنوعِ والاختلاف، فهو يتَّبِع أو يُمَكّنُ مِن وجودِ توازنٍ معيَّنٍ على الدوام، في سبيلِ الحدّ من التكاثرِ المفرطِ لنوعٍ ما من الكائناتِ الحية، وإعاقةِ استيلائِه على الأنواعِ الأخرى؛ كي لا يتَسَبَّب بالتالي في إفنائها. أما فيما يتعلق بالتساؤل: ولِمَ يَفعَلُ التطورُ الطبيعيُّ هذا؟، فيمكن الردُّ عليه بالنظرِ إلى النتائجِ الناجمةِ عنه، إنّ العلةَ الأوليةَ في ذلك تَعُودُ إلى تأمينِ رُقِيّ وديمومةِ نظامِ الكائناتِ الحية.

ان أَهَمُّ جوابٍ يمكن إعطاؤه على هذا السؤال هو قيامُ التطورِ الطبيعي بالرصدِ الدائمِ للمهارةِ والمقدرة، وبمعنى من المعاني، فكأنّ الكونَ يَرصُدُ نزوعَه، ويُبَيّنُ ميولَه إلى الكفاءةِ والكمالِ ضمن تدفقِ الزمان، وإلا، فكيف لنا إيضاحُ التطورِ الطبيعيّ المرتقي إلى حالةِ الإنسان، وكذلك إلى حالةِ المجتمعِ البشري الضيقِ النطاق؟

لطالما بَحَثَت المجموعاتُ في أذهانِها عن الأشياءِ التي تلبي حاجاتِها الماديةَ في رغبةٍ منها لتطويرِها، وكانت همومُها الأوليةُ مُنصَبّةً على تأمينِ الغذاءِ والمأوى والتكاثرِ والحماية، ولتلبيةِ متطلباتِها من هذه الحاجاتِ الأساسية، اكتَفَت المجموعاتُ الأولى بما تَجِدُه من قُوت، وسكنَت في الكهوفِ والمغارات، وأَمَّنَت حمايةً أفضل لنفسِها على تخومِ البحيراتِ ووسطَ الغابات، واعترَفَت بأولويةِ منزلةِ الأمّ المنجبة، ومع مرورِ الزمن، تدخلُ مزاوَلةُ الصيدِ أيضاً في الأجندة، فدافعُ تأمينِ الحماية، والرغبةُ في التغذي على اللحومِ قد أدَّيا إلى تطويرِ

هذه الثقافة، لكن، وابتداءً من مرحلةٍ معينةٍ من المجتمعية، بالمقدورِ ملاحظةُ التوترِ والحزازيات، وبالتالي تصاعُدِ سياقاتٍ مختلفةٍ من التطورِ الثقافيّ بين المرأةِ المهتمةِ أساساً بجمعِ الثمارِ والرجلِ الذي احترَفَ مهنةَ الصيدِ بالأكثر.

هكذا تُوضَعُ لبناتُ أُولى المفاهيمِ الاقتصاديةِ المتباينة، إذ تَبلُغُ ثقافةُ المرأةِ ذروتَها في العصرِ النيوليتي، كما إنّ الغنى الوفيرَ لشتى أنواعِ النباتِ والحيوانِ الذي ظهرَ بعدَ العصرِ الجليديّ الأخير، أي ابتداءً من أعوامِ ١٥٠٠٠ ق.م، وخاصةً على حوافّ سلسلةِ جبالِ زاغروس — طوروس؛ قد مَهَّدَ السبيلَ لتصورِ حياةٍ أَشبَهُ ما تَكُونُ بالجنة، هذا التطورُ الاجتماعيُّ البارز، سيستمرُ في وجودِه كنهرٍ رئيسيّ، مع تبَدُّلِه ضمن سياقِ التاريخِ المكتوبِ والمدنية؛ ليَترُكَ بصماتِه على العولمةِ في يومنا الراهن، وما المستجداتُ المعتمِدَةُ على المجموعاتِ اللغويةِ التي بلغَت يومَنا الراهن، سوى ثمرة من ثمارِ ذاك العصر.

الأمرُ الوحيدُ المهمُّ الذي يمكنُ قولُه بشأنِ الرأسماليةِ خلال هذه المرحلةِ التاريخيةِ الطويلةِ للبشرية، هو أنّ ثقافةَ الصيدِ قد حَوَّلَت الرجلَ شيئاً فشيئاً إلى حاكمٍ مهيمن، وحسبَما تَمَّ تشخيصُه، فالثقافةُ النيوليتيةُ الراسخةُ في أعوامِ ١٠ آلاف ق.م يَغلبُ عليها طابعُ المرأة، فالخروجُ في مرحلةِ القطفِ والجمعِ من الكهوف، والاستقرارُ بالقربِ منها في الأكواخِ الشبيهةِ بالخِيام، وزرعُ البذورِ النباتيةِ وإكثارُها؛ كلُّ ذلك قد أفضى مع الزمنِ إلى الثورةِ الزراعيةِ والقروية.

وكان فائضُ الإنتاج يُدَّخَر، وإن بنطاقٍ محدود جدًّا.

يمكن إرجاعُ الاقتصادِ من حيث المضمون، لا الاصطلاح، إلى هذا النمطِ من الادّخار، والذي ربما يحصلُ لأولِ مرة. فمثلما هو معلوم، فإنّ مفردةَ ''أكو—نوموس eko–nomos'' تَعني في اليونانية ''قانون العائلة، أو قانون السلالة''. فقد وُلِدَ الاقتصادُ حصيلةَ نشوءِ العوائلِ الزراعيةِ الأولى المستقرةِ بالتمحورِ حولَ المرأة، والوصولِ إلى إمكانيةِ الاحتفاظِ بالغِلال، وتخزينها وإن بنطاقٍ محدود جدًّا؛ وفي مقدمتِها تلك الغِلالُ التي لا تتلفُ ولا تهترئُ بسهولة، لكنّ هذا الادخارَ ليس لأجلِ التجارةِ أو العرضِ في السوق، بل لأجلِ العائلة.

يبدو أنّ هذا هو الاقتصادُ الإنسانيُّ طابعاً والحقيقيُّ مضموناً. فقد تَمَّ تلافي أنْ يَصِيرَ التكديسُ عامِلَ خطرٍ يهددُ بالطمعِ والجشع، وذلك عبر رواجِ ثقافةِ العطايا والهدايا بكثرةٍ في جميعِ الأرجاء، ويبدو أنّ مبدأَ ''المال يُعَلِّمُ الطمع'' يتأتى من تلك الحقبة. إنّ ثقافةَ العطايا شكلٌ اقتصاديٌّ مهمّ، ويتواءمُ مع نَسَقٍ وتناغُمٍ تَطَوُّرِ الإنسانِ لأقصى الحدود.

لكنّ الخطرَ الذي طالما كان مُهاباً قد حَلَّ لاحقاً. فعندما أصبحَ استهلاكُ فائضِ الإنتاجِ المتزايدِ مع التقدمِ الذهنيّ وتراكُمِ التجربةِ أمراً عسيراً عن طريقِ مبادلتِه بالعطايا، يَقُومُ الرَّجُلُ الصيادُ المتأهبُ كعادتِه بالتفكيرِ في التجارةِ بهذه الكمياتِ الزائدة، ويُعَزِّزُ ذلك ضمن ثقافتِه إلى جانبِ مهنتِه الأصلية. فتَراكُمُ الغلالِ المختلفةِ المكدَّسةِ في مناطقَ مختلفةٍ قد فَرَضَ بِدءَ الظاهرةِ المسماةِ بالتجارة، فماهيةُ تبادلِ الحاجةِ من الغلالِ على نحوٍ أفضل، قد وَلَّدَت التجارةَ والتُّجَّارَ كمهنةٍ أو كثاني تقسيمٍ اجتماعيٍّ بارزٍ للعمل، وتتم شرعنتُها، وإن بوَجَلٍ واستحياء، ذلك أنّ الغِلالَ المنقولةَ تُنَمِّي معها تقسيمَ العمل، والذي يُمَكِّنُ بدورِه من تأمينِ إنتاجٍ أفضل وحياةٍ أغنى، عندما تتضاعَفُ الغلالُ والنسيجُ في طرفٍ ما، وتتواجد مكامنُ المعدنِ بوفرةٍ في طرفٍ آخر، تغدو التجارةُ أمراً قيّماً وذا أهمية.

نتائجُ الدمارِ والانحلالِ الناجمَين عن ولوجِ المجتمعِ البشريّ واقتصادِه تحت ظلِّ هيمنةِ الصناعويةِ بموجبِ قانونِ الربحِ الأعظميّ، قد تبَدَّت كفايةً عبر ممارساتِ القرنَين الأخيرَين. والدمارُ الناجمُ عن الاحتباسِ الحراريّ الكونيّ لوحدِه، يُشَكِّلُ نتيجةً تُشَخَّصُ عِلمياً مع مرورِ كلِّ عامٍ بأنّها تُقَرِّبُ موعدَ القيامةِ أكثر فأكثر. فعيونُ العقليةِ العمياء بسببِ فاشيةِ الصناعوية، عاجزةٌ عن رؤيةِ البنيةِ الأيكولوجيةِ التي لا غنى عنها للمجتمعِ ونسيجِه الاقتصاديّ، وعن إدراكِ معنى هذه البنية. ما هو أخطرُ من عنفِ السلطة، هو الحِراكُ وفق حساباتِ تأمينِ سيرورةِ قانونِ الربحِ الأعظميّ

الاجتماعية).

يتميزُ مجتمعُ الشرقِ الأوسطِ بدورٍ طليعيٍّ في تكييفِ ذاتِه مع الحياةِ الأيكولوجية، فقِصّةُ آدم وحواء وقصةُ نوح تُنبّئان بالكوارثِ الأيكولوجية، تؤدي الحياةُ الأيكولوجيةُ دوراً رئيسياً في ثقافةِ الأنبياء، فاعتبارُ الأنبياءِ للحياةِ الخارجةِ من كونِها أيكولوجيةً بأنها المحشرُ واللعنةُ وفرعون ونمرود، يُعَدُّ قاعدةً اجتماعيةً أساسيةً ينبغي أنْ تَكُونَ ساريةً الآن أيضاً، فمن دونِ هذه القواعدِ تَغدو إمكانيةُ سيرورةِ المجتمعاتِ في خطر، وعدمُ بلوغِ التقنيةِ الصناعيةِ إلى مستوى الصناعويةِ في المجتمعِ الاقتصاديّ الشرقِ أوسطيّ، رغمَ استِخدامِها منذ آلافِ السنين، إنما هو متعلقٌ بالثقافةِ المعنويةِ للمنطقةِ وبِبُنيتِها الأخلاقية، إذ اعتُبِرَ التمردُ على الطبيعةِ مساوياً للتمردِ على الرب، بينما التمردُ على الطبيعةِ والتحكمُ بها يُعَدُّ في الثقافةِ الغربيةِ مبدأً انطلاقةِ فلسفاتِها (فلسفة ديكارت).

أما في المجتمعِ الشرقيّ، فالتناغُمُ والتأقلُمُ مع الطبيعةِ هو المبدأُ الأوليّ، إنّ التمردَ على الطبيعةِ وعدمَ التخلي عن التحكمِ بها، هو جوهرُ تصاعدِ الحداثةِ الرأسمالية، وهو في المرحلةِ الحاليةِ يعني بلوغَ الحياةِ الاجتماعيةِ منذ الآن مشارِفَ استحالةِ سيرورتِها في جميعِ الميادين.

بناءً عليه، فالتقاليدُ الاجتماعيةُ الشرقُ أوسطية متيقظةٌ ومتناغمةٌ مع الأيكولوجيا، والمهَمَّةُ التي يجبُ القيامَ بها، هي مواجهةُ مواقفِ الرأسماليةِ والصناعويةِ الغازيةِ والمميدةِ والاحتلاليةِ بإعادةِ إنشاءِ المجتمعِ الأيكولوجيّ، السلاحُ الأوليُّ للعصرانيةِ الديمقراطية، هو اتخاذُها الاقتصادَ والمجتمعَ ذا الجوهرِ الأيكولوجيّ أساساً لها، بينما الدورُ التاريخيُّ للصناعويةِ في الشرقِ الأوسط، هو تفكيكُ والقضاءُ على المجتمعِ الزراعيّ التقليديّ المعَمّرِ عشرةَ آلافِ سنة، فمجتمعُ الزراعةِ – القريةِ الذي كان يُشَكِّلُ مع اقتصادِه الجزءَ الأُمَّ من الاقتصادِ والمجتمعِ حتى قبلَ خمسين عاماً من الآن، بات مع التوجهِ صوبَ راهننا مُعَرَّضاً للتفككِ والانحلالِ سريعاً، مُنجَرّاً نحو الإفلاسِ والبطالة، مُغرَقاً بالديون، ومُرغَماً على الهجرة. أما التفكيكُ والتهجيرُ والتصفية، فيَعودُ إلى العداءِ المكنونِ تجاه هذا المجتمع، ذلك أنه، ومن دونِ بعثرةِ وتشتيتِ مجتمعِ الزراعةِ– القرية، يستحيلُ تكرار النجاحاتِ الرأسماليةِ العالميةِ المتحققةِ في أصقاعِ العالَمِ الأخرى، مثلما ستصبحُ مضطرةً للدخولِ في خطرٍ يُهَدِّدُها، مثلما يُعاشُ منذ الآن (الخوفُ من المجتمعِ الإسلاميّ، ذُعرُ الإسلام).

ما غَذّى المجتمعَ والثقافةَ الماديةَ والمعنويةَ في جغرافيا الشرقِ الأوسطِ ابتداءً من العصرِ النيوليتيّ وعلى طولِ عصورِ المدنيةِ برمتها، إنما هو حياةُ المجتمعِ الأيكولوجيّ والاقتصاديّ، بينما قامت الرأسماليةُ والصناعويةُ والدولتيةُ القومية، والتي تُعتَبَرُ أحصنةَ الحداثةِ الرأسماليةِ الثلاثيةَ العَدّاءةَ صوب إقامةِ المحشر، بِدَهسِ هذه الثقافةِ الاجتماعيةِ والإخلالِ بها وطَعنِها بخنجرِ الغَدرِ وتَجزيئِها، مقابل ذلك، فالمهَمَّةُ الأوليةُ التي يجب القيام بها هي نضالُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الإنشاءِ بناءً على الدعاماتِ الثلاثيةِ التالية: الدعامة الديمقراطية — الاشتراكية، والأيكولوجية — الاقتصادية والأخلاقية — السياسية.

تأثير الحداثة الرأسمالية على الأيكولوجيا:

«عيونُ العقليةِ العمياء بسببِ فاشيةِ الصناعوية، عاجزةٌ عن رؤيةِ البنيةِ الأيكولوجيةِ التي لاغنى عنها للمجتمعِ ونسيجِه الاقتصاديّ، وعن إدراكِ معنى هذه البنية.»

لَم يَنحَصِرْ تطبيقُ الحاكميةِ الصناعيةِ على الاقتصاد، الذي أناطَته الحداثةُ الرأسماليةُ بالثورةِ الصناعية، بالهيمنةِ الاقتصاديةِ فحسب، بل ولها تداعياتُها الهامةُ على الاحتكاريةِ الأيديولوجيةِ واحتكاريةِ السلطةِ أيضاً. وبمعنى آخر، فالاقتصارُ على تحليلِ الصناعويةِ بأنها منطقٌ تكنولوجيٌّ بالمعنى الضيق، إنما يؤدي إلى أخطاءٍ أساسيةٍ جادة، مثلما اختزالُ الرأسماليةِ إلى الاقتصادِ فقط، فالوظيفةُ التي أناطَتها الرأسماليةُ بالصناعوية، إنما تُقَوِّضُ المجتمعَ الاقتصاديَّ عموماً ومجتمعَ الزراعةِ — القريةِ على وجهِ الخصوص، وتتحولُ الصناعويةُ في هذا المضمارِ إلى ممارسةٍ عمليةٍ بوصفِها احتكاراً أيديولوجياً واحتكارَ سلطة، وكلما تقَوَّضَ وانهارَ المجتمعُ الاقتصاديّ، كلما بدأَ قانون الرأسماليةِ

في الربحِ الأعظميّ بالعَمَل. وهذا ما يتطورُ بدورِه بالتداخلِ مع احتكاريةِ الدولةِ القومية، من هنا، لا مفرَّ من ارتكابِ الأخطاءِ الأساسيةِ ونشوءِ النواقصِ في السياسةِ العمليةِ وباسمِ علمِ الاجتماع، ما لَمْ يُصَغْ تحليلُ الرأسماليةِ تأسيساً على دعاماتِ الحداثةِ الثلاث.

تَحمِلُ الصناعويةُ ضمنياً معنى تطبيقِ القواعدِ والمبادئِ النظريةِ والعمليةِ للفيزياءِ والكيمياءِ والبيولوجيا على المجتمع، وبالأخصِّ على بنيتِه الاقتصادية، وهذا ما يَجلبُ بدورِه دحضَ ورفضَ الطبيعةِ الاجتماعيةِ المختلفةِ كثيراً عن ذلك، فالطبيعةُ الاجتماعيةُ لا تُطِيقُ حَملَ نظامٍ مُنجَرٍّ دوماً وراءَ الربحِ الأعظميّ على كاهلِها مدةً طويلة، ونخصُّ بالذكرِ أنّ الاستخدامَ الطويلَ الأَمَدِ لقواعدِ الطبيعةِ الموضوعيةِ الشيئانيةِ يعني الخروجَ من كينونةِ المجتمع، والفرديةُ الرأسماليةُ تؤَيِّدُ صحةَ هذه الحقيقة، ذلك أنّ آليةَ عملِ قواعدِ الطبيعةِ الاجتماعيةِ خاصةٌ بها، حيث تَعمَلُ أخلاقياً وسياسياً، بينما السلوكُ الصناعويُّ مُرغَمٌ على تصفيةِ الآليةِ الأخلاقيةِ والسياسيةِ عاجلاً أم آجلاً.

البطالةُ التي في الاقتصادِ مسؤولةٌ عن الهُوَّةِ بين الأزمةِ والواردات، والعواملُ الأوليةُ المولِّدةُ للأيكولوجيا تَنبعُ من واقعِ الصناعويةِ ذاك المعَرَّفِ باختصار، إذ لا يُمكِنُ لمجتمعِ العصرِ الصناعيّ الاستمرارَ بحياتِه، دون تطويرِ أيكولوجيتِه في جميعِ الميادين، فكيفما أنّ الدساتيرَ الديمقراطيةَ تَهدفُ إلى تحجيمِ اللوياثان (وحش الدولة القومية)، فما سيُحَجِّمُ وحشَ الصناعويةِ أيضاً هو الأيكولوجيا، لذا يتوجبُ الإدراكَ على أحسنِ وجهٍ أنّ حياةَ جميعِ الكائناتِ الحية، بما فيها النوعُ البشريّ، كانت في مرحلةِ ما قبلَ العصرِ الصناعيّ أيكولوجيةً مشحونةً بالوعيِ الفطريّ الغرائزيّ (الذكاء العاطفيّ الأكثر حِدةً وحسماً). إذ يستحيلُ على أيّ كائنٍ حيّ غيرِ أيكولوجيّ الخلاص من الزوالِ والفناء، ولا ريبَ أنّ لكلّ كائنٍ حيّ ذكاءٌ أيكولوجيٌّ خاصٌّ به، هذا وبالإمكان تقييم الصناعويةِ أيضاً على أنها العصرُ المتمردُ على الحياةِ الأيكولوجية، أما التمردُ على الأيكولوجيا، فهو سَيرٌ نحو القيامة، والمحشرُ الذي تنبَّأَت به الأديانُ قبل زمنٍ غابر، معنيٌّ جوهرياً بخروجِ المجتمعاتِ من كونِها أيكولوجية.

تلعبُ الصناعويةُ دوراً رئيسياً في حروبِ الإمبرياليةِ في الشرقِ الأوسط وفي هيمنةِ الحداثةِ الرأسماليةِ ضمنه، فالصراعُ على المياهِ والنفطِ نموذجيةٌ في هذا الشأن، وستُضاعَفُ كثافةُ حروبِ المياهِ مستقبلاً، كما أنّ التحولَ ذا الأساسِ الرأسماليّ في تفعيلِ الأراضي وتوظيفِها ميدانُ حربٍ أساسيةٍ أخرى سوف تَنشُب، إذ ينبغي فهمَ فَصلِ القرويّ عن الأرضِ على أنه حرب، فغايةُ الحداثةِ الرأسماليةِ من الغزوِ خلالَ القرنَين الأخيرَين، هي وضعُ نهايةٍ لوجودِ ثقافةِ الحياةِ التي كَوَّنَها المجتمعُ الزراعيّ، الذي يُشَكِّلُ النهرَ الأمَّ والجزءَ الأساسيَّ من البشريةِ على مدارِ خمسة عشر ألف سنة، هذا ويجب البحثَ عن الإبادةِ الثقافيةِ ضمن هذا الواقع، فالدفاعُ عن المجتمعِ يعني صَونَ وحمايةَ ثقافةَ الحياةِ العظيمةَ تلك، ودَمقرَطَتَها ونيلَ حريتِها تجاه إبادةِ الحداثةِ لها، ولدى تفسيرِ تاريخِ المدنيةِ على أنه حروبٌ احتكارية، فستُستَوعَبُ بنحوٍ أفضل أهميةُ صَونِ القبائلِ والجماعاتِ الدينيةِ لوجودِها بصفتِها أشكالَ القوةِ الأساسيةَ في الحضارةِ الديمقراطية، كما واضحٌ جلياً أنه عند إضفاءِ المعاني على تاريخِ المدنيةِ بهكذا دياليكتيك، فستُصاغُ تحليلاتٌ سديدةٌ أكثر بصددِ الصراعاتِ الدائرةِ حالياً، وسيُلاحَظُ أنّ الشيءَ المسمى بالحروبِ العشائريةِ والمذهبيةِ يعني حمايةَ المجتمعِ لوجودِه وهويتِه، ولو بمنوالٍ مُحَرَّف، النتيجةُ التي يجب استخلاصها من هذا السردِ المعَقَّد، هي إدراكُ كونِ اللوياثانِ الحقيقيّ هو الصناعويةُ المعروضةُ على أنها الوسيلةُ المحَبَّذةُ والأفضل للخلاص.

العنصران الأيكولوجيان الأساسيان اللذان يَخطران بالبالِ لدى ذِكرِ مجتمعاتِ ومدنياتِ وحضاراتِ الشرقِ الأوسط، هما سلسلةُ جبالِ طوروس – زاغروس ونظامُ أَنهُرِ النيل – الفرات – دجلة – البنجاب. والمجتمعُ الذي غَذّاه هذان النظامان، يَمُرُّ الآن بأكثرِ مراحلِه مأساةً، فلَطالما قَدَّمَت القوميةُ والدينويةُ والشيوعيةُ المشيدةُ نفسَها على أنها

المنقِذ، لكنّ النتيجةَ البارزةَ للعيان تُضاهي ما في السابقِ سوءاً بأضعافٍ مضاعَفة، إذ لا مَهربَ من ظهورِ النتيجةِ بهذا الشكل، ما دامَ التحليلُ خاطئاً، فهذه الأيديولوجياتُ الاحتكاريةُ التي لا تُجانِبُ مصطلحَ الحداثةِ الرأسمالية، ككلياتيةٍ متكاملةٍ أم كـ»فترةٍ بنيوية»، عندما يأتي الدورُ على الصناعوية، فإنها تَسجدُ أمامَها بخشوع، وكأنها التقَت معاً عند إلهِها المشترَك.

إنّ الأيديولوجياتُ المذكورةُ تَعبدُ الصناعويةَ وكلُّها إيمانٌ بأنها ستَفتحُ لها بابَ الجنة (ثاني أعظمِ صفةٍ للإلهِ الدُّنيَوِيّ بَعدَ الدولةِ القوميةِ هي الصناعوية). ومِن وضعِ الفوضى الذي تَحياه أُمَّةُ هذا الإلهِ الدُّنيَوِيّ الجديد، بوسعِنا الاستنباط بالأكثر مدى استحالةِ العيشِ الصائبِ لحياةٍ مُؤَسَّسةٍ بشكلٍ خاطئ، ودونَ أيّ تردد، بالمقدورِ القول أنّ هذا الإلهَ أكثرُ جُوراً وتَعَسُّفاً بكثير من جميعِ آلهةِ العصورِ المنصرمة، والعصرانيةُ الديمقراطيةُ مُلزَمةٌ بالنظرِ من هذا المنظورِ التاريخيّ، لدى تَخَطّيها للحداثةِ الرأسماليةِ المتصاعدةِ كأطروحةٍ مضادةٍ لها، وبوصفِها حاضرَ هذا التاريخ، فهي مُكَلَّفةٌ بامتلاكِ التعبيرِ العلميّ والبنيةِ التنظيميةِ بأكملِها لعمليةِ البناءِ بنحوٍ حرٍّ وديمقراطيٍّ ومفعمٍ بالمساواة.

ان الدروسِ المستَخلَصةِ من إحصائياتِ الحروبِ وعملياتِ الدمارِ المعاشةِ في فترةِ ثلاثةِ قرونٍ بحالِها من تَصَلُّبِ نظامِ واستيفاليا (أول نواةٍ لتوازنِ الدولةِ القومية)، الذي أُعِدَّ عامَ ١٦٤٨ كحلٍّ لوضعِ الفوضى البارزةِ للوسطِ بعدَ الحروبِ المذهبيةِ المرَوِّعة، التي تُضارِعُ ما شَهِدَه التاريخُ البشريُّ برمتِه منها أضعافاً مضاعفة. فكيفما تَطَوَّرَ نظامُ واستيفاليا كأطروحةٍ مضادةٍ للحروبِ المذهبية، فنظامُ الاتحادِ الأوروبيّ أيضاً تَطَوَّرَ كأطروحةٍ مضادةٍ لنظامِ واستيفاليا بصددِ الدولةِ القومية، والذي سعى إلى تغييرِ تَصَلُّبِه بالإصلاح، لا بالثورة، أما الخلاصُ بانطلاقةٍ إصلاحيةٍ من فاشيةِ الدولةِ القوميةِ التي بَلَغَت أَوجَها في الحربِ العالميةِ الثانيةِ وانتَهَت إلى الإبادة، فهو اسمٌ لإعادةِ إنشاءِ الذاتِ في هيئةِ قانونِ حقوقِ الإنسانِ ومجموعةِ الدولِ القوميةِ الديمقراطية، لكن، ولأنه بدأَ بانطلاقتِه من أرضيةٍ خاطئة، فهو عاجزٌ عن تحقيقِ التعمقِ في أهدافِه، بل وعن تشكيلِ كونفدراليةٍ رَخوةٍ للغاية. وسببُ ذلك يُعزى إلى كونِه انطلقَ في دربِه من عقليةٍ صناعيةٍ بحتة مِن قبيلِ «منظمة الفحم والصلب «، إذ يستحيلُ إنشاء مجتمعٍ حرٍّ مفعمٍ بالمساواةِ بالالتفافِ حولَ هكذا اتحادٍ ووفق إطارِ أهدافِ حقوقِ الإنسانِ والدولةِ القوميةِ الديمقراطية.

المهمُّ هنا هو شعورُ الحداثةِ الرأسماليةِ بالحاجةِ لتمريرِ نفسِها من الإصلاحِ في وطنِها الأمّ، ومع ذلك، فولوجُها في سياقِ إصلاحِ الاتحادِ الأوروبيّ، بَعدَ خَوضِها تجربةَ استحالةِ قيادتِها للنظامِ العالميّ بِبُنيةِ الهيمنةِ القديمةِ الصارمة، يُعتبَرُ حَدَثاً سيَكُونُ له تأثيرُه المعَيّنُ على النظام، أما عدمُ إبداءِ أيةِ قوةٍ حداثويةٍ — فيما خَلا الاتحادِ الأوروبيّ — المهارةَ أو القدرةَ على الشعورِ بالحاجةِ إلى إطراءِ الإصلاحِ على ذاتِها جوهرياً، فيَنبَثِقُ من شكلِ الهيمنةِ الصارمِ والمتصلب، يَلوحُ أنْ لا خَيارَ أمام قوى الحداثةِ الأخرى سوى اقتفاء أثرِ الاتحادِ الأوروبيّ، ما دامَت تابعةً لدعاماتِ النظامِ القائمِ الأساسية.

بناءً عليه، فانتظارُ التَحَوُّلِ الإصلاحيّ من الحداثةِ الرأسماليةِ الساعيةِ لإنشاءِ ذاتِها في الشرقِ الأوسطِ طيلةَ قرنَين من الزمن، يَبدو أمراً غيرَ واقعيّ، قد تَشهَدُ إمكانيةَ الإصلاحِ ضمن التحالفِ مع الاتحادِ الأوروبيّ، وفي هذه الحالةِ سيتجذَّرُ باستمرار وضعُ المنطقةِ المتأزمُ والفوضويّ، والواقعُ اليوميُّ القائمُ يُؤَكِّدُ صحةَ هذا الحُكم، ولهذا السببِ بالذات، يُعَدُّ تجاوُزُ نظامِ الاتحادِ الأوروبيّ شرطاً لا بدَّ منه لأجلِ الإصلاح، فلا الجريانُ التاريخيُّ للشرقِ الأوسط، ولا شروطُه الاجتماعيةُ المرحليةُ مساعِدةٌ لأجلِ إصلاحاتٍ من نوعِ الاتحادِ الأوروبيّ، والبحثُ عن سُبُلٍ جديدة، يتأتى من هذا الواقع، لقد شَدَّدنا مَرّاتٍ عديدةً أنّ الإسلامَ الراديكاليَّ والجمهوريةَ الإسلاميةَ وبُحوثُ الجماعاتِ لا هَمَّ لهم — نظرياً أم عملياً — بتجاوُزِ الحداثةِ الرأسمالية. فالحدُّ الأقصى من برنامجِهم يتمثلُ في حداثةٍ رأسماليةٍ ذاتِ طلاءٍ إسلاميّ، أي أنّ الصَيرورةَ صوبَ سَلَفِيةِ الإسلامِ الجديدة، أو صوبَ

البروتستانتية (الكالفينية)، لا همَّ لها سوى الاستيلاء على الدولةِ والمجتمع بالتأسيسِ على ذلك، وما عَجِزَ العلمانيون عن النجاحِ التامّ فيما رغبوا القيامَ به عبر القوميةِ التي هي دينُهم الدُّنيَوِيّ، إنما يَجهدون لإكمالِه بالقناعِ الإسلاميّ، أي أنّ جوهرَهم نفسُه، ألا وهو الحداثةُ الرأسمالية.

أما الاشتراكيةُ المشيدةُ بوصفِها الجناحَ اليساريّ للعلمانية، فلا مشكلة لديها أصلاً باسمِ التضادِّ مع الحداثة، فكلُّ ما تَوَدُّ النجاحَ فيه هو إحلالُ رأسماليةِ الدولةِ مَحَلَّ الرأسماليةِ الليبرالية، أما نتيجةُ ذلك، فكانت إنشاءَ حداثةٍ أفظعَ تعَسُّفاً ودماراً من الرأسماليةِ الليبرالية.

أهمُّ درسٍ سيُستَخلَصُ من تجربةِ الاتحادِ الأوروبيّ، هو التِماسُ المجتمعِ الاقتصاديّ حلقةَ انطلاقةٍ إصلاحيةٍ جذرية، وبالمسافةِ التي ستُقطَعُ انطلاقاً من ذلك، ستَغدو الإنشاءاتُ الاجتماعيةُ والسياسيةُ الأخرى ممكنة، وإذ ما وَضَعنا نُصبَ العينِ أنّ الفولاذَ والفحمَ أداتان أساسيتان بيَدِ الصناعوية، فسنستطيعُ الإدراكَ بنحوٍ أفضل مدى تناقُضِها مع المجتمعِ الأيكولوجيّ. وهذا هو السببُ البنيويُّ الذي يُعيقُ وصولَ الاتحادِ الأوروبيّ إلى المجتمعِ الأيكولوجيّ، ذلك أنّ المجموعاتِ المنشَأةَ على خلفيةِ الفولاذِ والفحمِ مُناهِضةٌ للأيكولوجيا، وهذا ما مفادُه أنّ إجراءَ الإصلاحِ في النظامِ لا يَكفي لوحدِه، هذا إنْ كان الهدفُ هو المجتمعُ الأيكولوجيُّ بالطبع !!

ماهية الاقتصاد الأيكولوجي ومنهجية وأسلوب إعادة هيكلته

«محالٌ نشوءُ المجموعاتِ الأيكولوجيةِ والمجتمعِ الاقتصاديّ، دون نشوءِ الوعيِ والتنظيمِ والإرادةِ العمليةِ التي تتعدى الرأسماليةَ والصناعويةَ والدولتيةَ القومية»

أن البيئة لم تعد تطيق تحمل ظاهرتي التصخم السكاني وتعاظم المدنية اللتين تسارعتا بإفراط مع تحول المدنية والطبقة الوسطى إلى بؤر للسلطة، كما لا تستطيع طبيعة المجتمع أيضاً تحملهما، فتعاظم السلطة والدولة بالتدخل مع مسار مراكمة رأس المال يتميز بأحجام واثقال لا يمكن لأي توازن اجتماعي وبيئي تحملها، وتدخل أزمة البيئة والازمات الأجتماعية واكتسابها السيرورة، هو متعلق ايضاً بالتعاظم الاحتكاري في كلتا الساحتين، حيث تغذيان بعضهما البعض كنظامي أزمة، كل التشخصيات العلمية تُجمع على أنه لا تطاق لكن الطابع الأعمى لأحتكار رأس المال والسلطة، والمؤدي إلى الدمار، لا يرى ذلك، ولا يسمعه، وهو كذلك بحكم جوهره.

علم البيئة وحركاته الحديثة العهد نسبياً بتاريخها يتطوران مع مرور الإيام، ومثلما الحال في الحقيقة المرأة، فالوعي يتنامي مع تقدم العلم بشأن ظاهرة البيئة، والحركة تتصاعد مع تنامي الوعي، أنها الحركة الأكثر رواجاً في المجتمع المدني، وتجذب المنادين بالاشتراكية والفوضويين طردياً، كونها الحركة التي تفرض تضادها مع النظام اكثر من غيرها، كما أن الانخراط فيها اتسم بنوعيةٍ فوق قوميةٍ وفوق طبقية، لأن المجتمع كله معني بها، هنا ايضاً بالمستطاع ملاحظة الآثار الكثيفة للهيمنة الايديولوجية الليبرالية على هذه الحركة. ومثلما الحال في كل قضيةٍ اجتماعية، فإن الليبرالية تغض النظر عن المضمون البنيوي للقضية الأيكولوجية ايضاً، سعياً منها لإلقاء المسؤولية على التقنية ووقود المستحاثات والمجتمع الاستهلاكي، مع أن كل هذه الظوهر الجانبية منتوجُ نظامها (لا نظامها) الحداثوي، بالتالي، ومثلما الحال في الحركة الفامينية، فالحركة الأيكولوجية بحاجةٍ ماسةٍ للماهية الايديولوجية، يجب إخراج تنظيمها وممارستها من شوارع المدينة الضيقة، وسكبها على المجتمع أجمع، وبالاخص مجتمع القرية – الزراعة الريفي، فالايكولوجيا اساساً دليل عمل ممارسة الريف والمجتمع القروي – الزراعي وجميع البدو الرحل العاطلين عن العمل والنساء.

وهذه الوقائع التي تشكل أرضية العصرانية الديمقراطية ايضاً، تشير بكل جلاءٍ إلى مدى أهمية الدور الذي ستلعبه الأيكولوجيا في نشاطات إعادة الهيكلة .

قد تَكُونُ فرصةُ التطورِ في الشرقِ الأوسطِ ممكنة، إذ ما أُلقِيَت خطوةٌ ملموسةٌ ومرحليةٌ بشأنِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ

اعتماداً على الظروفِ التاريخيةِ والاجتماعيةِ للمنطقة، ومُلاقاةُ استنساخاتِ الحداثةِ الصعوبةَ في الرسوخِ فيها خلالَ القرنَين الأخيرَين، إنما تؤيدُ صحةَ هذا الحُكم، وتُعَدُّ الأجواءُ الأيكولوجيةُ التي تَبرعَمَ فيها المجتمعُ النيوليتيُّ وأطروحتُه المضادةُ للمدنيةِ بمثابةِ حقلٍ للحضارةِ الديمقراطيةِ وعصرانيتِها. فأراضي المدنيةِ المركزيةِ المتصاعدةِ على طولِ خمسةِ آلافِ عامٍ في أوديةِ أَنهُرِ النيلِ ودجلة والفراتِ والبنجاب، هي مراكزُ الأزمةِ الإقليميةِ الراهنة، والدولُ القوميةُ المشَيَّدةُ في غضونِ القرنَين الأخيرَين كأكثر دعاماتِ الحداثةِ الرأسماليةِ تَصَلُّباً وتَعَصُّباً، إنما هي مؤثرٌ أساسيٌّ في هذه الأزمة، ونظراً لافتقارِ هذه الدولِ للمهارةِ في الشروعِ بالإصلاحِ والحذوِ حذوَ الاتحادِ الأوروبيّ، فإنّ الأزمةَ والفواصلَ البَينيةَ للفوضى تتفاقمُ بانكساراتٍ حادة، وبالرغمِ من انعكافِ أمريكا — الاتحادِ الأوروبيّ كهيمنةٍ للنظامِ المتحالفِ عليها، إلا أنّ المشقاتِ قائمةٌ في إيجادِ المِنفَذ، والعجزُ سائدٌ في إعادةِ إنشاءِ الدولةِ القومية، وهذا الوضعُ بِحَدِّ ذاتِه يُجَذِّرُ الأزمةَ العالميةَ ويُصَيِّرُها دائمةً من جهة، ويُبدي تأثُّراً معاكساً بإكثارِه من العربدةِ والفوضى العارمةِ من جهةٍ أخرى، بالتالي، لا ملاذَ من أزمةِ النظامِ البنيويةِ في الوطنِ الأمِّ للمدنيةِ المركزيةِ بالأغلب، وكأنها تَنتَقِمُ لذاتِها.

يقدم حوضا دجلة والفرات بما يَزيدُ عن الحدِّ ما يَلزَمُ من مياهٍ وطاقةٍ وأراضٍ لتلبيةِ المنتوجاتِ الزراعيةِ التي هي احتياجاتٌ أولية، إذ يستحيلُ تَطَوُّرُ المجتمعيةِ الأيكولوجيةِ والاقتصاديةِ للشرقِ الأوسط، ما لَم تُؤَمَّن هذه الموادُّ كفايةً، ولكن، يستحيلُ على هذه الموادِّ البنيويةِ أيضاً تَكوين المجتمعِ البنيويّ بمفردِها، دون تَكَوُّنِ تراكُمٍ كافٍ من المعنى الذهنيّ، وبالتالي، فهي لَن تتخلصَ حينئذٍ من خدمةِ الحداثةِ الرأسماليةِ والانصهارِ في بوتقتِها، مثلما حالُ مجتمعاتِ الاشتراكيةِ المشيدة، لذا، قد يَكُونُ التنظيمُ الأكاديميُّ للتراكُمِ الناشئِ تاريخياً وفي الكفةِ الديمقراطيةِ للحداثةِ (العصرانية) على السواء، بدايةً سديدةً وقويمةً من أجلِ تراكُمِ المعنى الذهنيّ، ينبغي عدم النسيان أنّ الزقوراتِ السومريةَ، التي تُعَدُّ أولى الأكاديمياتِ تاريخياً، وبيوتَ الحكمةِ في نيبور وبابل ونصيبين وأورفا وبغداد، تعبيرٌ عن حقيقةِ استحالةِ كينونةِ المدنياتِ من دونِها، إذ لا يُمكِنُ للعصرانيةِ الديمقراطيةِ التطور بلا أكاديميات، فعالَمُ العلمِ والمعنى الجديدُ، الذي هو مُلزَمٌ بتنظيمِ ذاتِه كبديلٍ للعالَمِ الأكاديميّ المتأزمِ للحداثةِ الرأسمالية، إنما لا استغناء عنه من أجلِ المجتمعِ الأيكولوجيّ والاقتصاديّ، حيث أنّ خَلاصَ العلمِ من كونِه احتكاراً أيديولوجياً ومن استخدامِه كأداةٍ بِيَدِ السلطة، غيرُ ممكنٍ إلا بإنشاءِ المجتمعِ الحرّ والديمقراطيّ الذي تَعُمُّه المساواة (بمَعِيّةِ الوعيِ واليقظة)، وبعيشِ ذلك بمنوالٍ متداخل، إذ لن تستطيعَ أيةُ مجموعةٍ أيكولوجيةٍ التحليَ بالمعنى القَيِّم، إلا بإنشائِها كوعيٍ وتنظيمٍ يتعدى نطاقَ الحداثةِ الرأسمالية، أي، محالٌ نشوءُ المجموعاتِ الأيكولوجيةِ والمجتمعِ الاقتصاديّ، دون نشوءِ الوعيِ والتنظيمِ والإرادةِ العمليةِ التي تتعدى الرأسماليةَ والصناعويةَ والدولتيةَ القومية، أما المفهومُ القائلُ بأنّ العلمَ والوعيَ شيء، والمجتمعَ شيءٌ آخَر مختلف؛ فهو من تحريفاتِ المدنية، ومرتبطٌ باستعبادِ المجتمع.

لا يُمكِنُ عيش المجتمعِ الحرّ والديمقراطيّ إلا بوعيٍ المعنى اللازمِ له، وكلُّ مُكَوِّنٍ أو وحدةٍ Birim اقتصادية، لا يُمكِنُ عيشها إلا بالوعيِ الأيكولوجيّ، والوحداتُ والحَيَواتُ الاقتصاديةُ غيرُ المعتمدةِ على الوعيِ الأيكولوجيّ، لن تَخلُصَ من العيشِ بالانصهارِ في بوتقةِ الحداثةِ الرأسمالية، هذا ويجب عدم التفكيرِ بالوحداتِ الأيكولوجيةِ — الاقتصاديةِ على أنها وحداتٌ بسيطةٌ ومفتقرةٌ للتكنولوجيا، إذ بالمقدورِ استخدام أرقى وأعقدِ أنواعِ التكنولوجيا في الوحداتِ والاتحاداتِ الأيكولوجيةِ — الاقتصادية، عندما تقتضي الحاجة، بل إنّ الوحداتِ الأيكولوجيةَ — الاقتصاديةَ هي وحداتُ التكنولوجيا المثلى، وهي ميادينُ الاستخدامِ الاجتماعيّ للتكنولوجيا بأكثرِ الأشكالِ فائدةً، فالثورةُ التكنولوجيةُ في المجتمعِ الشرقِ أوسطيّ ضروريةٌ بالأكثر من أجلِ المجتمعِ الأيكولوجيّ — الاقتصاديّ، وبهذا المعنى، فالثورةُ التكنولوجيةُ مناهِضةٌ للصناعوية، فبينما تؤدي التكنولوجيا المسَخَّرةُ

في خدمةِ الصناعويةِ إلى العبوديةِ والدمار، فالتكنولوجيا المسَخَّرةُ في خدمةِ المجتمعِ الاقتصاديّ والأيكولوجيّ تُفضي إلى حياةٍ أكثر حريةً وديمقراطية،وباقتضاب، فأَثَمنُ معاني التوازنِ بين التكنولوجيا والأيكولوجيا، تُحَقِّقُها شروطُ العصرانيةِ الديمقراطية، ولأجلِ ذلك فالصراعُ الأيديولوجيُّ أمرٌ لا غنى عنه في الصراعِ بين الحداثةِ والعصرانية، ومن دونِ خوضِ هذا الصراعِ بنجاحٍ بارز، سوف تَظَلُّ فرصةُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الحياةِ وثُبوتُها ورسوخُها تجاه الحداثةِ الرأسماليةِ مجردَ احتمالٍ ضعيفٍ وأملٍ واهنٍ ومحضَ يوتوبيا.

الخاتمة:

لقد خاضت الحداثة الرأسمالية خلال القرنين الماضيين صراعاً تحت أسم الثورة الصناعية والتطور التقني والتكنولوجي أسفرت عن استنزاف مهول للموارد البيئية وتدمير هائل للطبيعة حتى باتت الارض شبه مكب للنفايات البلاستيكية، والجرثومية والكيميائية، وازدادت المساحات التي طغت عليها التصحر والقحط الكلي، حيث اصبح تلوث المياه العذبة، وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات بسبب ذوبان الثلوج في القطبين، وارتفاع كبير على درجات الحرارة، وانتشار للاوبئة والامراض الفيروسية والجرثومية ، والمجاعات والجوع والفقر والبطالة والتضخم الكبير في التعداد السكاني والصناعوية الفجة، أكبر معضلات العصر وكأن موعد القيامة على الارض وطبيعة الحياة برمته قد حان .

ما يعشه العالم اليوم من حرب عالمية ثالثة شعواء متشابكة وخبيثة، تُدار رحاها ما بين النظم أو الدول الرأسمالية النامية والمنظومة الرأسمالية صاحبة القطب الواحد لتشكل عالم متعدد الاقطاب، ولكن كلها صاحبة عقلية واحدة هي الرأسمالية، وصراعهم مبني على الهيمنة ومد النفوذ والتشارك في ما بينهم والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من فوائض الربح.

لن تأتي هذه النظم السلطوية بالحلول لأخطر قضايا هذا العصر، البيئية و الايكولوجية التي تواجه البشرية والحياة برمتها، ومن يدفع الثمن هم الشعوب والمجتمعات، والطبيعة برمتها.

داخل هذه الحالة التي يعيشها العالم المتأزم والتشاؤم الطاغي على كل شيء، لأول مرة عبر التاريخ الانساني الحديث باتت المعضلة البيئية والايكولوجية محل تفكير ونقاش معمق على الساحة العالمية للشعوب والمجتمعات لإيجاد أفضل الحلول، ربما وحسب معرفتي، ورغم وجود الكثير من النظريات الفلسفية والعلمية في العالم إلا ان ثورة روجافا – شمال شرقي سوريا تعبر اللبنة الاولى لنشوء منظومة فكرية فلسفية علمية، وعملية تعتمد في كينونة بناها على احداث ثورة ذهنية بيئية ووعي ايكولوجي واسع تطغى على حياة الانسان ونمو الطبيعة.

منظومة العصرانية الديمقراطية التي صاغها القائد والمفكر عبد الله اوجلان عبر سلسلة مرافعاته تنتهج الحقيقة البيئية والايكولوجية والاقتصاد المجتمعي وحرية المرأة جوهراً لحياة الانسان ونمو الحياة الطبيعية على هذا الارض وحلاً شاملاً ومتكاملاً لتلك المعضلات والقضايا .

المصادر والمراجع:

١- مرافعة الدفاع عن الشعب – عبدالله أوجلان / الطبعة الاولى شباط ٢٠٠٥
٢- ٣ – ٤ مانيفستو الحضارة الديمقراطية – سوسيولوجيا الحرية – عبدالله أوجلان/المجلد الثالث – مانيفستو الحضارة الديمقراطية- أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط – عبدالله أوجلان / المجلد الرابع الطبعة الثالثة – مانيفستوا الحضارة الديمقراطية – القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية – عبدالله أوجلان / المجلد الخامس الطبعة الثانية
٥- الجغرافيا والبيئة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق
٦- أرنست، ماير، هذا هو علم البيولوجيا، ترجمة: عفيفي محمود سلسلة عالم المعرفة.
٧- سكوليموفسكي، هنريك، ماهي الفلسفة الايكولوجية؟ ترجمة: معين روميه .
٨- كرام، فهمي، أثر التقدم العلمي على الانسان والبيئة في العصر الحديث، مجلة كلية الآداب بجامعة حلوان، العدد ٠١ .
٩- الموسوعية العلمية ويكيبيديا .

السياسة والأيكولوجيا والعلاقة بينهما، ودور السياسة في الأيكولوجيا

لا يمكن انقاذ الطبيعة في مساحة جغرافية محددة دونما غيرها، حتى ولو اتبعت السياسة الأيكولوجية الصحيحة والسليمة، إنها هنا فقط تلعب دور الحل على المدى القريب أو المتوسط ولا تلعب دور الحل الجذري للأزمة البيئية، لأن الطبيعة على كوكب الأرض كل متكامل ومتحد ومؤثر ببعضها البعض، الطبيعة ليست مجزأة ولها قوانينها الخاصة التي تتحرك وفقها.

سهام داود

مقدمة:

النظام العالمي يتغير. ترددت هذه العبارة بشكل كبير وملحوظ على ألسنة العديد من المفكرين والمحللين السياسيين مع ظهور جائحة كورونا في نهاية عام ٢٠١٩ وبدايات عام ٢٠٢٠ لا سيما مع التساؤلات التي طرحتها هذه الجائحة بحد ذاتها، من قبيل ، هل هذه الجائحة جاءت كنتيجة طبيعية للتحورات الجينية لدى بعض الفيروسات، أم أنها كانت مصطنعة ومصنعة في المخابر وهل لدى المخابرات العالمية علم بها؟ إلى جانب ماهية الهدف منها. إن جائحة كجائحة كورونا التي اجتاحت العالم والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من البشر، وضعت النظام العالمي وجها لوجه أمام التزاماته الأخلاقية وأظهرت مدى اهتراء وزيف ادعاءاته بحماية حقوق الانسان ودفاعه عن القيم

الإنسانية التي ينادي بها. لاسيما بعد إغلاق كافة المعابر ومنع وصول وسائل المساعدات الطبية أمام روما مهد الحضارة الأوروبية. سلطت هذه الجائحة الضوء وبشكل ساطع على حقيقة النظام العالمي والأزمة التي يعاني منها والمرحلة التي وصل إليها. والتخبط الكبير الذي يعاني منه في كافة مجالات الحياة ولاسيما الاقتصادية منها والحروب المنتشرة في أصقاع العالم اجمع، والتي تشكل الأكثر ضراوة وشراسة على مر التاريخ.

وقد يتبادر لذهن القارئ تساؤلٌ من قبيل ما علاقة موضوع بحثنا هذا مع الأزمة التي يعاني منها النظام العالمي، ولماذا بدأنا بحثنا هذا بعبارة النظام العالمي يتغير. بالتأكيد ثمة رابط قوي ما بين الأزمة في النظام العالمي والأيكولوجيا، ولكي تتوضح العلاقة ما بين السياسة العالمية والأزمة البيئية وضرورة الأيكولوجيا، سنبدأ بحثنا هذا في تعريف النظام العالمي والأزمة التي يعاني منها هذا النظام، متى ظهر مفهوم الأيكولوجيا، ما هي الأسباب التي دعت إلى ظهوره.

يعتبر المؤرخون والمهتمون بعلم الاجتماع ولا سيما الذين يتبنون فكرة التطور المستقيم للتاريخ البشري بأن الرأسمالية هي إحدى المراحل الحتمية التي تأتي بعد البرجوازية والإقطاعية. في سيرورة التطور البشري، والتي تسبق الاشتراكية، ويتبنون فكرة تاريخ ظهور الرأسمالية بأنه يعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر وحتى يومنا الحالي، أي أنّ تاريخ القرون الخمسة الأخيرة يتعلق بتطور الرأسمالية بكافة ابعادها وأشكالها، وقد ظهرت الرأسمالية في شمال غرب أوروبا في بريطانيا العظمى وهولندا، وتعتمد على النهج التحليلي ومبدأ تراكم رأس المال أو تراكم فائض الإنتاج، وقد تحولت من نظام محلي محدود الحركة إلى نظام عالمي بريادة كلاً من ديكارت وروجر بيكون وفرانسيس بيكون الذين يعدون منظرو النظام الرأسمالي أو أصحاب أطروحة النظام الرأسمالي، عبر استنادهم على المنهج العلمي المستند أساسا على ثنائية الذات العاقلة والموضوع الشيء، أي ثنائية الفاعل و المفعول به، ليصبح هذا النظام هو النظام المهيمن على العالم اجمع ويقوم هو أي هذا النظام بإدارة دفة الحكم فيه والتحكم بكافة موارده البشرية وبناه التحتية والاقتصادية ، ووضعها جميعها لصالح فئة من أصحاب رؤوس الأموال والشركات وبعض الدول المهيمنة والمتحكمة بالعالم أجمع. النظام الرأسمالي هو نظام ربحي احتكاري، أيديولوجيته هي الليبرالية التي تتبنى فكرة بناء الفرد الأناني الذي ينتهج مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة)، ولقد حدد الفيلسوف ايمانويل فالرشتاين الخصائص الأولية للرأسمالية التاريخية، **أولها:** أن الرأسمالية نسق يتطلب التوسع لامحالة، التوسع في الإنتاج الكلي، والتوسع الجغرافي ليتمكن من الحفاظ على هدفه الأولي، وهو التراكم الغير محدود لرأس المال. **وثانيها:** أن من العناصر الجوهرية لتكديس رأس المال بالنسبة للرأسماليين، ولا سيما كبار الرأسماليين، ألّا يسددوا فواتيرهم. وذلك ما يدعوه إيمانويل فالرشتاين (**السر القذر**) للرأسمالية.

معلوم تماماً أن دورة الحياة لكل الموجودات في هذا الكون تبدأ بالولادة ثم تكبر وتنمو وتتطور وتزدهر وتصل إلى الذروة، لتبدأ بعدها مرحلة الانحدار والتقهقر والتراجع والنهاية، لتبدأ دورة جديدة له. وإذا ما اسقطنا هذه الحقيقة على النظام العالمي باعتباره إحدى هذه الموجودات، فإنه ومع نهايات القرن العشرين قد دخل مرحلة الانحدار، مرحلة الأزمة. ولعب المنهج العلمي الذي طوره كل من روجر بيكون وفرانسيس بيكون وديكارت والذي جعل النظام الرأسمالي نظاما عالميا، دوراً كبيراً في إيصال النظام الرأسمالي العالمي إلى حافة الهاوية وأدخله أزمة دائمة لا يمكن الخروج منها عبر بعض الإصلاحات والقرارات أو الترقيعات، ويشير إيمانويل فالرشتاين إلى الأزمة في النظام العالمي في كتابه (**نهاية العالم كما نعرفه**) بوضوح بقوله: إن الأنساق التاريخية شأنها شأن الأنساق كافة لها أعمار محددة. إن لها بداياتها، تليها فترة تطور طويلة، ثم تصير أخيرا إلى زوال بعد أن تبتعد عن نقطة

التوازن وتصل حدود التفرع والهلاك. ثم يعاود القول: إن النسق العالمي المعاصر، بوصفه نسقا تاريخيا، قد دخل أزمة الاحتضار، وأنه من غير المحتمل أن يبقى قائما بعد خمسين سنة من الآن – ويقصد هنا النصف الأول من القرن الحادي والعشرين–ويكمل بقوله: وعلى الرغم من ذلك، ومع أن حصيلته النهائية غير مؤكدة، فإننا لا نعلم ما إذا كان النسق (أو الأنساق) التي ستتأتى عنه ستكون أفضل أم أسوأ من النسق الذي نعيش في ظله الآن. إلّا أننا نعلم حق العلم أن مرحلة الانتقال ستكون عصيبة وحافلة بالمتاعب، لأن المخاطر في فترة الانتقال هذه كبيرة ونتائجها غامضة جدا، وقدرة المدخلات الصغيرة على التأثير على المخرجات عظيمة كل العظم.

ما شهده العالم مع نهايات القرن العشرين وما شهده ويشهده مع دخول القرن الحادي والعشرين من أحداث سياسية متسارعة وحروب ضارية بدأ مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩ والاضطرابات التي شهدتها البوسنة والهرسك، وانهيار مركز التجارة العالمي في أمريكا، وصولا إلى حرب الخليج وانهيار نظام الحكم في العراق إلى ما يسمى بأحداث الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط، وصولا إلى الحرب الروسية الأوكرانية، بؤر التوتر المنتشرة في العالم أجمع، الأحداث السياسية المتسارعة التي تعصف بالعالم بشكل عام وتركز بؤرتها في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وعدم القدرة على التنبؤ أو الاستنتاج إلى ماذا ستفضي كل هذه الأحداث والصراعات في المستقبل، لا على المدى القريب ولا على المدى البعيد، جميعها مجتمعة تشير إلى مدى عمق الأزمة التي يعاني منها النظام الرأسمالي العالمي، أو النسق العالمي الذي نعيش فيه على حد قول إيمانويل فالرشتاين، أو ما يتم تسميته بالحداثة الرأسمالية.

النظام الرأسمالي نظام أزمة: إن طبيعة النظام الرأسمالي المركزي المهيمن هو نظام أزمة ويعيش على اللا استقرار، وسبب تأزمه الدائم هو مبدأه الأساسي الركض وراء الربح الأعظم. والذي غالبا ما يسعى إلى تحقيقه بالبحث عن أسواق لصرف المنتجات، أي عبر تحقيق عمليتي العرض والطلب والاعتماد على استغلال الأسعار في السوق، أي معادلة تكاليف الإنتاج–سعر البيع في السوق. وهذه العملية بحد ذاتها تجعل النظام العالمي في حالة أزمة. ليس هذا مقصدنا عندما نتحدث عن الأزمة في النظام العالمي، وإنما نودّ أن نشير إلى أنه هناك أزمات أخرى يعاني منها النظام العالمي ومنها: أزمة دورية حيث يدخل النظام في أزمة في جانب واحد من جوانب الحياة، ويستطيع الخروج منها عبر بعض القرارات او الإصلاحات او الحلول المتوسطة المدى. وعلى سبيل المثال فإن النظام العالمي في بدايات القرن العشرين، كان يمر في مرحلة أزمة في الجانب السياسي، واستطاع الخروج منها بطرحه لمفهوم الدولة القومية، وما نتج عنه هو تجزئة الشرق الأوسط وبناء الدول القومية فيه. أما النوع الآخر من الأزمة التي يعاني منها نظام الحداثة الرأسمالية والذي كنا قد أشرنا إليه آنفا، ألا وهو أن الأزمة التي يعاني منها النظام الرأسمالي العالمي في هذه المرحلة من تاريخ البشرية هي أزمة دائمة، طويلة الأمد، ليس لأن عمرها طويل بل لأنها تشمل كافة جوانب الحياة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

أولاً– الأزمة من الجانب السياسي: يمر النظام العالمي بأزمة جدية، حيث تشكل الدولة القومية القدم السياسي للنظام العالمي، لكنها لم تعد الحل للنفاذ من الفوضى التي يمر بها، لقد انهارت قداسة الدولة القومية في أذهان الشعوب، ولم تعد هي ظل الله على الأرض كما قال عنها هيجل لنابليون بونابرت مؤسس الدولة القومية الفرنسية، واتضح دورها الأساسي كأداة للقمع والنهب والاستغلال والاحتكار مسلطة على رقاب المجتمعات كافة، ووصلت الشعوب إلى حقيقة أن الدولة القومية التي تم بذل الدماء الغالية من أجل تحقيقها تحولت إلى سيف مسلط على رقاب هذه الشعوب بحد ذاتها، ومن أجل ذلك لم تعد هي –أي الدولة القومية– حلاً لخروج النظام العالمي من أزمته

في الجانب السياسي. وبهذا الصدد يقول القائد أوجلان في كتابه مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الخامس: إن الدول القومية في الشرق الأوسط هي وسائل لتجذير الأزمة (كونها المؤسسات العميلة الأكثر تركيزا للدولة القومية المهيمنة)، وليس للنفاذ منها. ويصب هدفها في تمكين الاستقرار العالمي للدولة القومية المهيمنة. وهذا ما يعولم أزمة الرأسمالية في نهاية المآل.

وأكبر دليل على الأزمة في الجانب السياسي هو عدم وضوح الرؤية التي تفضي إلى ماهية النظام السياسي العالمي، هل سيبقي النظام العالمي على شكل الدولة القومية الحالية التي تدافع عن وجودها مع اجراء بعض الإصلاحات الديمقراطية عليها؟ أم إن لم يخنا التعبير هل سيتم بناء نظام كونفدراليات على ضوء خارطة الشرق الأوسط الجديد؟

ثانياً– الأزمة في الجانب الاجتماعي: إن علم الاجتماع الأوروبي المركز جعل الحياة مثقلة بالمشاكل والقضايا الاجتماعية التي أوصلتها إلى حد الاختناق، فالتردي الأخلاقي الكبير، مأسسة العبودية في كافة مفاصل الحياة بدأ من مؤسسة العائلة إلى أعلى المؤسسات رتبة، قضايا المجتمع الأخلاقية والسياسية، قضايا العنف الممارس على المرأة والمجتمع، وتلقي القيم المجتمعية ضربة قوية بناء على الترويج لأيديولوجية النظام العالمي المهيمن الليبرالية، بشتى الأدوات والوسائل: الحروب، الفقر المدقع، انتشار الفحوش والدعارة، التضخم السكاني الكبير، التفكك الأسري، وغيرها إنما هي مؤشرات على عمق الأزمة الاجتماعية التي يعاني منها النظام العالمي. وعلى الرغم من انتشار الكثير من المنظمات والمؤسسات التي دعت إلى توطيد الحياة الاجتماعية وتقويتها، وتعزيز الروابط الأسرية ولا سيما في أوروبا، إلا أنها لم تفي بالغرض المطلوب، وتشير معظم الدلائل إلى فقدان الحالة الاجتماعية والحياة الأسرية وهجها وترابطها المتين.

ثالثاً ورابعاً– الأزمة في الجانب الاقتصادي والبيئي: وهذا ما يهمنا في بحثنا هذا وبشكل خاص، هو أن النظام العالمي يعاني من أزمة حادة في الجانبين الاقتصادي والبيئي، وإلى حد كبير فإن هذين الجانبين مرتبطين بشكل كبير مع بعضهما البعض. لقد وصلت الطبيعة والحياة إلى حد النفاذ. وسببه هو النظام الرأسمالي، والذي لا يمكن أن نعرفه بأنه نظام الاقتصاد كما عرفه ماركس ولينين، إن النظام الرأسمالي هو نقيض الاقتصاد وقاتل له، أي أن الاقتصاد لا يساوي المال، وإنما يعرف الاقتصاد بأنه البنية التحتية من الموارد الطبيعية والبشرية المتواجدة في مساحة جغرافية معينة. لكن شكل الإنسان الحالي وذهنيته الذي تمت صناعته وأدلجته وفق مقاييس وذهنية النظام الرأسمالي وأيديولوجيته الليبرالية (أي الإنسان النهم الجشع الطماع، والذي هدفه هو الركض وراء الربح الأعظم، وتحقيق عملية تراكم رأس المال، وبالتالي تعزيز السلطة والمركزية وتمأسسها). الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الحروب والعنف حول العالم أجمع، التي هي نتاج ممارسات هذا النظام العالمي، الذي استهلك الموارد الطبيعية(النفط، الغاز، التربة، الهواء، الماء، وغيرها الكثير من الموارد الطبيعة)، وظهر مفهوم الأمن القومي الغذائي الذي يعقد من أجله الكثير من المؤتمرات على مستوى الدول العظمى سنوياً، وبالتالي بات البحث عن الأراضي الخصبة المدرّة للموارد الغذائية والبشرية، والبحث عن أسواق لتصريف المنتجات والتي تعد أولوية لدى هذا النظام، هي السبب الرئيسي لزيادة حدة العنف حول العالم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العالم بات منقسما إلى غرب فاحش في الغنى وشرق مدقع في الفقر الأمر الذي انعكس على عملية وجود أسواق التصريف، بما معناه هناك غرب منتج ويملك زيادة في الإنتاج يقابله شرق لا يستطيع الشراء، وهذه المعادلة بحد ذاتها تعني الأزمة في النظام العالمي.

سنقوم بعرض مستفيض هنا حول نفاذ الموارد الطبيعية ونقصانها، والتخريبات البيئية الكبيرة التي أثرت على

التوازن الطبيعي في البيئة، بهدف التعريف عن الدور السلبي أو الأثر السلبي الحاصل على البيئة والاقتصاد نتيجة ممارسات النظام العالمي المركزي والمهيمن طيلة الخمسمئة عام المنصرمة ونتائجها في يومنا الحالي، أي ماذا جنت البشرية على نفسها جراء ممارساتها الرعناء والعشوائية ضد النظام البيئي المتكامل.

أولاً: التغيير الكبير الحاصل في المناخ نتيجة التقلبات داخل النظام المناخي والتي سببها عوامل طبيعية وبشرية بشكل خاص ومكثف. وثانيا: الاحتباس الحراري الحاصل من زيادة نسبة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي كغاز ثنائي أكسيد الكربون والميثان وغيرها، والناتجة من الانبعاث الكبير لها من المعامل والمصانع الكبيرة، يؤثر بشكل ملحوظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض، والذي كان عاملا مسببا في ثقب الأوزون، حيث أن الأوزون هو الطبقة التي تحمي الأرض من الأشعة فوق البنفسجية كما هو معلوم. ويرى أغلب العلماء أن هذه الظاهرة قد بدأت منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ولكنها اشتدت في أواخر القرن العشرين لعوامل عدة منها:

أولها: تزايد الأنشطة الصناعية منذ بدايات القرن العشرين بدرجة لم يسبق لها مثيل، سواء لتلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد، أو لتوفير المستلزمات الضرورية للصراعات الدولية –لنضع خطين تحت عبارة الصراعات الدولية– التي تجلت بوضوح في الحربين العالميتين. وما تم بينهما من استعدادات، وما حدث بعدهما من حروب باردة ومسلحة.

ثانيها: التطور الكبير والسريع للتكنولوجيا الضارة بالبيئة، والمتمثلة في التنوع الرهيب للآلات، والأدوات، والتجهيزات، ووسائل النقل المختلفة الأرضية والجوية.

ثالثها: تطور قدرة الإنسان، بما صنعه من معدات، على الغوص في أعماق الأرض والمحيطات، بحثا عن المعادن ومصادر الطاقة والمياه. إلى جانب ارتفاع المستوى المعيشي للبشرية أجمالاً، وتزايد الاستهلاك للموارد الطبيعية السطحية والباطنية، والمحاصيل الزراعية، والموارد المصنعة على السواء، نتيجة للتضخم السكاني الهائل. رابعها: زيادة شدة التفاوت الاجتماعي المفرط في العالم، وما نتج عنه من زيادة ضغط الأغنياء على الموارد العالمية بالاستهلاك المفرط، وزيادة ضغط الفقراء على موارد بيئاتهم المحلية بالاستغلال المباشر. لقد زاد هذا التفاوت الاجتماعي في العالم من حدة الإجهاد البيئي، ذلك أن من يستهلك كثيرا يستنزف موارد مناطق تبتعد عن مكان إقامته آلاف الأميال، ومن لا يملك مقومات الاستهلاك بمعيار السوق، قد يستغل موارد بيئته المحلية بشكل جائر يفضي إلى التدهور. فإذا كان الغني يستنزف الغاز والنفط مثلا فإن الفقير يستنزف أخشاب محيطه الطبيعي، وبالتالي يصبح التفاوت الاجتماعي على المستويين المحلي والعالمي، عاملا إضافيا من عوامل الضغط على الموارد العالمية. المترفون يستنزفون عبر السوق والمعدومون يستنزفونها مباشرة من الطبيعة. وخامسها وأهمها هو مفهوم مفعول التراكم، ويقصد به تراكم الملوثات المنتجة في فترات سابقة، وبقاؤها كامنة في كل الأنظمة البيئية من دون أن تكون بارزة أو ذات مفعول مباشر. وهذا يعني أن الملوثات التي تنبعث حالياً تضاف إلى الكميات التي انبعثت سابقا، ولم ندرك وجودها وأثرها إلا عندما عجزت الأنظمة البيئية عن استيعابها، أي بعد اندلاع الأزمة البيئية.

كل التقربات التي ذكرناها سابقاً كان لها أثرها الكبير وانعكاساتها على البيئة والإنسان الأمر الذي يشير إلى بوادر خطيرة تتجلى في الطبيعة. ومنها: ذوبان كتل الجليد في القطبين، وما قد يسببه من ارتفاع مستوى منسوب مياه المحيطات والبحار في غمر مساحات واسعة من الأراضي الساحلية المأهولة والمزروعة تحت مياه البحر، مع العلم أن معظم سكان الأرض يرتكزون مع أنشطتهم الزراعية والصناعية قرب السواحل، إلى جانب أن هذا الارتفاع سيزيد من شدة عمليات النحت والانجراف بالسواحل ومن ظاهرة تملح التربة. زيادة نسبة الأعاصير

القوية في بعض مناطق الكرة الأرضية مقارنة مع نسبتها خلال الخمس وثلاثين سنة الماضية حسب مراكز البحث الجيولوجية، والتي لها علاقة كبيرة مع الاحترار العالمي، والتي قد ينجم عنها اضطراباً كبيراً في الأنظمة المطرية واختلال توزعها الجغرافي، إذ يتوقع زيادة حدة الأمطار في بعض المناطق يقابله جفاف حاد في بعض المناطق الأخرى، وهذا من شأنه إعادة رسم خرائط جديدة لموارد المياه المتجددة في العالم، وما يسفر عنه من أزمات وهجرات وتوترات. وانتشارٍ للأمراض المنقولة عن طريق الحشرات التي بإمكانها أن تصبح قادرة على الوصول إلى مناطق كانت أقل حرارة أو إلى ارتفاعات أعلى مما كانت تصل إليه في درجات حرارة أقل، كما يمكن ان ترتفع نسب الأمراض المرتبطة بالحرارة. والحديث هنا يطول عن الأزمة البيئية والانعكاسات البيئية من جراء ممارسات الإنسان تجاه الطبيعة واغترابه عنها ودوره السلبي في اختلال التوازن البيئي.

ولا بد لنا هنا من الاستدلال بمقولة إيمانويل فالرشتاين **(إن المآزق البيئية التي نواجها اليوم هي بصورة مباشرة نتيجة لكوننا نعيش في نظام اقتصاد رأسمالي عالمي)**. ويتابع القول: ويستدل من الاقتصاد السياسي الراهن على أن الرأسمالية التاريخية هي في أزمة فعلا، لأنها لا تستطيع أن تتوصل الى حلول معقولة لمآزقها الحالية، وعلى رأسها عجزها عن احتواء التدمير البيئي، وهو المأزق الأكبر، إن لم يكن الوحيد). إذاً نحن نقف الآن وجها لوجه أمام أزمة بيئية مستفحلة سببها ممارسات النظام القائم على مدار قرون عدة، ونحن بحاجة ماسة إلى وضع هذه الممارسات تحت مجهر الأخلاق وإعادة النظر إلى السياسة الأيكولوجية، وجعلها الركيزة الأساسية في حل كافة القضايا الاجتماعية التي نعاني منها، وجعل الأيكولوجيا والتقرب الأخلاقي من البيئة موضوع البحث الرئيسي للنفاذ من الفوضى التي تعم العالم أجمع. أي بالنظر إلى ما تطرقنا إليه آنفاً وتحدثنا عنه بشكل مستفيض ودقيق، فإننا بحاجة ماسة إلى العودة إلى الأيكولوجيا الاجتماعية، كما يدعو إليها القائد عبد الله أوجلان في كتابه الدفاع عن الشعب، إذ يقول: لا يمكن بتاتا الدفاع عن أخلاقية أو عقلانية أي نظام اجتماعي غير متكامل مع الطبيعة. لهذا السبب يتم تجاوز كل نظام يكون على خلاف أكبر مع البيئة الطبيعية، سواء على الصعيد الأخلاقي أو العقلاني (العقلي). نستخلص من هذا التعريف المقتضب أن العلاقة جدلية بين الفوضى التي يمر بها نظام المجتمع الرأسمال، وبين الكوارث البيئية القائمة. لا يمكن تخطي تلك التناقضات الجذرية مع الطبيعة، إلا بالنفاذ من ذلك النظام وتجاوزه. والعجز عن حلول شاملة ومحاولات ستبذل بغرض تحويل طبيعتنا إلى غطاء أخضر ومشعب وزاه، ترعى فيه الحيوانات، بعد أن غدت الآن صحراء مجدبة. يجب إتاحة الفرص لنشر الغابات في الطبيعة وتشجيرها. وأظن أن شعار (تمر الوطنية المثلى من التشجير ونشر الغابات)، سيكون من أثمن الشعارات وأقدسها. وسيدرك بجلاء أكبر، أن من لا يحب الحيوانات، ومن لا يرعاها أو يحميها، لن يقدر على حب الناس أيضا. وكلما أدركنا ان النبات والحيوان هما أمانة أؤتمن عليها الإنسان، ستزداد حينئذ قيمة الإنسان مرتبة أخرى.

في معرض حديثنا عن الأيكولوجيا الاجتماعية، فإن موراي بوكتشين الفيلسوف الاشتراكي اللا سلطوي كان قد طور مفهوم الآيكولوجيا الاجتماعية أيضا، في كتابه آيكولوجيا الحرية. إنه يميز بشكل واضح مفهوم الآيكولوجيا عن مفهوم حماية البيئة وارتباطه الكبير وصلته المباشرة مع المجتمع. إذ يقول: تتعامل الآكولوجيا ببساطة مع التوازن الديناميكي للطبيعة. والاعتماد المتبادل بين الأشياء الحية وغير الحية، وبما أن الطبيعة تتضمن الجنس البشري أيضا، فعلى العلم أن يتضمن الدور البشري في العالم الطبيعي. وخاصة سمات علاقات البشر مع الأنواع الأخرى وشكلها وبنيتها، وسمات علاقاتهم مع الطبقة غير العضوية للبيئة الأحيائية. ومن وجهة نظر نقدية،

تفتح الآيكولوجيا موضوع اخلال التوازن الذي نتج عن الانفصال بين البشرية والعالم الطبيعي على نطاق أوسع، لقد تطور الإنسان العاقل، وهو أحد الأنواع الطبيعية والفريدة للغاية، من العالم الطبيعي إلى عالم اجتماعي فريد من تلقاء ذاته، ومع تفاعل العالمين أحدهما مع الآخر عبر مراحل معقدة للغاية، أصبح من المهم كثيراً أن نتحدث عن ايكولوجيا اجتماعية بمستوى أهمية حديثنا عن الايكولوجيا الطبيعية.

إن مفهوم الايكولوجيا مرتبطة بشكل كبير مع طريقة تفكير الإنسان وذهنيته وشكل تقاربه منها، إنها منظومة فكرية متكاملة ومترابطة بشكل مكثف ودقيق، توضح الترابط الكامل ما بين علاقات المجتمع والطبيعة وتأثيرهما المتبادل على بعضهما البعض، والنتائج المستخلصة من هذا التأثير، إنها تعتمد على مبدأ وحدة التنوع الديناميكية على حد قول موراي بوكتشين: إذ يتم الوصول إلى التوازن والتناغم في الطبيعة من خلال التمايز المتغير باستمرار، والتنوع المتزايد باستمرار. كما إن الاستقرار الايكولوجي ليس مهمة البساطة والتجانس في الواقع، بل هو مهمة التعقيد والتنوع، ولا تعتمد مقدرة النظام الايكولوجي على الحفاظ على سلامته وعلى وحدة البيئة وتماثلها، بل على تنوعها. يسلط موراي بوكتشين هنا على بعض الخصائص الكونية أمثال التنوع والتغيير والسعي الى التوازن والاستقرار والحركة الدائمة في الطبيعة، إن القوانين الكونية هذه متواجدة لدى الانسان أيضا باعتباره إ حدى نتاجات الطبيعة، أو هي الطبيعة الواعية لذاتها حسب قول الفيلسوف الألماني فيخته، وهذه الفكرة بحد ذاتها تشير إلى أننا جزء من الطبيعة ويتوجب علينا العمل من أجل مصلحتها. يتوجب علينا عدم النظر إلى الطبيعة بأنها خالية من الحياة، وأنها وجدت لخدمة الإنسان فقط. وتحطيم ثنائية (الإنسان الفاعل–الطبيعة المفعول به) في أذهاننا هذه الثنائية الفظة والمتضادة التي قام بتطويرها علم الاجتماع الأوربي المركز باستخدامه العقل التحليلي وإضفاء صفة القداسة عليه، وهذه النظرة حققت حالة اغتراب كبيرة ما بين الإنسان والإنسان أولاً وما بين الإنسان والطبيعة ثانياً وانقطاع كبير عنها، بدهاء كبير يجعلنا خطيرين على أنفسنا وعلى الطبيعة على حد سواء. ما جعل الحياة والمجتمع والطبيعة معاً مثقلة كاهلها بالكثير من القضايا الاجتماعية، لا سيما قضايا المجتمع الأخلاقية والسياسية والذهنية والاقتصادية والايكولوجية والتمدن والتعصب الجنسوي وقضايا المرأة والأسرة وغيرها من القضايا الاجتماعية، لقد حقق هذا النظام عبر تطويره لثنائية الذات العاقلة–الموضوع الشيء، والمستند على المنهج العلمي الذي طوره وقام بقيادته كلا من بيكون وديكارت، إلى تحويل كل الموجودات الحية والغير حية ومن ضمنها الإنسان والمجتمع والطبيعة إلى شيء أي تحقيق حالة التشيئ، عبر تحويلهم الى وسائل انتاج وأهداف للهيمنة والتحكم والتسلط القائم داخل المجتمع وعلى الطبيعة، وفتحت الأبواب على مصراعيها أمام جهنم وبئس المصير. يقول القائد أوجلان: المجتمع الرأسمالي لم يكن نتيجة طبيعية لهذه المرحلة (ويقصد هنا مرحلة عصر النهضة)، بل كان محرفها ومظللها ولعب دوره في تقهقرها وجزرها، فالإدارات المستعمرة للإنسان تطورت بالتوازي مع استغلال الطبيعة. والتحمت الهيمنة على الإنسان مع الهيمنة على الطبيعة والتحكم بها، وابتدأت أشد أشكال الهجوم التي شهدها التاريخ على الطبيعة، بحيث اعتبرت تلك الإدارات أن استغلال الطبيعة وظيفة ثورية، ضاربة بذلك عرض الحائط كل قدسياتها وحيويتها وتوازنها. وهمشت على نحو تام القدسية التي كانت موجودة — وإن كانت بشكل منحرف–في الذهنيات السابقة ورأت من حقها التصرف بالطبيعة كيفما تشاء دون رادع أو ريبة.

العودة إلى الايكولوجيا إحدى مسارات الخروج من الفوضى:

يطلق على هذه المراحل من تاريخ البشرية أو تاريخ الإنسان بمراحل الفوضى البينية، أي المرحلة التي تتوسط

مرحلة انهيار نظام قديم وبناء نظام جديد. إن لمراحل الفوضى البينية هذه سماتها الخاصة فهي المراحل الأكثر دموية وعنفاً ووحشيةً، ولكنها بالمقابل أكثر المراحل إنتاجية، أي أنها مرحلة مثمرة إذا ما تم قراءتها بالشكل الصحيح وبالتالي إبداء ردود الفعل المناسبة إزاءها على كافة الأصعدة بما يوازي حكمة الآلهة. وهنا يقول القائد أوجلان: ما سيتمخض من هذه المرحلة البينية هي ما ستحدده مساعي قوى الحياة الجديدة في البناء وقوة المعنى لديها. وهذه المساعي تسمى في مجال الأدب بالنضال الأيديولوجي والسياسي والأخلاقي. لقد اضطررنا هنا للعودة إلى الحديث عن الأزمة في النظام العالمي والمرحلة التاريخية الهامة التي تمر بها الإنسانية، بهدف الخروج من هذه المرحلة بأقل الخسائر الممكنة، وإنقاذ البشرية والطبيعة من براثن وهمجية ووحشية النظام القائم. ولان موضوع بحثنا هو الايكولوجيا والسياسة، فإن القضية الايكولوجية في المجتمع، وصرخاتها العالية، وباعتبارها إحدى جوانب الأزمة للنظام القائم، فإنها تحتم علينا إعادة النظر في علاقاتنا القائمة مع الطبيعة والحياة، والسعي الجاد نحو حلول ناجعة من شأنها أن تعيد التوازن الحساس للعلاقة ما بين المجتمع والبيئة إلى مسارها الطبيعي، وتوطيد أواصر العلاقة فيما بينها بشكل كبير.

ومن أجل ذلك تستطيع الحركات الايكولوجية أن تلعب دورا مهما في إعادة تحقيق التوازن ما بين الإنسان والطبيعة عبر تصاعدها بالتزامن مع تنامي الوعي الايكولوجي بشأن ظاهرة البيئة، وتسطيع أن تلعب دورا رياديا في جذب المنادين بالاشتراكية والاشتراكيين والأنا رشيين، وإضافة الحركات النسوية إليها، كونها جميعها مجتمعة تمثل الحركات المناهضة للنظام القائم، وتعتبر مضادة لها. وتعد حركات عابرة للقوميات والطبقات لأن المجتمع كله معني بها. أي يجب على مصطلح الايكولوجيا أن يتحول إلى مفهوم أيديولوجي. يقول القائد أوجلان: ومثلما الحال في الحركة الفامينية، فإن الحركة الايكولوجية بحاجة ماسة إلى الحسم الأيديولوجي. يجب إخراج تنظيمها وممارستها من شوارع المدينة الضيقة، وسكبها على المجتمع اجمع، وبالأخص على مجتمع القرية –الزراعة الريفي. فالأيكولوجيا أساسا دليل على ممارسة الريف والمجتمع القروي –الزراعي وجميع البدو والعاطلين عن العمل والنساء.

ويعاود القول: بأنه لن تنجو أية تعبئة اجتماعية مفتقرة للوعي الايكولوجي، من الانهيار والتردي، مثلما لوحظ بكل سطوع في ظاهرة الاشتراكية المشيدة. الوعي الايكولوجي هو وعي أيديولوجي أولي. وهو أشبه بالجسر الرابط بين حدود الفلسفة والآفاق الأخلاقية. والسياسة الهادفة إلى الخلاص من الأزمة العصرية الراهنة، لن تفضي إلى نظام اجتماعي صحيح، ما لم تكن سياسة ايكولوجية. ومثلما هي الحال في معضلة حرية المرأة، فمفهوم السلطوية الأبوية الدولتية المهيمنة هو الذي لعب دوراً أساسيا في الحياة المشحونة بهذا الكم الهائل من الأخطاء والإهمال في حل المشاكل الايكولوجية. كلما طورنا من الايكولوجيا والفامينية، فستختل توازنات نظام السلطوية الأبوية الدولتية الحاكمة. لن يتسم أي نضال أو صراع حقيقي في سبيل الديمقراطية والاشتراكية بالتكامل، إلا لدى تطلعه إلى حرية المرأة وتحرر البيئة كمأرب أولي. وصراع نظام اجتماعي جديد متكامل على هذه الشاكلة، إنما هو أحد أشكال النفاذ من الفوضى الحالية بأسمى المعاني.

يدعو القائد أوجلان إلى بناء مجتمع أخلاقي سياسي أيكولوجي حر، إن عبارة (مجتمع أخلاقي سياسي أيكولوجي حر) بشكلها المكثف والعميق، تمثل جوهر العصرانية الديمقراطية كأطروحة حل، والتي تعد بمثابة خارطة الطريق للخروج من النفق المظلم الذي وصلت إليه الحياة بيد النظام الرأسمالي العالمي. العصرانية الديمقراطية هي نظام اجتماعي جديد ومتكامل ولعلها هي ثمرة المراحل البينية بوجهها الخلاق والمثمر. فالمجتمع في نظام العصرانية هي منظومة أخلاقية متكاملة مبنية على العلاقة الوثيقة والترابط المتين بين الفرد ومجتمعه، إنها علاقة تكاملية

بين الفرد الحر والكومونة التي ينتمي إليها والتي تضمن سيرورة المجتمع ضمن نظام اقتصادي كومونالي متكامل، على عكس الأنانية والفردية التي عززتها حتى نقي العظام في الفرد الرأسمالي الأناني الذي ينتهج مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ومبدأ تراكم الربح الأعظمي أو الركض وراء الربح الأعظم. وصراعاتها السياسية التي جلبت هذا الكم الهائل من الدمار والحروب والعنف. والأيكولوجيا هي بعد أساسي من ابعاد العصرانية الديمقراطية. ويوضح القائد رؤيته هذه بقوله: التكامل الصناعي الايكولوجي لقيمة الاستخدام وقيمة المقايضة يعد أساس البعد الاقتصادي للعصرانية الديمقراطية. إذ يستند سقف الصناعة إلى حدود الأيكولوجيا وتأمين الحاجات الأولية. أي أنه لا يمكن تخطي تلك الحدود. والصناعة التي تظهر في هذه الحالة هي صناعة ايكولوجية. فالصناعة اللا أيكولوجية هي صناعة لا اقتصادية، والصناعة التي تقطع أواصرها مع الايكولوجيا، لا تختلف البتة عن وحش آلي يبيد البيئة وينهش فيها دون التوقف. وإلى جانب ذلك، لا قيمة للصناعة المنفلتة من روابطها التي تربطها باقتصاد الاحتياجات الأولية، سوى تطلعها إلى الربح. بناء على هذه الحقائق، فإن الصناعة الايكولوجية مبدأ أساسي ينبغي أن تلتزم به جميع النشاطات الاقتصادية. وفي هذه الحال تجد الممارسة الاقتصادية معناها الحقيقي، ويخلو الميدان من: الأرضية الاجتماعية للبطالة، الإنتاج الزائد أو الناقص، البلدان والمناطق النامية أو المتقدمة، تضاد القرية والمدينة، الهوّة الموجودة بين الطبقات، ومن الأزمات الاقتصادية والحروب.

نظام الإدارة الذاتية والايكولوجيا: تتخذ الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا الايكولوجيا مبدأً لها، وتعتمدها في الكثير من أدبياتها ولا سيما في العقد الاجتماعي لها، إذ تسعى إلى تعزيز وترسيخ الايكولوجيا كثقافة مجتمعية، عبر إعطائها الأولوية في أكاديمياتها الفكرية المنتشرة بكثافة، وقد أحدثت مؤخراً هيئة مستقلة للبيئة، إدراكاً منها للمخاطر التي تتعرض لها البيئة. لكن ما تتعرض له الإدارة الذاتية من ضغوط سياسية واقتصادية كبيرة، الحصار الاقتصادي، الحرب على الإرهاب، التدخل الإقليمي والدولي في الأزمة السورية، عدم وجود مصافي سليمة لتكرير النفط وتصديره وغيرها يجعل من تطبيق السياسة الايكولوجية خلال المرحلة الراهنة صعبا نوعا ما، بالإضافة إلى أن تغيير الذهنية والنظرة إلى البيئة بنظرة كلية متكاملة ومتحدة مع الإنسان والمجتمع لا يمكن أن يحصل بين ليلة وضحاها، فسنويا يتم زرع المئات من الأشجار في شمال شرق سوريا، إلا أن نسبة ضئيلة منها فقط تجد النور وتنمو عاليا.

ختام:

لا يمكن انقاذ الطبيعة في مساحة جغرافية محددة دونما غيرها، حتى ولو اتبعت السياسة الأيكولوجية الصحيحة والسليمة، إنها هنا فقط تلعب دور الحل على المدى القريب أو المتوسط ولا تلعب دور الحل الجذري للأزمة البيئية، لأن الطبيعة على كوكب الأرض كل متكامل ومتحد ومؤثر ببعضها البعض، الطبيعة ليست مجزأة ولها قوانينها الخاصة التي تتحرك وفقها. لكن ما بني بيد الإنسان يمكن هدمه بيد الإنسان أيضاً، والمرحلة هذه غنية ومثمرة، ووسائل الهدم القديمة متوفرة ذهنياً وفكرياً سواء أكان ذلك على شكل آمال أو على شكل مخاطر، والأمر نفسه ينطبق على إعادة الإعمار فالأنقاض نفسها عبارة عن مناجم لإعادة تدوير نفايات عالم شديد التلف وتحويلها إلى هيكلية حرة وجديدة. كل ذلك يعتمد على مستوى الكفاحات الباسلة والمقاومات العظيمة التي يمكن أن تبديها حركات التحرر والحركات الفامينية والحركات الأيكولوجية مجتمعة لأحداث زلزال كبير في نظام الهيمنة الرأسمالية العالمية التي وصلت بنفسها إلى حافة الهاوية. وإن المستقبل مفتوح على كافة الاحتمالات، ويمكننا بناء مستقبل أفضل، إذا ما استثمرنا طاقاتنا الأخلاقية في بنائه، واعددنا العدة اللازمة من أجل مكافحة كل من

يحاول بناء مجتمع لا أخلاقي لا مساواة ولا عدل فيه ولا ديمقراطية، وجعلنا بناء مجتمع أخلاقي سياسي أيكولوجي حر أعظم مهامنا الثورية، وطورنا أدواتنا ووسائلنا اللازمة لتحقيق أفضل ما يمكن تحقيقه، من أجل إنقاذ الحاضر وإنقاذ المستقبل وإنقاذ الإنسانية. أي على حد قول إيمانويل فالرشتاين: هناك شيء ما يحدث في هذا العالم، إذا لم يكن لنا دور في كتابته، سيكتبه الآخرون لنا.

وهي مطابقة إلى حد كبير مقولة القائد عبد الله أوجلان: **الذي يتمكن من إنقاذ اللحظة، يتمكن من إنقاذ المستقبل.**

مصادر ومراجع:

١- الدفاع عن الشعب، مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلدين الثالث والخامس للقائد عبدا لله اوجلان.

٢- المجلد رقم ٣٧ المعنون باسم الاحترار العالمي لمجلة عالم الفكر.

٣- كتاب نهاية العالم كما نعرفه للمفكر ايمانويل فالرشتاين.

٤- كتاب إيكولوجيا الحرية موراي بيكو تشين.

حروب المدنية و أيكولوجيا الحرية

من يفكر ويتعمق في مفهوم السلطة الذي يتخذ من «الإنسان المركز» أساساً يرى أن لها مصلحة قصوى في إعلان الحروب وتصرف من أجل هذه الحروب ميزانيات ضخمة عبر شراء واختراع الأسلحة والأساطيل لقمع شعوبها وتسخير كل التكنولوجيا للاستيلاء على خيرات الشعوب من خلال السيطرة على البيئة والطبيعة عبر استخدام كل أدوات القمع والاستغلال، حتى أنهم وللحفاظ على سلطتهم قد كبّروا من شأن الحروب وعدّوها مقدسة وخلقوا آلهة للحرب وكبّروا من شأن القادة ومجّدوا فيهم وألّفوا الكثير من الأساطير والكتب والشعر خدمةً لمصالحهم.

أحمد بيرهات

توطئة:

-يتناول هذا البحث في محوره الأول ماهية الإيكولوجيا ومكوناتها والمشكلات التي تواجهها، والبحث في أسباب اختلال التوازن بين البيئة والمجتمع ودور المدنية والصناعوية وهيمنة «الإنسان المركز» عليها، والتطرق إلى المفاهيم العامة للحلول المجتمعية.

وفي المحور الثاني من بحثنا نتطرق إلى الحرب وأسباب اندلاعه ومآلات الحروب ضمن تجارب عدة دول وتأثيراتها على البيئة والمجتمع ودور المدنية والصناعوية في ذلك.

حاولنا من خلاله الإجابة عن بعض الأسئلة الوجودية حول ما نعيشه من أمراض وتلوث وبطالة وفقر وما آل إليه المناخ والاحتباس الحراري والأسباب الكامنة وراءه وكيفية مقاومة ومناهضة أعداء الإيكولوجيا من قوى الهيمنة والأوليغارشيين وأصحاب الرأسمال المالي.

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة توضيح الأسباب الكامنة وراء المآسي التي نعيشها نتيجة السلطة الهرمية وتأثيراتها البيئية والاجتماعية، هذه اللاعقلانية الهرمية

والسلطة المهيمنة على الطبيعة حوَّلت العالم إلى ميدان توسّع من المصانع والاستهلاك غير الرشيد. ولتحقيق هذا الهدف لجأت لخوض الكثير من الحروب ومحاولة الانتصار فيها وصنعوا الكثير من الأسلحة للفتك بالإنسان والطبيعة والهيمنة عليهما وابتكار وإنشاء تركيبات تدميرية.

ولاستيعاب الهدف من بحثنا هذا تعمقنا في المفاهيم الأساسية كضرورة بحثية، لذلك ارتأينا استخدام عدة مناهج: أكاديمية وتاريخية وعلمية سوسيولوجية في كتابة هذا البحث.

وتوصلنا إلى الاستنتاج بأن الداء بما يخص الحرب وتأثيراتها على البيئة هي فكرة الهيمنة التي بدأت بهيمنة الإنسان على الإنسان ثم الهيمنة على الطبيعة والبيئة، وهذا ما يجعل الحل لغالبية مشاكلنا البيئية في الأساس اجتماعياً؛ فكلما كانت جذور مشاكلنا البيئية من الأساس ذات أصول اجتماعية فإن الحل يكون اجتماعياً بالعمل على القضاء على جميع أنماط المؤسسات الهرمية المتداخلة والمتنوعة داخل الجسد الاجتماعي واستبدالها بمؤسسات جديدة وحرة وغير هرمية وعقلانية.

الإيكولوجيا (Ecology): يتكون من مفردتين: إيكو- لوجيا أي (علم البيئة).

هو العلم الذي «يهتم بدراسة العلاقة بين الكائنات الحية بما فيها البشر، وبين بيئتهم المادية، ويسعى إلى فهم الروابط الحيوية التي تربط بين النباتات والحيوانات وبين البيئة من حولهم».(١)

استُخدم لأول مرة عام ١٨٧٤من قبل الفيلسوف والعالم البيولوجي الألماني إرنست هايكل (١٨٣٤-١٩١٩)

مكونات الإيكولوجيا:

١-الطبيعة: ويمثل الأرض وما عليها من ماء وما حولها من هواء وما ينمو عليها من نبات وما تحتضنه من حيوانات، وجدت بشكل طبيعي وتمثل الطبيعة الموارد المتاحة للإنسان للحصول على حاجاته الأساسية من غذاء ودواء ومأوى ومواد مختلفة.

٢-السكان: مجموعة الأفراد القاطنين على الأرض في عصر ما، والسكان هم المكون المؤثّر والمغير في المكون الطبيعي للبيئة من أجل حياة مريحة تليق بكرامة الحياة البشرية.

٣-التنظيم الاجتماعي: وهي الأنشطة التي يمارسها السكان في علاقاتهم مع الوسط المحيط بهم والذي يحتوي أوجه حياتهم ومعيشتهم، بكل ما فيها من نظم وتنظيمات للعلاقات وإشباع للحاجات ومعايشة المشكلات.

٤-التكنولوجيا: يقصد بها مختلف أنواع التقنيات التي استحدثها الإنسان والتي مكنته من استثمار موارد البيئة لتلبية حاجاته وتطلعاته»(٢).

عليه يمكننا الإدراك أن:

القوانين الإيكولوجية الثلاثة (قانون الاعتماد المتبادل، وقانون ثبات النظم البيئية، وقانون محدودية موارد البيئة) تنظم المكونات الطبيعية للبيئة وتحفظ توازنها بشكل محكم ودقيق، ويبقى التعامل مع البيئة بمكوناتها المتعددة في ضوء هذه القوانين وبعقلانية وحكمة في الاستخدام وترشيد وضبط الاستهلاك هو الضمان لتلبية حاجات الإنسان والإيفاء بمتطلباته عبر الأجيال المختلفة.

وللطبيعة آلية دفاع تقوم بها عندما تستشعر «بالخطر الذي يتحضّر جراء حدوث خلل في العناصر التي تتألف منها أو أي تبدل طارئ على النسب الموجودة في كنفها، المجتمع ليس بالظاهرة الغريبة أو التي تختلف عن الطبيعة، فليس بمقدور أي مجتمع أن يعادي الطبيعة. والمجتمعات الأكثر أماناً واستقراراً هي التي تحاكي ما في الطبيعة من حقائق وظواهر وتفاعلات ما بينها»، وأحياناً تعبّر عن غضبها على شكل كوارث كالزلازل والفيضانات والبراكين والأعاصير و... .

مشكلات البيئة الرئيسية:

هناك ثلاث مشاكل أساسية تتعرض لها الإيكولوجيا؛ وهي:

١–التضخم السكاني:

«سكان العالم يتزايدون بشكل مذهل إلى الحد الذي يسميه البعض انفجاراً سكانياً وآخرون نمواً زائداً أو إفراطاً في النمو، المشكلة تتمحور حول اضطراب معادلة السكان والغذاء ولعلّ تحقيق التوازن بين عدد السكان في مجتمع ما وبين المتاح لهم من وسائل العيش يقف في مقدمة المشكلات التي تواجه ذلك المجتمع».

٢–التلوث بأشكاله الرئيسية الستة:

تلوث المياه، والهواء، والتربة، والغذاء، والتلوث الكهرومغناطيسي (الإشعاعي)، والسمعي (الضجيج كإنشاء الطرق، وآلات زراعية وصناعية، ووسائل الترفيه كالتلفاز والراديو).

٣–استنزاف موارد البيئة؛ ظهور مفاهيم كالأمن الغذائي وأزمة المياه وظاهرة النينو والأمطار الحمضية واضمحلال طبقة الأوزون والاحتباس الحراري وغيرها ... وبات البحث عن النجاة والحلول تحمل أهمية قصوى، ويدخل السؤال كيف يمكن الحفاظ على البيئة وإدخالها في أجنداتنا؟»(٣).

السوسيولوجيا البيئية وهيمنة ذهنية «الإنسان المركز»:

«الإيكولوجيا تعني صداقة الطبيعة والاعتقاد بالدين الطبيعي وهي بجانبها هذا تفيد بالالتحام مجدداً وبوعي يقظ وحسّاس، مع المجتمع العضوي الطبيعي المتناسق والمتكامل»(٤).

و»الإيكولوجيا موضوع اجتماعي إشكالي، وهو علم تحليل العلاقة المتينة بين التطور الاجتماعي وبيئته وقد بات حديث الساعة عندما بدأت قضايا البيئة تدق نواقيس الخطر، فأصبح حقل بحث مستقلاً بذاته، رغم ما يتخلل ذلك من معانٍ مريبة، فهي على غرار الصناعوية، قضية لم يبتكرها المجتمع بل هي آخر ابتكارات المدنية».

«تتميز الإيكولوجيا بأهمية وشأن كبيرين من النظام الرأسمالي التي عملت على تفكيك وبعثرة المجتمع من جميع النواحي (التردي الأخلاقي، اللاسياسة، البطالة، التضخم المالي والدعارة وغيرها)، بل بلغت حد تهديد البيئة وحياة كل ما فيها من كائنات حية (هنا يظهر عداء الاحتكار للمجتمع بشكل واضح)، المجتمع يوصف بالطبيعة المتحلية بأعلى مستويات الذكاء والمرونة نسبة لجميع الكائنات الحية الأخرى، وهو ثمرة أجواء مناخية منسّقة بانتظام بالغ الحساسية، وهو ثمرة التطور الطبيعي للغطاء النباتي والحيواني والمنظومات التي يتعلق عليها وجود هواء ومناخ عالمنا وعالم النبات والحيوان ويسري على المجتمع البشري أيضاً كونه إجمالي مجموعها.

هذه المنظومات حساسة للغاية ومترابطة ببعضها البعض بمثابة بالغة، وكأنها تؤلف سلسلة؛ فكيفما تفقد السلسلة وظيفتها بمجرد انقطاع حلقة مهمة من سلسلة تطوره». (٥)

وبالرغم من ذكرنا للمشاكل البيئية إلا أنه بحسب المفكر الأمريكي موراي بوكتشين (١٩٣٠–٢٠٠٦)، لا يمكن أن تكون مفهومة دون فهم فلسفي وعلمي دقيق لفكرة اللاعقلانية التي تهيمن على المجتمع والتي نراها في أمور عدة: اقتصادية وعرقية وثقافية وخلال النزاعات بين الجنسين وأمور أخرى كثيرة والتي تكون جميعها في جوهرها معبرة عن أكثر الاضطرابات البيئية التي نواجهها اليوم بصرف النظر عن تلك الناتجة من الكوارث الطبيعية، فإنه لا يمكن النأي بالمشكلات البيئية عن المشكلات الاجتماعية، فأسلوب التعامل بين الكائنات البشرية مع بعضها البعض أمر أساسي في حل المشكلات البيئية، وعدم الإقرار بذلك سوف يفشل الجهود في فهم أنَّ العقلية التراتيبية الهرمية للعلاقات القائمة على الطبقية التي تنتشر بعمق كبير داخل المجتمع تتسبب في فكرة الهيمنة على عالم الطبيعة، فهيمنة الإنسان على الطبيعة تنبع من هيمنة الإنسان على الإنسان، وهذه الهيمنة نتاج تاريخ طويل من النظم الهرمية الاستغلالية والسلطة العبودية التي مرّت وتطوّرت عبر جميع المراحل التاريخية، ولكي نصل إلى حل مشاكلنا يجب علينا إنهاء علاقات السيطرة في المجتمع

ومن ثم تأسيس نظام إيكولوجي اجتماعي جديد قائم على اللامركزية واللاسلطوية متجاوزاً التراتبية وبالتالي الانفتاح والتعايش مع الطبيعة.

«فلقد كانت العلاقة بين الإنسان والبيئة مضطربة، فالإنسان بدأ حياته على الأرض، وهمّه الأكبر حماية نفسه من غوائل البيئة (شر وفساد) خاصة ما يعايشه من حيوانات مفترسة وكائنات دقيقة تبين له أنّها تسبب له الأمراض وفيضانات وثلوج وصواعق وعواصف وانحباس الأمطار، أي أنَّ الإنسان في هذه المرحلة (مرحلة حماية الإنسان من البيئة الطبيعة)، واستنبط الإنسان من بيئته وسائل عيشه من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ووسيلة انتقال وسيلة ترفيه.

لم يكن استغلال الإنسان للمصادر الطبيعية بطرق سليمة ورشيدة بل بطرق استنزافية ومسرفة خاصة المصادر غير المتجددة كالفحم والبترول والمياه الجوفية الحفرية، أما المصادر المتجددة كالنباتات والتربة والمياه فقد أسرف الإنسان في استغلالها بمعدل يفوق معدل تجددها تحت الظروف الطبيعية (الاستغلال – الجشع – الأنانية)، فتعويض شجرة في الصحراء يحتاج إلى عشرات السنين وتعويض طبقة رقيقة من التربة يحتاج إلى مئات من السنين، وقد واكب الثورة الصناعية ونجمت عنها مشكلات التلوث بالمواد الكيماوية التي تقذف بالهواء والماء والأرض وما يحدث ذلك من تلويث لمأكل الإنسان ومشربه، وهكذا تدرَّجت العلاقة بين الإنسان والبيئة إلى أن أدّت إلى ضرر كبير أحدثه الإنسان في البيئة وفي مكوناتها وأصبح همُّ الإنسان الأكبر هو حماية البيئة من غوائل (فساد وشر) فعل الإنسان»، وهذا يؤكد ضرورة التعرُّف والتعمُّق بشكل أكثر على الإيكولوجيا وعلاقتها بالمجتمع.(٦)

الصناعوية والزراعة الهرمونية والاختلال في التوازن البيئي:

«الثورة الصناعية تتميز بخاصية أشبه ماتكون بالعقل التحليلي ومن منتوجه وخاضعة للنفوذ الصارم للرأسمال، لم يبتكر الرأسمال كل الأدوات الصناعية ولكنه ركز على تحويلها إلى أدوات تدر الربح وإخضاع ما يحتاجه منها لملكيته.

يُعد الإنتاج السريع والرخيص فرصة تطور عظمى بالنسبة للمجتمع والصناعة المسخّرة لخدمة المجتمع تعتبر قيّمة كما العقل، أي المعضلة لا تكمن في الصناعة بحد ذاتها بل في نمط استخدامها، فالصنعة تماماً مثل المستلزمات النووية، فإذا استخدمت لخدمة مصالح الاحتكارات، فقد تتحول إلى أداة تهدد الحياة بأعلى المستويات بدءاً من الكوارث الإيكولوجية حتى اندلاع الحروب، علماً أن استخدامها بهدف الربح قد سرّع من وتيرة الدمار البيئي ويزج بها للتوجه سريعاً صوب المجتمع الافتراضي ويحل التحول الآلي محل أعضاء الإنسان بسرعة، وإذ ما استمرت الحال على هذا المنوال، فسيصبح الإنسان بلا فائدة تدريجياً».(٧)

ينبغي عدم اعتبار ظاهرة الصناعة مسؤولة بمفردها عن هذا المنحى، بل يمكن للصناعة المتكاملة مع مبررات وجود المجتمع أن تؤدي دوراً مصيرياً في الرقي بالعالم إلى مستوى الطبيعة الثالثة كما أكد عليه المفكر الإيكولوجي موراي بوكتشين.

ومثلما «تشهد الزراعة العامل الأصيل للمجتمع البشري ووسيلة وجوده، تشهد دماراً مَهولاً حيال الصناعة تمهيداً لإتباعه بسيطرة الصناعة ولا يمكن تفسير دخول الصناعة التابعة للرأسمال – الربح إلى ميدان الزراعة على أنه فرصة للإنتاج السريع والوفير».

الخطورة تكمن في «الإسراف في استخدام المركبات الكيماوية بهدف زيادة خصوبة التربة الزراعية وبالتحديد هذين النوعين من الأسمدة الفوسفاتية والأسمدة الآزوتية كماً ونوعاً وزماناً ومكاناً، هو السبب الرئيسي الذي يخل بمعادلة التوازن بين ما يحتاجه النبات من هذه المخصبات ويؤثر أيضاً في العناصر البيئية المحيطة بالتربة. ومع مرور الوقت يذوب في التربة ويصل إلى المياه الجوفية في باطن الأرض.

وبسبب البذور المنثورة في التربة المعدلة هرمونياً فقد باتت الاحتكارات الصناعية في وضع أشبه ما تكون فيه بمن ترغب في الأمومة بالتلقيح الصناعي، فمثلما أن الحمل والأمومة لن يكونا سليمين من مني غريب، كذلك فتلقيح الأرض بالبذور المعدلة هرمونياً أيضاً لا يمكن أن يقحمها في وضع الأمومة الحسنة.

وكذلك البراكين تقذف غازات كثيرة وبكميات ضخمة في الهواء محدثة تغييراً لمكوناته الطبيعية كثورة بركان كاتماي في آلاسكا عام ١٩٠٠ الذي أطلق كميات هائلة من الغبار والرماد والغازات التي ظلت تدور حول العالم لمدة عامين».(٨)

فالكون ملّك الطبيعة آليات دفاعية ذاتية، فهي كائن حي شأنها شأن الكائنات الحية الأخرى تتأثر وتؤثر كما تقوم الكريات البيض بالدفاع عن الجسم حال تعرضه لمؤثرات خارجية من أمراض مختلفة فكذلك حال الطبيعة، فالزلازل والأعاصير وبعض الأوبئة هي بمعنى من المعاني شكل من أشكال ردة الفعل على ما تتعرض له الطبيعة من عدوان بشري عليها سواء كان تغيير مجاري الأنهار ومصدات الرياح وقطع الأشجار ونفايات المصانع وما تنفثه المعامل والمصانع من دخان وأبخرة ومخلفات تلوث المناخ إضافة إلى التجارب النووية تحت الأرض وفوقها وما لذلك من انعكاسات على ضرورة إيجاد آليات لوقف التدهور الحاصل في عناصر البيئة النظيفة والحد من الاستثمار الجائر للمياه ووقف التصحر المتشكل من قطع الأشجار لجهة التوسع في المدن الإسمنتية على حساب المساحات الخضراء، و كذلك حرائق الغابات التي كان لها انعكاس كبير على التوازن البيئي، ناهيك عن تآكل طبقة الأوزون وما لذلك من انعكاس على ارتفاع درجة الحرارة على الأرض، إضافة إلى ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي الذي ينذر بأنه إنْ استمر بغرق العديد من المدن في شمالي الكرة الأرضية وجنوبها فقد يصل إلى حدود الطوفانات التي حدثت عبر التاريخ، وأزالت حواضر وحضارات سادت ثم بادت بفعل ثورة الطبيعة.

على ضوء ما أشرنا إليه يمكننا القول إن:

«البشرية تطلق صرخات الاستغاثة المدوية حيال دمار البيئة الحاصل، وكأن ساعة القيامة قد دَنَت، ولابد من تَمَثُّل وتبني النضال ضد الصناعوية كحركة تتطلع إلى تأمين وجود المجتمع، ومثلما يستحيل إخماد النار بالنار، فمن غير الممكن خوض الكفاح الإيكولوجي دون مُساءلة الحياة القابعة في مستنقع الصناعوية والتحقيق فيها والتخلي عنها».(٩)

وما ظهور جائحة فيروس كوفيد ١٩ «كورونا» في الآونة الأخيرة إلا بمثابة إنذار ورسالة شديدة من طبيعة لا تعرف الاستكانة والصمت ولسان حالها يقول: توقفوا عن عدوانكم وأدعوكم مجدداً للتفكير بالعمل والعيش في كنفي بسلام وإلا فردّي سوف يكون قاسياً ومدمراً.

وتعتبر هذه دعوة صريحة لإعادة التوازن في العلاقة بين الإنسان والطبيعة وكذلك الصداقة بينهما والوقوف في وجه عدم تحول الثقافة المتطورة التي يبدعها ويصنعها الإنسان في أفعاله الهدامة واعتدائه على البيئة والطبيعة، ويجب أن يتم ابتكار أدوات والعمل في الصناعة الإيكولوجية الصديقة للبيئة ومواكبة العصر وعدم الانقطاع عنها، ومواجهة الدول الصناعية لعدم تقديم المنافع الاقتصادية (الربح الأعظمي) على استمرار الحياة البشرية على الكرة الأرضية.

الإيكولوجيا المجتمعية:

كما هو معروف فإن «الإيكولوجيا معنية بالبحث في العلاقة القائمة بين المجتمع والبيئة، وهذا العلم سوف يلعب دوراً ريادياً في تأمين تخطي التناقض الوجودي بين المجتمع والطبيعة بشكل متداخل مع بقية العلوم الأخرى.

الوعي البيئي سيحقق وثبة ثورية ملحوظة مع الإيكولوجيا، لقد كان يشكل الرابطة مع الطبيعة في المجتمع المشاعي كرابطة الجنين بأمه حين ينظر إلى الطبيعة بعين حيوية. فقد كانت القاعدة الأولية للدين (في شكلها البدائي) هي

عدم الوقوف في وجه الطبيعة أو التعرض لعقابها أي دين الطبيعة هو دين المجتمع المشاعي البدائي وما من تناقض أو أمر غير اعتيادي في تكوّن ذلك المجتمع إزاء الطبيعة، والفلسفة ذاتها تُعرف الإنسان بأنه «الطبيعة الواعية لذاتها» فالإنسان في فحواه هو أرقى أجزاء الطبيعة تقدماً».

في هذه الحيثية لا بد لنا من رؤية حقيقة «انسدال الستار عن حقيقة النظام الاجتماعي المناقض للطبيعة وغير المتآلف معها، وصانع التناقض بين الطبيعة وبين أرقى أجزائها تقدماً، فإيصال الإنسان إلى حالة يصبح فيها بلاء على الطبيعة، بعد أن كان ملتحماً بها بتناغم أشبه بنشوء الأعياد وبهجتها (الأعياد في حقيقتها ليست سوى صورة عن الاتحاد المثمر والمعطاء بين الطبيعة والنشوة) وهذا ما يشكل إثباتاً قاطعاً على مدى بلاء هذا النظام» (الجشع الرأسمالي).

والتاريخ يعلمنا أن علاقة الطبيعة والإنسان والثقافة التي تمخضت عن هذه العلاقة أسست لخلق وإبداع الديانات والأعياد والطقوس. وعند مقارنة هذا الاستنتاج مع ما توصلنا إليه الآن من خراب وتسخير كل الطبيعة والبيئة لمصالحه الأنانية والجشعة يدعونا إلى إعادة صياغة التاريخ بحلة نستطيع من خلالها زيادة الوعي التاريخي والأهمية البيئية وإعادة الأهمية القصوى للبيئة وآليات الحفاظ عليها وكيفية مواجهة الحروب التي تشعلها قوى الهيمنة والحداثة الرأسمالية لفائدتها القصوى دون اعتبار للقيم الطبيعية والإنسانية الأخلاقية، فالبقاء الوجداني والأخلاقي في مواجهة لوياثانات الاحتكار العالمي يفتح المجال أمامنا لإحياء القيم الطبيعية والبيئية وجعلها ثقافة اجتماعية بحيوية معاصرة ونشرها كإحدى أدوات الكفاح البيئي، لذلك لا بد لأي نظام اجتماعي أن يتكامل مع الطبيعة.

ويُلاحظ أيضاً أن:

«العلاقة جدلية بين الفوضى التي يمر بها نظام المجتمع الرأسمالي وبين الكوارث البيئية القائمة، ولا يمكن تخطي تلك التناقضات الجذرية مع الطبيعة إلا بالنفاذ من ذاك النظام وتجاوزه والعجز عن حل تلك التناقضات عبر الحركات المعنية بالبيئة وحدها، إنما يتأتى من طبيعة ومزايا تلك التناقضات ذاتها. ومن جانب آخر يستدعي المجتمع الإيكولوجي تحولاً أخلاقياً بالضرورة ولايمكن التخلص من مناهضة الرأسمالية للأخلاقيات إلا بالسلوك الإيكولوجي. تتطلب العلاقة الكاملة بين الأخلاق والضمير (الوجدان) روحانية تعاطفية واعتناقاً (تقمصاً) عاطفياً، وهذه بدورها لن تكتسب قيمتها الحقيقية إلا بالتعبئة اإايكولوجية القديرة»(١٠).

وما نشهده اليوم من انتشار الحروب والكوارث الطبيعية وتفاقم الصراعات بين دول العالم ونضوب الموارد الطبيعية وتفشي الأوبئة المهلكة وظهور أمراض لم تعرف من قبل (كورونا، إيبولا ...) وازدياد الأطفال المشوهين والمعاقين جسدياً ونفسياً بسبب إفرازات الحروب وما يُستخدم فيها من أسلحة بيولوجية وكيماوية نجم عنها التشتت الأسري والمجتمعي (إضافة لفقدان الطبيعة توازنها لنهبها المستمر من قبل الطاغية المسمى «الإنسان الماكر»، إلى حالة الشقاء والحزن والفقر المنتشرة في عالمنا هذا نتيجة طغيان المادة على العالم الروحي وتهالك القيم الأخلاقية.

هذه النتائج «أثرت كثيراً في الإنسان وقوته والنقص من قوته وإرادته».

ويعتبر علماء الاجتماع أن من «أهم أسباب شقاء الإنسان الغربة التي يعيشها مع الطبيعة فالفجوة كبيرة بين الإنسان والطبيعة، كلما ازداد تحضراً ورقياً في مجال العلوم والتقنيات، ازداد بعده عقوقاً لها وأمعن في تدميرها والإساءة إليها.

وهذا ملاحظ في الانتهاكات بحق البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية والإفساد في الأرض بشتى أنواعه. ولتخفيف شقاء الإنسان وإحساسه بالغربة لا بد من رجوعه إلى أمه (الطبيعة) والعودة إلى أحضانها والعيش في كنفها محترماً لقوانينها ونظامها بصفات أخلاقية وهنا يكمن الحل، كما يتربى الطفل في حضن أمه وما يشكل علاقة وثيقة وعميقة

ويتعلم منها الكثير فيغدو عارفاً بما تحب وتكره ويسعى جاهداً لإرضائها وتجنب ما يغضبها (أهمية الفهم وإدراك الحياة من قبل الإنسان تحمل في طياتها الكثير من المعاني). ليصل الطفل إلى مرحلة يشعر فيها أنه بدون الأم لا يمكن العيش، إن طفلاً كهذا تخاف عليه أمه عندما يكبر ويبتعد عنها، لأنه توفرت له أسباب المحبة الحقيقية وعلم ما ينفعه وما يضره وعليه أن يشق طريقه في الحياة وفق المبادئ التي أرضعته إياها، فنرى أن كل ما يقوم بعمله يكون متوافقا مع مبادئ أمه ومنسجماً مع تعاليمها، وعلى العكس من ذلك فالطفل الذي ينشأ ويتربى بعيداً عن أمه لن تنشأ بينه وبينها هذه العلاقة الوثيقة ولن يستطيع الانسجام معها لأنه يجهل طبيعتها ومبادئها ويعيش حياة بائسة متهالكة». (١١)

ما أردنا قوله والإشارة إليه فيما سبق أنه:

كلما توثقت العلاقة بيننا وبين الإيكولوجيا وتعرفنا إلى قوانينها وانسجمنا مع نواميسها فستكافئنا بالعيش في سلام وأمان في كنفها.

أهمية الوعي الإيكولوجي والعودة إلى الطبيعة:

الإطار النظري في هذا الشأن هام وعليه يمكن القول إنه:

١-لا يمكن لطبيعة المجتمع تأمين ديمومتها، إلا بعلاقات وثيقة مع البيئة التي هي ثمرة ملايين السنين والأمكنة المناسبة ولا يمكن لأي منظومة صناعية أن تقوم مقام البيئة بوصفها كياناً معجزاً للكون، لقد بلغت حركة المرور منذ الآن أبعادها الكارثية براً وبحراً وجواً وفضاءً، فالصناعة المعتمدة على وقود المستحاثات تُسمم المناخ والبيئة باستمرار، وثمن كل تلك الفواجع هو تراكم الربح لقرنين من الزمن. والسؤال هو: أكان هذا التراكم يستحق هذا الكم من الأضرار؟

ومثلما أن الأضرار الناجمة عن ذلك لم تتسبب بها مجموع الحروب الناشئة في التاريخ فإن الخسائر البشرية أيضاً لم تقدم بسبب أي نوع من الأحداث الأخرى، أكانت بفعل الانسان أم بفعل الطبيعة.

فلا يمكن لأي منظومة صناعية وزراعة هرمونية أن تقوم مقام البيئة بوصفها كياناً معجزاً للكون».(١٢)

٢- يجب العودة من المدنية إلى الأرض والزراعة وفق شعار الأرض والزراعة لأجل الوجود ومواجهة الفناء، ذلك أن رأس المال-الربح لا يوفر علاقات الصداقة والتكافل بين الصناعة من جهة، وبين الأرض والزراعة من جهة أخرى، بل يتخمها بالتناقضات المتراكمة كالجبال ويؤجج بينها العداء».

وهنا «يجب استيعاب نظرية الفوضى الرأسمالية المضادة لكل القيم المجتمعية والطبيعية والبيئية وتخطيها عبر تعزيز السلوكات الكومونالية والديمقراطية التي سلكتها الشعوب في المجتمعات البدائية الطبيعية (صديقة للطبيعة والبيئة وعدم الإضرار بها).

٣-تجاوز الأساليب القديمة في مناهضة أعداء الطبيعة والقيم المجتمعية بوضع أطر نظرية مرحلية واستراتيجية وتأسيس مجتمع منظم على أسس ديمقراطية إيكولوجية متحررة جنسوياً لا تتمحور حول التدول والسلطة، فمتطلبات الشعوب في الحرية والمساواة وطبيعة جميلة لن تتحقق بالحروب بل بالوقوف في وجه الحروب وليست برفع شعارات تنادي بالقومية أو السلطة التي تأخذ منحى إيديولوجياً تجريدياً، وفي نهاية المطاف لن تذهب أبعد من الانصهار في بوتقة النظام الرأسمالي أو تعزيزها».

وهذ الإطار النظري يوصلنا إلى أنه:

«لامناص من تطوير تنظيم المجتمع الديمقراطي على شكل شبكة اجتماعية واسعة الآفاق المتكونة من التنظيمات الإيكولوجية مروراً بالكومونات والمجالس ومنظمات المجتمع المدني وتأسيس الأحزاب المتمحورة حول السياسة الديمقراطية، ذلك أنه من العبث بناء المجتمع الديمقراطي الإيكولوجي دون تطوير هذه المؤسسات والأحزاب والتنظيمات».

ويمكننا القول إنه:

«لن تنجو أية تعبئة اجتماعية مفتقرة للوعي الإيكولوجي

من الانهيار والتردي (تجربة السوفيت)، الوعي الإيكولوجي هو وعي أيديولوجي أولي وهو أشبه بالجسر الرابط بين حدود الفلسفة والآفاق الأخلاقية».

والسياسة الهادفة إلى الخلاص من الأزمة العصرية لن تفضي إلى نظام اجتماعي صحيح ما لم تكن سياسته إيكولوجية تجاوز (مفهوم السلطة الأبوية وما تمخض عن أضرار بالبيئة).(١٣)

الحروب وتأثيراتها على الإيكولوجيا:

عندما نسمع أو نتلفظ بكلمة الحرب نتذكر أو تتراءى لنا مشاهد القتل والنهب والسلب والمجازر والجرحى والهجرة والتهجير والخراب. والأنكى من كل ذلك هو ما نتلمسه من الاستهداف المباشر للإيكولوجيا وتسخيرها لأصحاب الرؤوس الحامية لتشكل خطراً وجودياً كونياً.

فالحرب: هي نزاع بين الكيانات غير المنسجمة لهدف إعادة تنظيم الجغرافيا السياسية والاستيلاء عليها والحصول على النتائج المرجوة والمخطط لها كما هي تعبير عن السياسة بوسائل عنيفة وتَكون بتحالف «الراهب والتاجر وكل من يمتلك ويستخدم العنف (العسكر)»، وهو أوج الصراع بين قوى متعارضة حول الرغبات وتناطح الأقطاب والهيمنة، وقد ساهم اكتشاف النار والحديد والديناميت (البارود) والتكنولوجيا (ابتداءً من الحجر إلى السلاح النووي) في اندلاع الحروب وتطور أشكالها، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للمقومات الأساسية للبقاء واستمرارية الحياة، والحاجة للأسواق لصرف منتجات الشركات الرأسمالية بحجج ومبررات عديدة عبر تدخلات مباشرة تحت شعار الحرية والديمقراطية، ويُستغل اختلاف الأديان لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية عبر صراع الإيديولوجيات والمذاهب والطوائف والطبقات أيضاً.

لكن السؤال المطروح هو: لمصلحة من تندلع الحروب؟!

من يفكر ويتعمق في مفهوم السلطة الذي يتخذ من «الإنسان المركز» أساساً يرى أن لها مصلحة قصوى في إعلان الحروب وتصرف من أجل هذه الحروب ميزانيات ضخمة عبر شراء واختراع الأسلحة والأساطيل لقمع شعوبها وتسخير كل التكنولوجيا للاستيلاء على خيرات الشعوب من خلال السيطرة على البيئة والطبيعة عبر استخدام كل أدوات القمع والاستغلال، حتى أنهم وللحفاظ على سلطتهم قد كبّروا من شأن الحروب وعدّوها مقدسة وخلقوا آلهة للحرب وكبّروا من شأن القادة ومجّدوا فيهم وألّفوا الكثير من الأساطير والكتب والشعر خدمةً لمصالحهم.

وهذا يعني أن «تحليل ظاهرة الحرب لا ينسجم ولا يتوافق مع المجتمع البشري، لأنه لا يمكن النظر لأي حرب بأنها مباحة لأنها تعكس القوى التسلطية والطبقية الكلاسيكية» (عند قراءتنا للملحمة كلكامش نلاحظ أن محاربة كلكامش وأنكيدو لقائد قبيلة غابة الأرز «خامبابا»، كان بهدف قطع الأشجار ونهب خشب الغابة لبناء مدينة أوراك كونه الملك ويمثل السلطة، وحصل ذلك عندما تحالفا وقتلا قائد القبيلة معاً، وهذا التعبير الملحمي يوضّح الهدف الأساسي للحرب؛ وهو القضاء على الإنسان الأخلاقي والاستغلال والإضرار بالبيئة).

ما لم تكن بغرض الدفاع الاضطراري والمحتوم، فالحرب تتضمن السلب والنهب والاضطهاد وهي بطبيعتها تعني الاستيلاء والتسلط والقمع والدمار مهما أريد مواراتها بأقنعة مختلفة ويسودها الاعتقاد بالحق في تملك كل شيء بالفتح (على حساب البيئة والطبيعة والإنسان). تسخير كلكامش والمدينة خشب الغابة لبناء المدنية على حساب القبائل في المجتمع الطبيعي، فالحرب تعتبر من أفظع وأخطر السيئات والكوارث ولن تكون ذات معنى إلا في حال انعدام السبل والحلول المسالمة والمؤدية للحفاظ على الوجود والحرية والكرامة وتوطيدها».(١٤)

الحروب وتأثيراتها على الإيكولوجيا:

للحرب أساليب كثيرة تؤثر في الإيكولوجيا وتشكل زيادة على الضغط المطبق على النظام البيئي الطبيعي والسكان والقاطنين في الجبال وعلى حوافها والأرياف والقرى. وفي

هذه الحيثية أرى أن هناك أهمية لإعطاء أمثلة حول تأثيرات الحروب على البيئة الطبيعة والإنسان كونهما جزءاً من البيئة.

١–سياسة الأرض المحروقة:

في الطبيعة تشكل الحرائق بكافة أنواعها وأشكالها أحد مصادر تلوث الهواء بما تنفثه من أدخنة وغازات وجسيمات.

وسياسة الأرض المحروقة هي استراتيجية تقوم بها القوة العسكرية لأسباب سياسية توسعية لعدم استفادة الطرف المقابل من أي شيء تمت زراعته وبناؤه ولعدم استعمالها كمؤونة والتنقل والاتصالات والموارد الصناعية دون ضوابط أخلاقية إنسانية وطبيعية بالرغم من حظرها دولياً بموجب المادة ٥٤ لاتفاقية جنيف عام١٩٧٧.

وقد استخدمت سياسة الأرض المحروقة تاريخياً في الكثير من الحروب كما قرأنا في الموسوعة العالمية في حرق روما والحروب الروسية تجاه نابليون وألمانيا وكذلك استخدمه السكوثيون (قبائل رُحل) ضد الإمبراطورية الفارسية واستخدمه لاحقاً الفرس ضد الإسكندر المقدوني وكذلك استخدم في الحروب الغالية (الحروب الرومانية ضد القبائل الكلتية) واستخدم في الحروب الأوربية في ألمانيا وسويسرا واستخدمه الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان ضد الموالين لعلي بن أبي طالب بحرق المحاصيل والمنازل في الحجاز واليمن، بحسب ما رواه الطبري.

أرى أنه من الأهمية أن أسلط بعض الضوء على الأساليب القمعية التي مارستها بعض الدول في محاربة الشعوب واستخدام كافة أنواع الأسلحة لقمع تمرداتها وثوراتها وهذا ما سوف يساهم في فهمنا وإدراكنا لدور الحرب في الخلل الموجود الآن وعدم التوازن بين المجتمع والإيكولوجيا.

أ–تركيا والذهنية الأحادية في محاربة الكرد:

تشن تركيا منذ تأسيس جمهوريتها عام ١٩٢٣ حرب الإبادة ضد الشعب الكردي وحرقت من خلالها آلاف القرى والغابات واستخدام كافة أنواع الأسلحة بما فيها الكيماوية التي قتلت ودمرت البيئة والطبيعة (الإيكولوجيا) والإنسان على حساب الركود والانهيار الاقتصادي الذي تعيشها هذه الدولة ذات الذهنية الإقصائية المخالفة لقانون الطبيعة المعتمدة على الاختلاف والتعددية في كل شيء، فهي تتدخل في شؤون البلدان ك ليبيا وسوريا والعراق وتستخدم الأيديولوجية في ذلك وتدعم الجماعات ذات التوجه الديني الإخواني بعقلية توسعية وتحارب الشعب الكردي وحركته التحررية بكل السبل وتموّل هذه الحروب والتدخلات «ميزانية الدفاع لأنقرة تشكل أكبر بند من الميزانية مقارنة مع غيرها من القطاعات، إذ تبلغ (١٩,٧ مليار دولار إلى ٢٥ مليار) ١٣٪ من حجم الإنفاق، إضافة إلى الإنفاق بنشر السفن الحربية على البحر المتوسط وبحر إيجة. ومنذ ١٩٤٩ حتى ٢٠١٢ أنفقت تركيا على الأسلحة والقوات العسكرية مبالغ طائلة»(١٥) على حساب الاغتراب عن البيئة والإنسان والتصالح معهما.

من يقرأ التاريخ يتوصل إلى أن النظم الدولتية تعتاش على الحروب كأحد أساليب الهيمنة التوسعية، فتركيا تحارب الكرد وتتوسع على حساب الشعوب في المنطقة، وكذلك تفعل الولايات المتحدة الأمريكية في حروبها العالمية في أفغانستان والمنطقة بحجة محاربة الإرهاب، وكذلك تفعل روسيا في حروبها في القرم وأوكرانيا، والدول الأوروبية فعلت وتفعل ذلك في كل القارات.

وهذا يعني أن الدول والسلطات وعلى رأسها النظم الرأسمالية تعتاش على خلق الأزمات عن طريق إشعال الحروب ونقلها من مكان لآخر وبوسائل عدة بحسب مصالحها تارة عن طريق استخدام السلاح الفتاك وتارة بالوسائل البيولوجية والاقتصادية، وكل ذلك على حساب تخفيض الإعانات وخدمة أفراد المجتمع والحفاظ على التوازن البيئي كون الرأسمالية نظام أزمة، كما مر معنا.

وعند استطرادنا الحالة والتجربة الكردية نرى بوضوح أن

الكرد ونتيجة الظلم المطبق ضدهم اضطروا إلى الالتجاء للجبال واحتموا بها وبطبيعتها وبأشجارها وسكنوا فيها ضمن جغرافية وطنهم كردستان مع التلاحم والعيش مع السكان للاختباء والتمهيد لتصعيد المقاومة والنضال في سبيل استرداد حقوقهم المسلوبة من النظم الحاكمة والمحتلة لأراضيها فكانت الدول المحتلة لكردستان تلجأ إلى استخدام شتى أنواع الأسلحة والأساليب لإبادتهم كسياسة الأرض المحروقة (وإبادة البيئة والبشر والحجر) واستخدام الأسلحة الكيماوية ضدهم في قمع غالبية المقاومات والثورات الكردية كـ مجزرة كليه زيلان قُتل فيها ١٥ ألف كردي في عام ١٩٣٠، وثورة ديرسم عام ١٩٣٧-١٩٣٨ فقد قتل أكثر من ٤٠ ألف مواطن كردي نتيجة تلك السياسة، ومجزرة حلبجة التي قام بها نظام صدام حسين في العراق عام ١٩٨٨ بإبادة كل شيء في المدينة عبر استخدام السلاح الكيماوي فقتل أكثر من ٥ آلاف شخص وما زالت تأثيرات استخدام السلاح الكيماوي في هذه المجزرة موجودة حتى الآن، ويستخدم الجيش التركي بين الفينة والأخرى هذه الأسلحة الكيماوية آلاف المرات ضد المقاتلين الكرد دون رادع إنساني حقوقي ودولي.

وهذا ما شاهدناه ونشاهده مؤخراً ما يقوم به الجيش التركي ومرتزقته في مدينة عفرين المحتلة، مدينة الزيتون والسلام، من خلال استهداف وتهجير سكانها وقطع أشجارها وحرقها، وما هذا إلا استمرار لعقلية استهداف الطبيعة والإنسان.

ب- حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الفيتنامي:

«الحرب التي شنها الجيش الأمريكي على فيتنام من ١٩٥٥حتى ١٩٧٣ والتي أسفرت عن مقتل أكثر من أربعة ملايين مواطن فيتنامي، استُخدمت فيها كافة صنوف الأسلحة منها أكثر من ٢٠ مليون غالون من مبيدات الأعشاب، رُشّت من أجل إزالة الغابات وإيقاف نموها على طول حدود المواقع العسكرية والقضاء على المحاصيل للفيتناميين».(١٦)

إنّ هذه السياسة التي استخدمتها أمريكا لأهداف سياسية وعسكرية «أثرت ودمرت البيئة وأدت إلى عدم تجدد النباتات لشدة تأثير المبيدات وهذا ما أثر على الحياة البرية أيضاً فقد انقرضت عدة أنواع من الطيور والثدييات من تلك المنطقة».

«فمبيدات الأعشاب التي تستخدم كوسيلة حرب، ناهيك عن الأرقام الفلكية من القنابل المتنوعة والصواريخ المدمرة والحارقة وغير ذلك، وكان من آثار ذلك علاوة على إتلاف الغطاء النباتي، تآكل التربة وموت أعداد هائلة من الأحياء البرية ولم تسلم الأحياء المائية من ذلك عندما ينسكب النفط في البحار والخلجان، أما تأثيرات تلك النشاطات العسكرية على تلويث الهواء والماء فغنية عن التعريف. فالنشاطات العسكرية بحاجة إلى مساحات كبيرة من الأراضي لإيواء الجيوش وتدريبها ويبلغ معدل استهلاكها ٦٪ من نفط العالم بالإضافة إلى موارد معدنية كبيرة، ولا ننسى الإشارة إلى ملايين الألغام الأرضية التي تركتها وتتركها تلك النشاطات العسكرية في الأرض، وما لذلك من آثار مدمرة».(١٧)

جـ – الحرب القبلية في رواندا:

قامت هذه الحرب بين قبيلتي هوتو وتوتسي عام ١٩٩٤ قُتل فيها ٨٠٠ ألف شخص وخلقت هجرة جماعية مليونية إلى دول الجوار كالكونغو وتنزانيا، وهذا ما أثر على النظام البيئي المحيط بشدة فقد أزيلت الغابات من أجل توفير الحطب لبناء الملاجئ ولتشكيل مواقد الطهي وهذا ما شكل تهديداً على الموارد الطبيعية.

كذلك «استخدمت في الحرب العالمية الثانية تقنية الطيران لإلقاء القنابل على مواقع العدو وهذا ما أدى إلى نتائج مأساوية بحق الطبيعة من التلوث الضوضائي (السمعي) وكذلك جلب الأعشاب الضارة والأنواع المستنبتة إلى النظم البيئية للجزيرة المحيطة عن طريق مهابط الطائرات المستخدمة للتزويد بالوقود.

كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلة ذرية

فوق مدينة هيروشيما في اليابان عام ١٩٤٥ أسفرت عن إبادة ٧٠ ألف ياباني خلال ٩ ثوانٍ، ووصلت درجة الحرارة أثناء الانفجار إلى ٣٠٠ ألف درجة، والقنبلة الثانية ألقتها نفس الدولة على مدينة ناغازكي الصناعية اليابانية بعد ٣ أيام وأسفرت عن إبادة ٣٥ ألف شخص على الفور، فقد وصلت درجة الحرارة إلى ٧٢٠٠ درجة ومع ارتفاع درجة الحرارة دُمرت جميع النباتات والحيوانات إلى جانب البنية التحتية والحياة البشرية في منطقة تأثير التفجير فدُمرت الأشجار والمباني على طول مسار الانفجار.

الغابات في أوربا واجهت نفس المصير خلال تلك الحرب، فقُطعت أخشاب أشجارها لإخلاء الطريق للقتال وتعرضت الغابات المدمرة في مناطق القتال للاستغلال».

واستخدمت ألمانيا أيضاً غاز الخردل والكلور التي خلقت أضرار وتسمم الأراضي الزراعية في ساحات القتال ودفن براميل كيماوية في قاع المحيطات للتخلص منها عبر حاويات معدنية فتضررت النظم البيئية البحرية أيضاً خلال تلك الحرب، وما زالت تستخدم هذه الحاويات في بعض الأماكن وهناك تسرب النفط إلى الماء من حطام السفن خلال هذه الحرب وما زالت مستمرة».(١٨)

ما أردنا أن نظهره في هذه الأمثلة هو أن:

الحروب بأشكالها الكلاسيكية والمعاصرة لها دور رئيسي في انخفاض أعداد البشر والأحياء البرية بشكل خاص إضافة لما هو موجود من العناصر البيئية داخل المتنزهات والمناطق المحمية في كل العالم وأن نلمح أن إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سوف يلعب دوراً رئيسياً في إعادة الأمور إلى نصابها ولو نسبياً.

٢-الحروب البيولوجية:

هي الحروب الجرثومية والميكروبية والتي «تستخدم بشكل مدروس ومتعمد عن طريق الجراثيم أو الفيروسات أو كائنات حية دقيقة وسمومها، ويؤدي ذلك إلى نشر الأوبئة بين البشر والحيوانات والنباتات وسُبل مقاومة هذه الأوبئة ومسبباتها. وهذه الحروب لها تاريخ غارق في القدم كتسميم مياه الشرب والنبيذ والمأكولات وإلغاء جثث المصابين بالأوبئة في معسكرات الأعداء ويستخدم ذلك لتدمير المحاصيل والغابات. ويستخدم وسائل كثيرة كالجلد والمشروبات والمأكل، استخدام السفن والقنابل والمدافع والصواريخ. وهذه الحروب لا يمكن ضبطها بسهولة وهي أخطر من أسلحة الدمار الشامل».(١٩)

٣-الحروب الإيكولوجية وتبعاتها:

إنَّ استخدام الفحم الكربوني (نتيجة نقص النفط بسبب الحرب وأنانية السلطة والهيمنة والربح) يشكل تهديداً غير مسبوق بانهيار مُناخي بسبب ارتفاع لدرجات الحرارة في منطقة القطب الشمالي، بحسب صحيفة الغارديان ١٥ حزيران ٢٠٢٢ فإنّ «زيادة غير عادية لارتفاع درجات الحرارة في منطقة القطب الشمالي قد تصل إلى سبع مرات أسرع من المتوسط العالمي»، وهذا يعني ذوبان مساحات واسعة وشاسعة من جبال الثلج الذي سيؤدي إلى تعميق ظاهرة النحر (مزيد من البحر) على حساب البر والتهديد باختفاء مزيد من المدن الساحلية حول العالم (وما مبادرة النظم الرأسمالية بمحاولة إيجاد حلول لأزماتها وسياستها الربحية التي لا تعرف حدوداً وعلى حساب الطبيعة والإنسان، فقد باتت تهددهم نتيجة التجارب التي يجريها علماؤها).

إضافة لظاهرة النحر هناك المساحات الزراعية وقلة الإنتاج العالمي من الحبوب كمادة أساسية (استخدمت كما ذكرنا كحرب اقتصادية).

فالتأثيرات التي تخلفها الحروب بأشكالها المتعددة على الإيكولوجيا:

وفي سرد بسيط لما تعانيها بعض البلدان نلاحظ أنه في باكستان يتفشى وباء الكوليرا وتنتشر الحرائق في الغابات، ما يجعل التطورات المناخية عنصراً هاماً في مسيرة الحياة اليومية، ومع تعطل وصول سفن الحبوب التقليدية من أوكرانيا تحديداً تصبح مخاطر الأزمة الغذائية مخيفة في هذا البلد.

كذلك بنغلادش حيث تسببت الفيضانات في تقطع السبل

بملايين الأشخاص، وكارثة نقص الغذاء شملت الهند أيضاً أكبر دولة موردة للحبوب، فانخفاض محصول القمح أثر ويؤثر على ملايين من الناس هناك، فمع الطقس السيئ تراجع محصول القمح ٣,٥ بالمئة فخفضت حكومة الهند صادراتها من القمح».(٢٠)

فالحروب عامة والمناخية منها خاصة آتية من حرب الربح الأعظمي والسياسة اللاأخلاقية تجاه الطبيعة بهدف خلق المجتمع اللاطبيعي واللاعقلاني والتي لها تأثيراتها الكبيرة.

التلوث بالأسلحة والغازات الكيماوية وتأثيراتها على البيئة:

«لا يقتصر تأثير الأسلحة الكيماوية المستخدمة في الحروب على الإنسان (الجينوسيد والتشويه الجيني) فقط كما حصل ذلك في الحرب العالمية الثانية من قبل أمريكا ضد مدينتي هيروشيما وناغازاكي في اليابان كما ذكرنا، أو مدينة حلبجة في إقليم كردستان واستخدمها آلاف المرات (أنواع متعددة) ضد مقاتلي قوات حماية الشعب HPGفي كردستان، بل يمتد أثرها إلى تلويث الهواء والتربة والنبات والحيوان وبالتالي كل عناصر البيئة وبالتالي يؤثر على الإنسان لتقتله أو تهجره، إن هو سلم منها في المرة الأولى ويتعدى تأثيرها إلى أجيال وأجيال، وتشتمل الأسلحة الكيماوية على أنواع عديدة منها:

١-غازات الأعصاب (مثل الزاين).
٢-غازات الدم (مثل حامض الهيدروسيانيك).
٣-الغازات الكيماوية (مثل الخردل الحارق).
٤ -الغازات الخانقة (مثل الفوسجين).
٥-الغازات المقيئة (مثل الأدمسيت).
٦-الغازات المسيلة للدموع (مثل الكلور واسيتوفيتون).
٧- غازات الهلوسة (مثل L.S-D).

وهذه الغازات إما أن تكون قاتلة مباشرة أو مزعجة أو شالّة للقدرة والحركة وتختلف من حيث مدة بقائها في البيئة، ففي حين تستمر غازات الأعصاب والغازات الكاوية من ١٢ ساعة إلى عدة أيام، نجد أنواعاً أخرى لا تدوم إلا دقائق أو بعض ساعات».(٢١)

بعد كل ما ذكرناه عن الحروب وتأثيراتها نلاحظ أنه:

بعد أن تضع الحروب أوزارها يتبين للجميع مدى تأثير الحروب على الإنسان والبيئة والخسائر التي تكبدتها جراء الحروب التي تُقام تحت عناوين وعقائد دوغمائية وأيديولوجيات دينية وقوموية ... وباستخدام سيئ ومنحرف للمبادئ والمفاهيم الأخلاقية كالحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان وإخراج كل هذه القيم من سياقها.

حتى بعد الانتهاء من الحروب تبقى آثارها باقية (تأثير الحرب الفيتنامية على الجنود الأمريكيين وسميت بعقدة فيتنام) على كل الصعد سواءٌ كانت روحية ونفسية أم مادية، فالكوارث الناتجة عن كل هذه الحروب باتت واضحة.

«التغيرات البيئية الناتجة عن الحروب تتفاقم بشكل كبير كما يظهر ذلك جلياً في بلدان كثيرة، فكلما زادت حدة العنف أثر بشكل أكبر على مستوى ندرة الموارد خاصة وفي إحصائيات دولية عن النزاعات المسلحة من عام ١٩٥٠ حتى ٢٠٠٠ وفي بؤر غنية بالتنوع البيولوجي أدى إلى تعرض التوازن البيئي الدقيق للخطر».

إن نسبة ٤٠٪ من النزاعات المسلحة الداخلية التي وقعت في الستين عاماً الماضية تتصل بالموارد الطبيعية، وإذا كانت الحرب تنطوي على قدر معين من الضرر البيئي الملازم لها، فلا يجوز أن يكون الضرر مطلقاً بلا حدود، وأن المسؤولية تقع على جميع أطراف النزاع المسلح في اتخاذ إجراءات لحماية البيئة وقت الحرب».(٢٢)

ومن المفيد ذكر الأضرار المباشرة للحروب المتعددة خاصة في الأماكن السكنية سواءٌ في المدن أو الأرياف كالدمار الذي يُلحق بالبنية التحتية في مناطق سكنية كتعطيل خدمات المياه أو الصرف الصحي أو الكهرباء وتلوث المياه والتربة والأرض وإطلاق الملوثات في الهواء نتيجة المواد التي تصنع منها القذائف والمتفجرات والتي تلوث

كل شيء تقريباً كما مر معنا وبالتالي التأثير واضح على كل الحياة البشرية والبيئية حتى يحصل تغيير في المناخ جراء التدمير الهائل بحرق الغابات وإتلاف المنشآت النفطية أو المنشآت الصناعية الكبيرة وأثر ذلك على شكل الإدارات والهياكل الأساسية من التدهور البيئي.

الحروب المدنية والصناعوية –الأزمة المعاشة والحلول الإيكولوجية:

«الحروب والنهب والسلب والدمار والزيادات والاحتكارات والضرائب والأتاوات تعتبر علامات رئيسية لتصاعد المدنية ويجب نعتها بالبربرية الحقيقية بدلاً من تسمية المجتمعات الطبيعية والزراعية» بذلك إضافة إلى الدمار المستمر للقرى والمدن وقتل ملايين البشر وإخضاع سواد المجتمع لنظام الاستقلال؛ كل ذلك ليس ضرورة طبيعية من ضرورات نظام الطبيعة الاجتماعية، وهذا هو المقصود بالحالة الشاذة لنظام المدنية وتطورها خلال الخمسة آلاف سنة المنصرمة. وانفجار الكوارث الإيكولوجية في عصر الرأسمالية التي انتعشت المدنية فيها أقصاها هو برهان قاطع لا يقبل التصفين (التفكير بعمق) فيها بشأن حقيقة هذا الانحراف، بينما الطبيعة الاجتماعية لم تُسفر عن كوارث كهذه في غضون حياتها الممتدة إلى ثلاثة ملايين عام على وجه التقريب. فتناغم المجتمع والبيئة كان يغذي بعضها بعضاً أما الأزمات الإيكولوجية المتفجرة في تاريخ المدنية الوجيز فمرتبطة بمضمونها الهدام الهادف إلى الربح».

أما في «عصر الأزمة الإيكولوجية العارمة فالصناعوية والتصنيع والحداثوية المعتمدان على محروقات المستحاثات، عاملان أوليان في هذا التعيين، فضلاً عن أن استخدام محروقات المستحاثات في السيارات أدى بشكل غير مباشر إلى الكوارث التي تسببت بها حوادث السير والتي بدورها أسفرت عن سلسلة متصلة من الدمار. وهكذا تتحول الكوارث البيئية إلى نكبات اجتماعية وتتحول هذه الأخيرة بدورها إلى بيئة مرة أخرى».

هنا «يتبين بسطوع كاف أن الذكاء التحليلي ذكاء أعمى وتدميري تماماً بالنسبة للذكاء العاطفي الوحيد الذي تتسم به البيئة».(٢٣)

مما سبق يتبيّن لنا أن:

«البيئة لم تعد تطيق تحمل ظاهرتي التضخم السكاني وتعاظم المدينة اللتين تسارعتا بإفراط مع تحول المدنية والطبقة الوسطى إلى بؤر للسلطة، وفي حال استمرار هذه الأزمة فسوف يصل الانهيار أبعاداً لا تطاق.

فقد ظهرت جلياً نتائج الحرب العالمية الأولى والثانية وما تمخض أثناء الحرب الباردة من الثورات التحررية واستقلال البلدان وحروب وثورات التحرر الوطنية وحرب الخليج الأولى والثانية وغزو العراق والهجمات الشرسة للأنظمة التسلطية على الكرد في المنطقة من مجازر وحرق القرى والغابات. لقد حصلت تصدعات وارتجاجات وتهيجات في العالم قاطبةً وحصلت تغيرات في كل الاتجاهات والمسائل، فالحمم البركانية التي تقذفها تناقضات النظام الداخلية وتزايد حرارتها وانعكاسات ذلك على الشعوب من التعارك والكفاح مع مشاكل البيئة والبطالة والمجاعة والتعليم ومشاكل الصحة، وهذا ما يشغل كل شريحة اجتماعية.

المستنتج من هذه الحروب هو أنه لا يمكن صياغة وتطبيق الحلول الدائمة والراسخة والميدانية تجاه الرأسمالية وأعداء البيئة والطبيعة والمجتمع عامةً إلا بتحويل سلوكيات الشعوب الديمقراطية إلى نظم ديمقراطية شاملة، ولا يمكن بلوغ النظام الديمقراطي البيئي سوى بتحرر الدمقرطة والديمقراطية من عدوى التدول إذ إن أحد الأمراض الأساسية هو مفهوم التدول ولابد من تجاوزها بسلوكات ووعي مجتمعي راق».(٢٤)

الرؤية الأوجلانية وحل الزراعة والصناعة الإيكولوجية:

طرح المفكر عبد الله أوجلان رؤيته في الحل الإيكولوجي في معتقله بجزيرة إمرالي ابتداءً من عام ٢٠٠٣ من خلال طرحه للصناعة الإيكولوجية كبديل للصناعوية الرأسمالية،

وتعتبر الصناعة الإيكولوجية ثالث عامل حل رئيسي لنظريته في العصرانية الديمقراطية (بعد الأمة الديمقراطية والاقتصاد الكومونالي) ضد الصناعوية الرأسمالية التي حوّلت المجتمع المفعم بالحيوية والعواطف إلى روبوت (إنسان آلي) وإحالة الآلات الميكانيكية إلى المفيدة. ولإعادة الحيوية إلى المجتمع لا بد من كبح لجام الصناعوية، ونزوع الرأسمالية إلى بلوغ أقاصي الصناعوية يعد جانبها هذا أشد فتكاً من الحرب.

حيث بات العالم منذ الآن على عتبة التحول إلى أسير بين الوسائل الافتراضية والمدن المنقطعة عن البيئة الطبيعية، والصناعوية هي ما يمكن من تضخم المدن بالطراز السرطاني، لقد صارت المدن وحوشاً تبتلع كوكبنا ومؤشراً كبيراً للمرض مع تزايد التضخم السكاني لمستوى كبير.

-فالإختراعات الرأسمالية في المدن من المواصلات والحوادث التي تتمخض عنها تتجاوز أحياناً إحصائيات الحروب إضافة إلى تسببها بتلويث الجو والضجيج وحتى تعريض جسد (فيزياء) الإنسان للضمور والتقزم.

- فوسائل التقنية الرأسمالية المقروءة والمسموعة والمرئية والتي خلقت مجتمعاً افتراضياً أدمن عليه الإنسان لصالح الرأسمالية الصناعوية بعدما قطعت روابطها مع الحقيقة، ويطرح البديل في استثمار ومحاربة الطبيعة التي تكمن في الطاقة البديلة الصديقة للبيئة وكيف تستغل الإيكولوجي.

ويشير أيضاً إلا أنه يجب أن يكون «سقف الصناعة مستنداً إلى حدود الإيكولوجيا وحدود تأمين الاحتياجات الأولية، أي لا يمكنه تخطي هذين الحدين، الصناعة التي ستظهر للوسط في هذه الحالة هي صناعة إيكولوجية، فالصناعة اللاإيكولوجية صناعة لااقتصادية والصناعة التي تقطع أو إحداهما من الإيكولوجيا، لا تختلف البتة عن وحش آلي يبيد البيئة من خلال النهش فيها دون توقف». كما «يجب مراعاة الاقتصاد الإيكولوجي والصناعة الإيكولوجية في جميع النشاطات الاجتماعية، بناء عليه فالمشاريع التي ستعد بهدف إعادة إعمار البيئة وإنعاش الزراعة وتحويل القرية إلى ساحة حياة تتميز بالبيئة الأكثر صحة وسلامة كلها مشاريع قادرة بمفردها على القضاء على كل ظواهر البطالة والفقر، فالبطالة مناقضة لطبيعة الإنسان إلا بيد العنف البشري (كالحروب وتعطيب عضو أو أعضاء إنتاجية رئيسية).

تُعد الصناعة الإيكولوجية أحد أبعاد العصرانية الديمقراطية والثورة المنهجة والبنيوية إزاء المفاهيم المنحرفة وتطبيقاتها، فالحديث عن الاقتصاد فيما يتعلق بنشاط مضاد للاقتصاد جوهرياً هو التناقض بعينه، والسبيل الوحيد للخلاص من هذا التناقض هو اقتصاد المجموعات الإيكولوجية؛ إذ إنّ بإمكان الآلاف منها تنظيم ذاتها لمكونات اقتصادية حسب شروط المجتمع الإيكولوجي.

أما الأراضي الزراعية المفتقرة لخاصيتها كوحدة في الزراعة نتيجة اقتسامها على التوالي بين العوائل فإعادة تنظيمها باتت قضية ملحة منذ زمن بعيد مع مراعاة مبدأ الصناعة الإيكولوجية وتأسيس المجموعات الإيكولوجية في الزراعة هو أحد المبادئ الاقتصادية الأكثر أساساً في العصرانية الديمقراطية».(٢٥)

الخلاصة كامنة في عودة الإنسان إلى الطبيعة

إن ما وصلت إليه الأوضاع في القرن الواحد والعشرين يصيب الإنسان بالدهشة والألم تجاهها؛ فالدهشة لأن الإنسان قد نسي أو تناسى بفعل الثقافة الاستهلاكية للحداثة الرأسمالية أنه عنصر مكمّل لعناصر البيئة، فاعتبرها مخزناً ضخماً للخيرات والثروات، وراح يستغل ما بها من إمكانات، دون وعي بيئي لوضع خطة لترشيد تلك الاستخدامات وكأن همه هو الاستمتاع بهذه الموارد والخيرات وقضاء حاجاته الآنية بصورة فردية أنانية، دون التفات إلى المستقبل».

أما الألم بفعل الإنسان فقد عاث في الأرض (بيئة الحياة الكبرى) فساداً وخلّف بممارساته غير الرشيدة، مشكلات

بيئية كبيرة (نتيجة أنانيته وحبه للسلطة والتراتيبية ونهب الخيرات لنفسه ولفئته الحاكمة بسبب جشعه المفرط والفظ) فلم يعد علاج هذه المشكلات أمراً هيناً، ويتطلب بالتأكيد جهداً كبيراً ومشاركة مجتمعية شاملة.

إضافة إلى مشكلة التكاثر السكاني المتزايد وهذه بحاجة إلى حلول عاجلة وتضافر الجهود ووضع وسائل وسبل قيّمة واستراتيجية لها بمتابعة وتوجيهات إدارة مجتمعية تمتلك رؤى واضحة ومخطَّطة، ومشاركة شرائح المجتمع في البناء والوعي الإيجابي لزراعة وصناعة إيكولوجية، أي ما يخدم الإنسان والبيئة والطبيعة يتضمن العدل في التوزيع بين أفراد المجتمع، وعقداً اجتماعياً رصيناً ونقياً من الشوائب والفاسدين.

ويمكن إبداء بعض الرؤى للوقوف في وجه الهجمات التي تستهدف البيئة كبنية توعوية نظرية من خلال عدة نقاط:

١-توعية وتثقيف الأفراد لخلق فرد واعٍ وحر يستوعب ويدرك أهمية الطبيعة والبيئة، وهذ ما سيساهم في وعي الإنسان وإدراكه للكون والطبيعة.

٢-مواجهة وتعرية الأيديولوجيات التي تدعو إلى العنف في التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وطرح براديغمائيات تدعو إلى السلم كما طرح مفاهيم الساتياغراها في الهند ومفاهيم مارتن لوثر كينغ في أمريكا وقراءة مانيفستو الحضارة الديمقراطية للمفكر وعالم الاجتماع عبد الله أوجلان وأفكار موراي بوكتشين حول إيكولوجيا الحرية؛ وجميعهم دعاة لبناء مجتمع سياسي -أخلاقي -إيكولوجي، عبر التوزيع العادل للثروة التي تنتجها الطبيعة كالمياه والثروات الباطنية الأخرى في مواجهة حرب المياه، حرب الطاقة والغذاء.

٣-امتلاك أدوات الدفاع، وأولها التحلي بمسؤولية البحث عن الحقيقة والحرية التي تحمّل مسؤولية للإنسان والتوصل إلى نتيجة أننا بحاجة إلى الطبيعة (كونها الأشمل) وإبرام عقد طبيعي مع الإيكولوجيا كما الحاجة لعقد اجتماعي مع السلطة، (وهنا يظهر لدينا أن هناك اختلافاً ما بين العقد الطبيعي للإيكولوجيا والعقد الاجتماعي للمجتمع).

٤-تفعيل وإثارة ونشر ثقافة العمل الكدحي والاقتصادي المجتمعي وتشجيع الزراعة والصناعة الإيكولوجية عبر تفعيل الكومونات ومجالس الأحياء والمدن وبذلك يتم إضعاف النظم الاستغلالية.

٥-مواجهة الصناعوية واحتكاراتها اللوياثانية، عبر دعوة المؤسسات المحلية والدولية للقيام بمسؤوليتهم الأخلاقية والإنسانية وتشجيع التقنيات الصديقة للبيئة.

نعتقد أن هذه النقاط سوف تكون مساهمة في الكشف عن الخطر المحدق بالإيكولوجيا وهو الصناعوية وتقنياتها التي تحولت إلى أدوات دمار مسلطة على العالم أجمع بما فيها (النباتات والحيوانات).

«فالصناعوية تبتلع الإنسان إيكولوجياً باعتباره كائناً حياً لا يمكنه إلا أن يوجد في بيئته المجتمعية، التي تُشكِّل المجتمع، والمجتمع لا يبقى مجتمعاً ما لم يكن صديقاً وجزءاً من الطبيعة والإيكولوجيا.

فالصناعة غير الإيكولوجية هي أداة لتدمير المجتمع. وبقدر ما تَكون الرأسمالية والدولة القومية الصناعية ضرورة للعصرانية الديمقراطية، بقدر ما تساهم في تمكين وجود المجتمع وتعزيز أركانه الأخلاقية والسياسية والرقي به ديمقراطياً واقتصادياً.

فالدور الذي تؤديه الصناعوية في توفير الربح الأعظم وهو العلة الكامنة وراء كافة القضايا الاجتماعية والوطنية الراهنة وهي السبب الوحيد لقضايا البيئة».(٢٦)

فهذا النظام لا يتسبب فقط في الحروب والظلم والاستغلال والفقر والبطالة واضطهاد المرأة وعبوديتها بل ويخرب البيئة أيضاً ويهدد مستقبل البشرية أيضاً.

ولكي تتخلص البشرية من كل هذه المشاكل والأخطار لا بد لها من التخلص من هذا النظام الرأسمالي الذي وصل إلى النهاية وإلى طريق مسدود.

فالنتيجة الإيكولوجية هي الحاجة الأولى والحقيقية للمشاكل الموجودة في كل الكرة الأرضية.

المصادر والمراجع:

١- ماذا تعني الإيكولوجيا – أكاديمية خان ٢٠٢١
٢- المجتمع صانع التلوث قضايا بيئية – إبراهيم خليفة ١٩٨٣
٣- كتاب الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية)- أ.د. راتب السعود ٢٠٠٤
٤- مرافعة «الدفاع عن شعب»-عبد الله أوجلان
٥- مانيفستو الحضارة الديمقراطية- سوسيولوجيا الحرية – عبد الله أوجلان، المجلد الثالث
٦- كتاب الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية)- أ.د. راتب السعود ٢٠٠٤
٧- مانيفستو الحضارة الديمقراطية- سوسيولوجيا الحرية – عبد الله أوجلان المجلد الثالث
٨- كتاب الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية)- أ.د. راتب السعود ٢٠٠٤
٩- مانيفستو الحضارة الديمقراطية- سوسيولوجيا الحرية – عبد الله أوجلان المجلد الثالث
١٠- مرافعة «الدفاع عن شعب»-عبد الله أوجلان
١١- (الإنسان والطبيعة نغمة واحدة -جمعية التجديد)
١٢- مانيفستو الحضارة الديمقراطية- سوسيولوجيا الحرية – عبد الله أوجلان المجلد الثالث
١٣- مرافعة «الدفاع عن شعب»-عبد الله أوجلان.
١٤- مرافعة «الدفاع عن شعب»-عبد الله أوجلان+ مانيفستو الحضارة الديمقراطية (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية) المجلد الخامس-عبد الله أوجلان.
١٥- موقع سكاي نيوز الأخباري.
١٦- الموسوعة العالمية وكيبيديا
١٧- كتاب الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية)- أ.د. راتب السعود ٢٠٠٤
١٨- الموسوعة العالمية وكيبيديا
١٩-الموسوعة السياسية -المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٠
٢٠- موقع العين الإلكتروني ٢٠٢٢
٢١- كتاب الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية)- أ.د. راتب السعود ٢٠٠٤
- ٢٢-تقرير المبادئ التوجيهية حول البيئة ٢٠٠٩.
٢٣- مانيفستو الحضارة الديمقراطية- سوسيولوجيا الحرية – عبد الله أوجلان المجلد الثالث
٢٤- مرافعة «الدفاع عن شعب»-عبد الله أوجلان.
٢٥- مانيفستو الحضارة الديمقراطية- سوسيولوجيا الحرية – عبد الله أوجلان المجلد الثالث
٢٦- مانيفستو الحضارة الديمقراطية (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية) المجلد الخامس-عبد الله أوجلان.

الأيكولوجيا والثقافة

الإيكولوجيا تهتم بدراسة الحياة والعلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وبيئاتهم الطبيعية، حيث تعرف الإيكولوجيا الثقافية بوجود اختلافات جوهرية بين ثقافات ناجمة عن العمليات التكيفية الخاصة التي يتفاعل المجتمع بمقتضاها مع بيئته. وإن رؤية الإيكولوجيا الثقافية للإنسان هي في شبكة الحياة التي تتألف من الحقائق الطبيعية والثقافية.

أديب الحاصود

الوعي والفكر المرن من سمات الإنسان الحر، وعند الحديث عن الإنسان الحر فمن المنطق أيضا أن يتم التطرق والحديث عن المجتمعات الحرة.

والوعي والانفتاح هما ممهدان للوصول إلى الحقيقة التي سعت المؤسسات الايديولوجية الدولتية إلى تشويهها باسم العلم والمعرفة، ومن أهم المصطلحات التي تعرضت إلى قدر كبير من التشويه والتحريف مصطلحي الثقافة والإيكولوجية.

فالثقافة تعتبر المشكّل الأبرز في أي بنية اجتماعية مادياً ومعنوياً، وعناصرها اللغة والدين والعادات الاجتماعية المتنوعة ومن القصور بمكان حصرها في بعض المنتجات الأدبية والفنية ونستطيع القول بأن الثقافة هي الحالة الوجودية لأي مجتمع، وهذا ما أكده المفكر والفيلسوف عبد الله أوجلان. أما بخصوص الإيكولوجية فهي مصطلح شامل تتحدد فيه العلاقة ما بين الإنسان وبيئته على كافة الصعد والمستويات.

بداية وقبل البحث يجب أن نتطرق لبعض الرؤى بخصوص مفهوم ومعنى مصطلحي الإيكولوجية والثقافة، كما يجب أن نتطرق للبحث في الإيكولوجية الثقافية والنظم الإيكولوجية والنظم البيئية، وكيف تعامل معها علم الاجتماع، كما يجب أن نحدد المشاكل التي تعترض هذه المفاهيم وطرق الحل، وذلك لكي نتمكن من الوصول للغاية من هذا البحث،

وهي التوفيق بين الإيكولوجية والثقافة، وتسليط الضوء على العلاقة التي تربطهما، وكيف أن للثقافة الدور الأبرز في الإيكولوجيا.

مفهوم الإيكولوجية:

علم البيئة أو البيئيَّات في اليونانية: οἶκος، «المنزل» أو «البيئة» -λογία، والتي تعني «دراسة»، هو فرع من فروع علم الأحياء الذي يدرس التفاعلات بين الكائنات الحية وبيئتها الفيزيائية الحيوية، والتي تشمل كلًا من الكائنات الحية والمكونات غير الحية.

وتعني «إيكولوجيا» في علم الحياة، العلاقات المتبادلة بين الكائنات العضوية وبيئتها الطبيعية. ويجب التمييز بين – الإيكولوجيا الثقافية من ناحية، والإيكولوجيا الاجتماعية الإيكولوجيا البشرية – من ناحية أخرى. لأنها — على حد تعبير– ستيوارد — تحاول «تفسير أصول الملامح والأنماط الثقافية الخاصة التي تميز مناطق ثقافية مختلفة». وهي لا تسعى إلى «استخلاص مبادئ عامة يمكن تطبيقها على أي موقف بيئي ثقافي».

كما عرفها الباحث والمفكر والفيلسوف عبد الله أوجلان في بحثه الدفاع عن الشعب، الفصل الثاني العودة إلى الإيكولوجيا الاجتماعية.

«يُقصَد بالإيكولوجية هو الطبيعة الفيزيائية والبيولوجية بين التكون الفيزيائي والتكون البيولوجي للكوكب الأرضي».

يجب الإدراك أنه كلما تطور الاغتراب عن الإنسان بسبب التحكم والتسلط القائم داخل المجتمع، كلما قاد ذلك إلى الاغتراب عن الطبيعة أيضاً، وبشكل متداخل. فالمجتمع في مضمونه هو ظاهرة أيكولوجية.

كما أن فلسفة علم البيئة (الفلسفة الإيكولوجية) هي فلسفة ترى البشرية بوصفها واحدة مع الطبيعة، وكجزء لا يتجزأ من سيرورة التطور التي تمضي بالكون قُدُماً من المادة الجامدة إلى الحياة، إلى الوعي، وفي المآل إلى الإلهي.

إذاً إن المفهوم الذي يشغل من الفلسفة الإيكولوجية مركزَها هو «العالَم كحَرَم». وهذا المفهوم بمثابة بديل عن الرؤية النيوتنية «للعالم كآلة». هذه النظرة الجديدة إلى العالم تشدّد على الطبيعة الفريدة، النفيسة، والقدسية لكوكبنا. وجميع المبادئ الأخرى للفلسفة الإيكولوجية مشتقة من هذا المبدأ.

وحيث أن الكثير من الابحاث يتم الخلط فيها بين مفهومي النظام البيئي والنظام الإيكولوجي، فإنه يتوجب ويتحتم علينا التركيز على التفريق بينها من عدة نواحي.

ويكمن الفرق بين النظام البيئي والنظام الإيكولوجي في عدة أمور ونواحي، حيث تصف البيئة والنظام الإيكولوجي العلاقة بين العوامل الأحيائية وغير الأحيائية في النظام البيئي ، والبيئة هي دراسة النظم الإيكولوجية ، ويصف النظام الإيكولوجي علاقة كتلة الكائنات الحية ، التي تنتمي إلى نفس المجتمعات أو المجتمعات المختلفة ، هذا هو الفرق الرئيسي بين البيئة والنظام الإيكولوجي ،ويتكون النظام البيئي من جميع الأنواع الحية في المجتمع، ويتعامل مع العديد من العوامل الخارجية وغير الحيوية ، ينقسم النظام البيئي إلى جزأين حيوي وغير حيوي ، وتشمل العوامل الحيوية الكائنات الحية للنظام الإيكولوجي ، وتشمل العوامل الأحيائية الكائنات المادية غير الحية ، والعوامل غير الحيوية الأكثر شيوعًا هي الماء ، والتربة ، وأشعة الشمس، والمعادن وغيرها من الأشياء .

فالنظام الإيكولوجي هو مجال واسع من الدراسة حول النظم ككل، وتهتم النظم الإيكولوجية أيضًا بالتهديدات التي تهدد البيئة والطريقة التي يمكن بها التقليل إلى الحد الأدنى من الأخطار.

والنظام البيئي هو فرع من فروع علم البيئة، ويشمل النظام البيئي جميع المكونات الحيوية وغير الحيوية في مجتمع معين، وتشمل المكونات الحيوية جميع الكائنات الحية في هذا المجتمع بالذات، وتشمل المكونات اللاأحيائية المكونات غير الحية مثل أشعة الشمس، والماء، والمعادن، والمناخ الذي يعيشون فيه، ترتبط هذه العوامل الحية وغير الحية من خلال تدفق الطاقة في النظام البيئي والمتطلبات الغذائية.

لذلك تعد سلاسل الأغذية التي تُظهر تدفق الطاقة

والمتطلبات الغذائية بين الكائنات الحية، من السمات الرئيسية للنظام البيئي، وتبعاً لذلك تستخدم النباتات مصدر الطاقة الأساسي، وأشعة الشمس، لإنتاج الغذاء، السلسلة الغذائية، ليلبي المستهلكون متطلباتهم الغذائية والطاقة

النظام الإيكولوجي هو عموماً مجموعة فرعية من البيئة الأوسع.

لا توجد تصنيفات عامة عندما يتعلق الأمر بالنظام البيئي، ومع ذلك، يمكن أن يتكون النظام الإيكولوجي من أنواع مختلفة، مثل النظام الإيكولوجي البحري، والنظام الإيكولوجي للغابات، والنظام الإيكولوجي للبركة.

ومن ناحية أخرى، يعتبر النظام الإيكولوجي مجموعة فرعية من علم البيئة، وهو يدور حول جميع التفاعلات المعقدة بين الكائنات الحية والكائنات غير الحية في مجتمع أو منطقة.

ربما تعددت التعاريف العلمية والفلسفية للإيكولوجية، لكن أقرب التعاريف وأكثرها مصداقية ليست تلك التي تصف الإيكولوجية كعلم بحثي أو وضعي، بل تلك القادرة على توصيف العلاقة الحيوية ما بين المشكّلات الوجودية وعناصر الكون بما فيها الإنسان، فالإيكيولوجية روابط عفوية مابين مفردات الكون وعناصره كافة، ولا تقتصر على البيئة المادية، بل تشمل أيضاً الغيبيات وحالة الكوانتم الأوسع من أصغر ذرة إلى أكبر مجرة.

مفهوم الثقافة Culture:

أصل كلمة ثقافة Culture مشتق من الفعل اللاتيني Colere وتعني الزراعة. وأصبحت الكلمة تستخدم لتعبر عن زراعة الأفكار والقيم.

ومعنى «الثقافة» يدور حول الفهم السريع، والحذق، وإدراك الشيء، وتقويمه. من هنا يظهر لنا ما بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي من صلة، حيث أن الثقافة في أبسط صورها، مجموعة من الصفات التي تمكن المتصف بها من التمييز في فهم الواقع والقدرة على التعامل معه بحكمة. وهذا هو المعنى العام للثقافة.

ويُعد مفهوم الثقافة من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع بصفة عامة، والأنثروبولوجيا الثقافية بصفة خاصة. ويشكل مفهوم الثقافة أحد الأفكار الكبرى، التي ساعدت البشرية على إنجاز الكثير من التقدم العلمي والتطور الفكري، فالثقافة مفهوم يتميز بأنه ذا طبيعة تراكمية ومستمرة. فهي ليست وليدة عقد أو عدة عقود، بل هي ميراث اجتماعي لكافة منجزات البشر.

أما المفكر والقائد عبد الله أوجلان فقال عن الثقافة « بأنها مجموع كينونات المعاني والبنى، التي كوّنها المجتمع البشريّ على مدار التاريخ. وبينما تُعرف كينونات البنى على أنها مجموع المؤسسات المنفتحة للتحول والتطور، فمن الممكن تعريف كينونات المعاني على أنها مستوى أو مضمون المعاني المتنوعة والغنية والمترابطة ببعضها البعض تبادلياً وبالتكافؤ، ضمن تلك المؤسسات المتحولة»، وكما أن المفكر والقائد أوجلان، أكد على التعريف الضيق والتعريف الواسع للثقافة، فقال «التعريف الضيق للثقافة كثير التداول إلى حدٍّ ما، يعمل هنا بالأغلب على تحديد إطار الثقافة على أنها المعنى والمضمون وقانون البنية وحيويتها، وعندما يكون المجتمع موضوع الحديث، فإننا نعرّف الثقافة بمعناها الضيق بأنها عالم المعنى لدى المجتمع، وقانونه الخلقيّ، وذهنيته وفنّه وعلمه، وبتوحيد المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع هذا المعنى الضيق، يتمّ الانتقال إلى تعريف الثقافة بمعناها العام»

والثقافة العربية يقول الأستاذ – عقيل عيدان – أن الثقافة اصطلاحاً هي أسلوب الحياة إجمالاً، أي هي النظام الاجتماعي وما له من معتقدات وعادات. والتربية والتعليم هي واسطة من وسائط المحافظة على الثقافة وميراثها من السَّلف إلى الخَلَف، أي أن الثقافة هي ملك مشترك، والتعليم ملك فردي.

تعريف – السير إدوارد تايلور . الذي نشر في كتابه الكلاسيكي «الثقافة البدائية.» Primitive Culture . بوصفها ذلك الكل الديناميكي المعقد الذي

يشمل المعارف والفنون والمعتقدات والقوانين والأخلاق والتقاليد والفلسفة والأديان والعادات التي اكتسبها الإنسان من مجتمعه بوصفه عضواً فيه.

كما أكد تعريف تايلور .كما يقول جامس ميكي . على نقطتين أساسيتين، هما:

النقطة الأولى: يكتسب كلٌّ منّا الثقافة بوصفه عضواً في مجتمعه.

النقطة الأخرى: الثقافة ليست مادية فحسب، بل هي معنوية. وتتكون من الأشياء المادية والأحداث التي يمكن عدها أو قياسها، ومن الأشياء المادية اللغة والفنون... إلخ. لذا ذهب جامس ميكي إلى أن الثقافة هي المركب الشامل من التفاعل الاجتماعي.

وتعبر الثقافة أيضا عن نضج الإنسان، ومدى تطوره وسموه وارتقائه في مدارج الحضارة والتقدم والازدهار. كما أنها علامة على مدى تحضر الدول ونموها اقتصاديا واجتماعيا، ودليل قاطع على مدى رقي شعوبها بغية تحقيق التنمية البشرية.

كما أنه يمكن الحديث عن مجموعة من المفاهيم التي لها علاقة بسوسيولوجيا الثقافة، سواء أكان ذلك من قريب أم من بعيد، مثل: الثقافة- الحضارة- المجتمع- الشخصية- المعرفة- المثقف- النسبية الثقافية- التنوع الثقافي- المثاقفة- التعددية الثقافية- التثاقف- التطور الثقافي- التغير الثقافي.

وتحدد ثقافة أي مجتمع أسلوب الحياة فيه، سواء من ناحية وسائل الإنتاج والتعامل والأنظمة السياسية والاجتماعية، أو من ناحية الأفكار والقيم والعادات والتقاليد وآداب السلوك، وغير ذلك.

وتعبّر عناصر الثقافة في أي مجتمع عن خلاصة التجارب والخبرات، التي عاشها الأفراد في الماضي، مشتملة على ما تعرضوا له من أزمات، وما حددوه من أهداف، وما استخدموه من أساليب، وما تمسكوا به من قيم ومعايير، وما نظموه من علاقات. وبهذا المعنى تُعَد الثقافة أساساً للوجود الإنساني للفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه.

أستطيع القول أن الثقافة سلوكيات إنسانية ومجتمعية تنظمها العادات والتقاليد والبيئات المجتمعية المتأثرة بالجذور التاريخية والميتافيزيقيا وحتى الميثولوجيات لمجتمع ما، فالثقافة هي حقل الخبرات الإنسانية المتنوع، وتشكل أيضاً حاضنة لكل ماهو مادي أو لا مادي.

كما نستطيع القول أن الثقافة أيضاً هي السياق التاريخي لكيان مجتمعي. وهي إناء يستوعب الحاضر وقد يكون سبيلاً لتنبؤات المستقبل.

فالثقافة هي الجزء الحيوي من حياة أي شعب، ويمكننا التعبير بأن الشعوب الحية هي تلك التي تمتلك ثقافات غنية بكل ماهو حضاري وسامي ونبيل.

فهذه التعاريف الموجزة للإيكولوجيا والثقافة هي مفتاح الحياة الطبيعية التي يجب على كل شخص معرفتها والتعمق فيها والوقوف عند كل نقطة وكلمة فيها.

وإننا عندما نسمع أو نقرأ عن الإيكولوجيا الثقافية فهي كما بينها لنا علماء الاجتماع.

الإيكولوجية الثقافية:

هي دراسة تغير الثقافة الناشئ عن التكيف مع البيئة الطبيعية. وقد صك ستيوارد Steward هذا المصطلح في عام ١٩٥٥، وهو مشتق من كلمة «إيكولوجيا» التي صكها «هيكيل» في عام ١٨٧٠ للدلالة على المجموعات الحيوية.

وفي عام ١٩٦٢، عرف تشارلز أو. فرايك الإيكولوجيا الثقافية بأنها «دراسة لدور الثقافة كعنصر ديناميكي لأي نظام بيئي».

وتكمن وراء مفهوم الإيكولوجيا الثقافية فكرة أن «التكيف الإيكولوجي الثقافي يمثل عمليات خلاقة»، أي أن الظروف الطبيعية تؤثر على النمو الثقافي. ولا يعني هذا أي نوع من الحتمية البيئية.

ويقول ستيوارد بوضوح أن: «منهج الإيكولوجيا الثقافية، يختلف عن منهج الحتمية البيئية أو الحتمية الاقتصادية»، وذلك لأنها لا تجيب سلفًا عن مشكلة الاعتماد المتبادل

(بين الأنظمة المختلفة) بطريقة أو أخرى.

ويخضع التغير الثقافي لمجموعة من العوامل التي حصرناها في العوامل الطبيعية والمناخية، والعوامل الجغرافية والسكانية، والعوامل الدينية، والعوامل الثقافية والإيديولوجية، والعوامل التقنية، والعوامل النفسية، وعامل الحداثة، وعامل ما بعد الحداثة، وعامل العولمة.

ومن جهة أخرى، هناك مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي يستند إليها علم الاجتماع الثقافي، في مختلف حقوله وأنساقه المعرفية المركزية والفرعية.

الإيكولوجيا تهتم بدراسة الحياة والعلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وبيئاتهم الطبيعية، حيث تعرف الإيكولوجيا الثقافية بوجود اختلافات جوهرية بين ثقافات ناجمة عن العمليات التكيفية الخاصة التي يتفاعل المجتمع بمقتضاها مع بيئته. وإن رؤية الإيكولوجيا الثقافية للإنسان هي في شبكة الحياة التي تتألف من الحقائق الطبيعية والثقافية.

وبحسب رأي بعض الباحثين فالإيكولوجيا الثقافية هي الدراسة التي توضح تكيف المجتمع مع بيئته، ولا تفترض أن كل ثقافة هي حالة متفردة بذاتها، فالإيكولوجيون الثقافيون يدرسون بيئات وثقافات على قدر كبير من الاختلاف. ولا يمكنهم أن يتبنوا صيغاً تحليلية معينة، ولا نماذج نظرية للتغير الثقافي، فلا يمكن أن تكون هناك استنتاجات أو تعميمات مسبقة تتعلق بالتطور، فمنهج الإيكولوجيا الثقافية يتطلب التحليل التجريبي لكل مجتمع قبل إصداره أي تعميمات تتعلق بأوجه الشبه بين الثقافات. تختلف الإيكولوجيا الثقافية عن الإيكولوجيا البشرية والاجتماعية في سعيها لتفسير أصل سمات الثقافة الخاصة والأنماط التي تميز المناطق المحلية بدلاً من استخلاص مبادئ عامة تنطبق على أي حالة ثقافية بيئية، وهي تختلف عن التصورات المتطورة المحدثة لتاريخ الثقافة حيث تدخل فيها البيئة المحلية كعامل ثقافي . والإنسان يدخل المشهد الإيكولوجي، ليس مجرد كائن حي يرتبط بالكائنات الحية الأخرى، بل إنه يجلب عاملاً فوق العضوي الثقافي الذي يؤثر ويتأثر بالشبكة الإجمالية للحياة .

مع العلم أن المفكر عبد الله أوجلان رفض بفلسفته أن يكون المجتمع ظاهرة قابلة للدراسة فالمجتمع هو مساحة لا متناهية من الابداع والحرية ولا تحجّم بدراسة أو روائز علمية.

وتماثل الإيكولوجيا الثقافية إلى حد كبير الإيكولوجيا البيولوجية في منهجيتها عند دراسة التفاعلات بين جميع الظواهر الاجتماعية والطبيعية، وتركز على دراسة النسق المتفاعل الذي يتكون من جزأين، الجزء الأول، يتمثل في الموارد الطبيعية والحياة النباتية أو الحيوانية والمناخ والأمراض المحلية، واتجاهات حدوثها وملامح أخرى كثيرة من ملامح البيئة، بينما يتمثل الجزء الثاني من النسق المتفاعل من الثقافة خاصة استغلال تكنولوجيا التكيف الثقافي مع ارتباطه بملامح البيئة الاجتماعية.

من المؤكد أن الحداثة الرأسمالية تمثلت بمسعى الإنسان بالانتصار على الطبيعة، وبسط هيمنته عليها من خلال ممارساته الهدّامة والتي كانت الصناعوية في مقدمة ممارساته الوحشية، وإن أيديولوجية الحداثة الرأسمالية كانت تروّج بأن عظمة الإنسان تكمن في قدرته على اخضاع الأرض والسماء والسيطرة على كل ما فيها. وعلى الرغم من ذلك كان للطبيعة كلمتها ودفاعاتها والتي تجسدت بالزلازل والأوبئة التي حصدت أرواح الآلاف. وبعد أن تم بيان معاني العلوم والمصطلحات بالاستناد إلى رأي الكتّاب والباحثين والعلماء فإن علينا وبدورنا أن نبين ونسلط الضوء على أمر في غاية الأهمية وهو الدور البارز الذي تلعبه الثقافة في الإيكولوجية.

اتضحت نظرية الأنساق الإيكولوجية في مهنة الخدمة الاجتماعية من كتابات ويليم جوردن William Gordon، وهي تركز على التفاعل والاعتماد والتأثيرات المتبادلة بين الشخص والبيئة، فأي تغيير في أي منهما سواء إيجابي أو سلبي يؤثر ويتأثر بالآخر، وكان على ويليم جوردان أن يقول بين المجتمع والبيئة أو النظام الاجتماعي ولا يكتفي بالشخص فقط. هناك رابط قد تطور بين هيمنة الذكورية على الطبيعة وهيمنة الرجل على المرأة، حيث أن دور

السيد–العبد الذي يطبع علاقة الإنسان بالطبيعة يتكرر في علاقة الرجل بالمرأة، مما يتطلب دراسة اضطهاد ''بنى القوة الأبوية'' لكل من العالم الطبيعي والنساء معاً، وبدون ذلك لا يمكن إيجاد حل لأي منهما، لأنه على النساء أن يدركن أنه لا يمكن تحريرهن، ولا حل الأزمة البيئية في مجتمع تظل علاقات النموذج الإرشادي فيه مبنية على الهيمنة، ولذا لابدّ من توحيد مطالب الحركة النسوية مع مطالب الحركة البيئية من أجل إعادة صياغة جذرية للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية، والقيم المحددة للمجتمع الصناعي الحديث.

يقول القائد عبد الله أوجلان إن السبب الأساسي لتدهور الطبيعة هو بداية سيطرة الرجل على المرأة، وظهور فائض القيمة أي أنه في البداية كانت حياة الكلان تتصف ب (التسامح ، الحب ، العطاء ، العدالة الاجتماعية، التكامل ، المرأة للإدارة، الرجل للحماية والصيد). ثم بدأت الزقورات وتم فيها عبودية المرأة التي أدت إلى عبودية الطبيعة.

إن العامل الإنساني اعتبر حاسماً في ما آلت إليه البيئة الطبيعية من تدهور، إذ لم تعد تلك العلاقة الجدلية بين الإنسان والطبيعة قائمة على أساس التوازن والاحترام، انطلاقا من وحدة الأصل الكوني، فنتج عن ذلك تدهور للمحيط الطبيعي والمنظومات البيئية ومستقرات ومستودعات الكائنات الحية، فكانت النتيجة هي تدمير الوسط الحي والبيئات الطبيعية من جهة، وتدمير الكثير من الأسس الثقافية الإنسانية التي كانت تحفظ توازن الإنسان وصحته الجسدية والنفسية، على اعتبار أن كائنا ترابيا مثل الإنسان لا يمكنه أن يحقق انسجامه الكوني إلا في حسن التعامل مع الأرض بكل أبعادها الفيزيائية والكيميائية والعضوية والحيوية.

و(الشخص الإيكولوجي قد يكون شكلاً للتعبير أكثر ملاءمة) في مقابل الإنسان الفاو ستي، والإنسان التكنولوجي، والإنسان صانع الأداة، وكذلك الإنسان العقلاني. وللثقافة الدور الأبرز والأهم في التنمية البيئية والنظام الإيكولوجي ويجب أن يركز الجميع على قضايا ومفاهيم لها أهميتها في علاقة الثقافة بالإيكولوجيا، وكيفية العمل على تنمية المفهوم الإيكولوجي واستثمار موارد البيئة بالشكل الصحيح، معتمدين منظوراً ثقافياً يأخذ بعين الاعتبار فكرة المحافظة على البيئة والعمل على استدامتها. بحيث نتكاتف لتمكين علاقة الإنسان بالبيئة، والتأثير المتبادل بين البيئة والتنمية، ونركز أيضاً على موضوع التربية البيئية وأهميتها التنموية بالإضافة إلى شرح بعض المفاهيم والقضايا كالتعايش مع البيئة ،التوازن البيئي، والمجتمعات المستدامة، وحيث أننا اليوم نعيش ضمن بيئة محتضرة ومتدهورة نتيجة الحروب والتلوث الحاصل في عالمنا، وكما نعلم أن في أطروحة القائد الإيكولوجيا والمجتمع الإيكولوجي حلل المشكلة والخراب البيئي الذي وصلنا إليه، وطرح الحلول المناسبة لوصول إلى المجتمع الإيكولوجي، وعبر عنها الفيلسوف عبد الله أوجلان بأن المشاكل العملية للحياة الإيكولوجية هي مشاكل راهنة. تتمثل المهام والوظائف العملياتية في هذا الشأن في توطيد الكم الكبير من المنظمات المؤسَّسة بغرض الحد من كوارث البيئة الطبيعية، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الديمقراطي، والتعاون والتعاضد مع الحركات النسائية الفامينية والتحررية. وقد وضع لنا حلول تناسب جميع المراحل وسهلة التطبيق في حال كان الإنسان ينوي العمل بها. ومنها ترتيب حملات توعية كثيفة بصدد الديمقراطية والبيئة، مثلما كانت عليه الحال في وقت من الأوقات بالنسبة للتوعيات الطبقية والوطنية والقومية الكثيفة. والعمليات الهادفة إلى رعاية حقوق الحيوانات، وحتى حماية الغابات، والعمل على نشر الغابات وتشجير كل الأماكن والأرجاء، وبسرعة يجب أن تكون جزءاً لا يستغنى عنه في العمليات المجتمعية. فكل من يفتقد إلى الحساسية البيولوجية، تكون حساسيته ونباهته الاجتماعية معتلة وناقصة. أما الحساسية والنباهة الحقيقية، فتمر من رؤية الأواصر الكثيبة بين كلتا الظاهرتين. يجب أن تشهد — وستشهد — أيامنا المستقبلية نضالات شاملة ومحاولات

ستُبذل بغرض تحويل طبيعتنا إلى غطاء أخضر معشب وزاهٍ ترعى فيه الحيوانات، بعد أن غدت الآن صحراء مجدبة. يجب إفساح الفرصة لنشر الغابات في الطبيعة وتشجيرها، وإن من لا يحب الحيوانات، ومن لا يرعاها أو يحميها، لن يقدر على حب الناس أيضاً. وكلما أدركنا أن النباتات والحيوانات هي أمانة أؤتُمِن عليها الإنسان، ستزداد حينئذ قيمة الإنسان مرتبة أخرى.

فما يوحِّدنا قبل كل شيء، هو العناية والاهتمام بالمحافظة على الكوكب بأسره وبسلامته، بكل المخلوقات التي تعيش عليه. هذا ما يدعى الإلزام الإيكولوجي. نحن جميعاً نشترك في هذا الإلزام، بما ينبغي أن يجعل منه قوة موحِّدة، ترشد عملنا وتفكُّرنا. ففي الوحدة قوَّتنا. في الوحدة يمكننا أن نساعد بعضنا بعضاً على تطوير فلسفة متماسكة وشاملة من شأنها أن تكون أساساً لحضارة جديدة. ونحن أبعد ما نكون عن إتمام مثل هذه الفلسفة.

لعل ما يجب التشديد عليه في زماننا هو أهمية الحكمة، وبخاصة الحكمة الإيكولوجية. الحكمة ليست حيازة جملة من المبادئ الدائمة، وهي تالياً ليست واجبة الوجود في الأوبنشاد، في الكتاب المقدس، في القرآن الكريم، أو في الكوميديا الإلهية لدانتي. الحكمة هي حيازة المعرفة السليمة لحالة معطاة من حالات العالم، لشروط معطاة من شروط المجتمع، لإفصاح معطى من إفصاحات الشرط البشري. فمادامت حالة العالم في تغيُّر، ومادامت شروط المجتمع في تغيُّر، ومادام الإفصاح عن المعرفة يستمر، وبالتالي، مادام الإفصاح عن الكائن البشري يتواصل، مادام العقل البشري والحساسيات البشرية تتهذب، لا نستطيع أن نعتنق بنياناً واحداً للحكمة يصلح لكل الأزمنة، بل يجب أن ننشد بنياناً مختلفاً، شكلاً مختلفاً من التوازن ملائماً لزمن مختلف معطى.

ولحلّ المعضلة البيئية، هي معضلة عالمية ومحلية، وخلق مجتمع قائم على الوعي البيئي، اقترح المفكر عبد الله أوجلان برنامجاً سياسياً بحيث ”لا يستنسخ النظام الهرمي القديم أو النظام التقليدي القائم على الدولة، ولا نظام يتخذ من العبودية أساساً له، حيث يتمّ قمع المجتمع واستغلاله“، بل قام بتطوير نظام غير هرمي وأخلاقي قائم على علاقة جدلية مع الطبيعة والديمقراطية المباشرة، والفكرة التي نادى بها من خلال ما تحدث به عندما قال:

”سنبني نظاماً قائماً على الأخلاق يتضمّن علاقات جدلية مستدامة مع الطبيعة، ونظاماً لا يعتمد على هياكل السلطة الداخلية، إنّما نظاماً يتمّ فيه تحقيق الرفاهية المشتركة من خلال الديمقراطية المباشرة.

فجميع أنواع النظم الإيكولوجية كما أسلفنا قابلة للإصلاح وإعادة الإحياء بما في ذلك الغابات والأراضي الزراعية والمدن. ويمكن لأي جهةٍ تقريباً أن تُطلق مبادرات الاستعادة للطبيعة الأولى وأن من أهم أسباب الأزمة البيئية سيادة التفكير الآلي الأداتي الذي اعتبر الطبيعة خزانا لا ينضب من أجل إشباع الرغبات والنزوات وتصنف المشكلات الرئيسية كالاتي:

مشكلة تلوث الهواء:

يمكن الحد منه من خلال إجراءات يُمكن لأي شخص اتباعها وذلك وفق تغيير عادات يومية، والتي من شأنها أن تقلل من تلوث الهواء من أهمّها ما يأتي: الحرص على شراء المعدات المنزلية أو المكتبية الموفِّرة للطاقة العامة، استخدام وسائل التنقل البسيطة كالدراجة، أو الاعتماد على المشي كلّما أمكن ذلك. الحرص على ضبط محرك المركبة أو القارب بالشكل الصحيح لتجنب صعود الدخان منهم. استخدام الدهان، ومواد التنظيف الصديقة للبيئة. استخدام السماد الطبيعي أو النشارة للنباتات المزروعة. استخدام مدافئ الغاز بدلاً من تلك التي تعتمد على احتراق الخشب. إنشاء المدن الخضراء، حيث تقوم هذه الفكرة على تفعيل دور المجتمع المحلي للتقليل من تلوث الهواء. فقد تلعب الحكومة المحلية دوراً مهماً في مجال إصدار بعض القرارات الرسمية فيما يتعلق بالحفاظ على الهواء، واستحداث نظام الحوافز للسلوكيّات النافعة، وتعزيز ثقافة السكان فيما يتعلق بهذا الموضوع. إمداد الشركات الصغيرة بميزانية تساعدها على الامتثال

للأنظمة البيئية، وموافقة معاييرها. تقديم المساعدات النقدية للمشاريع القائمة على الديزل النظيف. وضع البرامج التي تحشد عدداً من أعضاء المنظمات المختلفة في نفس المدينة لمناقشة ومعالجة القضايا التي تتعلق بالبيئة، حيث يُمكن الاستفادة من بعض مقرات الإدارة أو المؤسسات غير الربحية

مشكلة تلوث المياه:

هناك العديد من الإجراءات والنصائح التي تُساهم في علاج مشكلة تلوث المياه، ومن أبسط تلك النصائح وضع النفايات في الأماكن المخصصة لها، بدلاً من إلقائها في الشارع، أو في الأنهار. التقليل من كمية النفايات المنزلية الخطيرة من خلال تخفيف استخدامها، والتخلّص منها بالطريقة الصحيحة. الحدّ من استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية. تنظيف السيارة وغسلها في الحديقة المنزلية أو على الأعشاب بدلاً من غسلها على الطرق المعبّدة أو فوق الرصيف. توعية الناس وإعلامهم بمخاطر تلوث المياه.

مشكلة تلوث التربة:

يُمكن اتباع مجموعة من الاستراتيجيات التي تُساعد على علاج مشكلة تلوث التربة كالحدّ من استخدام المواد الكيميائية الزراعية، واستخدامها ضمن الحد الأدنى عند الاضطرار لها. استخدام مجموعة من الأساليب المتكاملة لمكافحة الآفات. استخدام المواد الكيميائية بحذر، ومراعاة الحيطة عند التعامل معها أو تخزينها. التخلّص من المواد الكيميائية بالطريقة الصحيحة. جمع المعلومات حول ميل المادة الكيميائية إلى البقاء في التربة دون تحلّل، وإمكانية ترشّحها بين جزيئات التربة. اختيار مواقع التخلّص من النفايات بعناية. التخطيط والتطوير للحدّ من الأنشطة التي قد تؤدّي إلى تلوث التربة.

فبشكل عام تصنف الحلول التي قدمها **المفكر عبد الله أوجلان** للحفاظ على البيئة والإيكولوجية بعدة نقاط:

١. ارتباط المدن والقرى ارتباطا وثيقا مع بعضهم البعض.
٢. تطور الأخلاق والمعرفة والتوازن بين الذكاء التحليلي والذكاء العاطفي.
٣. تحقيق الاجتماعية.
٤. مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة.
هـ. إعطاء كل جهد حقه ومعناه دون استغلال.
٦. بناء نظام الجمعيات والكومينات.
٧. أن يكون الكل من أجل الفرد والفرد من أجل الكل.
٨. استخدام التقنية المتناغمة مع البيئة الطبيعية والاجتماعية.
٩. السعي إلى اقتصاد منتج يولد الفرد الحر والمجتمع الحر.
١٠. الإكثار من زراعة الأشجار للوقوف في وجه التصحر.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للهدف رقم ١٥ من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الذي حددته الأمم المتحدة في حماية النظم الإيكولوجية البرية وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. ويمثل التصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف تهديدات كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد الإدارة الجيدة للأراضي ذات أهمية في تحقيق التقدم. يشمل التصحر تدهور الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة الناتجة عن عوامل متعددة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية.

وإن تداعيات حماية الطبيعة أو تدميرها وما يترتب على ذلك من إيجابيات أو سلبيات ينبغي أن ''تقتسم بشكل عادل'' بين مجموع الأفراد ؛ وإذا كان ''الهدف المثال'' في الفلسفة السياسية هو ''إقامة العدل''، فإن ''الهدف المثال'' بالنسبة للفلسفة البيئية تحديد ''الحقوق والواجبات''، في علاقة الفرد بالوسط البيئي من حيث التمثل والحماية والاستشراف. ونرى بأن أهم الأفكار العلمية المقترحة لحل مشكلات التلوث البيئي هي :

١– التشجيع على السكن في الأرياف:

ازدحام المدن بالسكان يعتبر سبباً أساسياً لانتشار ظاهرة التلوث البيئي لذا من الحلول لتقليل الضرر البيئي ضرورة

تشجيع الناس على السكن في الأرياف أو الضواحي القريبة من المدن وذلك للحد من ازدحام المدن، كما أنّ الطبيعة توفّر للناس الراحة والسكينة بعيداً عن ضجيج المدينة وتلوثها.

٢– التخلص من النفايات الصناعية:

النفايات الصناعية هناك عدة طرق آمنة يمكن من خلالها التخلّص من النفايات الصناعية منها الطمر الصحي وهي طريقة حديثة لمعالجة النفايات الصلبة الصناعية، وهناك طريقة أخرى وهي الحرق حيث تستعمل لحرق النفايات الصلبة الخطرة مثل نفايات المستشفيات وبعض المصانع.

٣– رمي الأوساخ في المكان المخصص:

يتسبّب تراكم النفايات في الشوارع في تلوث البيئة، فأكوام القمامة تشجّع على تكاثر البكتريا والجراثيم والفيروسات والقوارض مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وتفشي الأوبئة الفتاكة، لذا لا تلقي القمامة في الشارع وقم بوضعها في سلة المهملات.

٤– إعادة تدوير النفايات:

إعادة تدوير النفايات أي إعادة الاستفادة من النفايات بعد تصنيعها مرة أخرى، ومن أهم النفايات القابلة للتدوير: الحديد، الألمنيوم، الورق حيث تساعد إعادة التدوير على التقليل من التلوّث البيئي والمحافظة على المصادر الطبيعية.

٥– الاعتماد على الأكياس الورقية:

الحرص على استخدام الأكياس الورقية بدلاً من نظيرتها المصنوعة من البلاستيك حيث تتحلّل الأكياس الورقية بسرعة كبيرة وهذا ما يساعد على تخصيب التربة، كما أنّه لا ينبعث من حرقها مواد مضرّة للبيئة.

٦– تشجير المدن:

من حلول مشاكل البيئة المقترحة ضرورة تشجير المدن من خلال اختيار النباتات الملائمة مع البيئة المحلية للمنطقة وإتباع المعايير والضوابط العلمية للتشجير، يساعد تشجير المدن على تنقية الهواء من الغبار وتصفية الملوثات وتلطيف حرارة الجو وتقليل نسبة الرطوبة وتوفير بيئة صحيّة نظيفة.

٧– زيادة المساحات الخضراء:

يجب أن تطلق الحكومات حملات تشجير بهدف زيادة رقعة المساحات الخضراء واستصلاح الأراضي الزراعية، حيث تساعد النباتات على الحد من التلوّث البيئي، كما أنّها تعمل على تثبيت التربة ومنع زحف الرمال إلى المناطق المأهولة فيقلل هذا من التصحّر وتعرية التربة.

٨– سنّ التشريعات:

سنّ التشريعات وتفعيل القوانين التي تردع المعتدين على البيئة، ومنع إلقاء النفايات في الأنهار والبحار والغابات والشواطئ، والعمل على تنظيم حملات توعية تهدف إلى التعريف بمخاطر التلوث البيئي وأهمية الحفاظ على البيئة من أجل استمرار البشرية.

الحلول السابقة تساعد على الحد من ظاهرة التلوث البيئي، فيجب الحرص على المحافظة على البيئة المحيطة والالتزام بالتعليمات والقوانين فيما يخص حماية البيئة. وتفعيل العمل البيئي على أرض الواقع عن طريق متابعة تنظيم وتنفيذ حملات العناية بعناصر البيئة – بشتى أشكالها – وتعزيز الوعي بصورة جماعية عن خطورة فقدان أحدها إضافةً إلى تشجيع المبادرات الفردية والمجتمعية التي تنعكس إيجاباً على البيئة.

في الختام :

أولت الإدارة بناء الحضارة الإيكولوجية اهتماما عاليا فتبنت سلسلة من القرارات والخطط الهامة، ودمجت بناء الحضارة الإيكولوجية في كافة المجالات وفي كافة أعمال البناء الاقتصادي والبناء السياسي والبناء الاجتماعي والبناء الثقافي، فحققت تقدما عظيما ونتائج إيجابية. وإن من أهم التشريعات والإجراءات التي عملت عليها الإدارة الذاتية في شمال وشرق سورية، هي تعريف نفسها بأنها إدارة إيكولوجية، وقد تمخض عن هذا التعريف تشريعات ونظم إدارية وإحداث مؤسسات كان لها الدور الكبير في الحفاظ على البيئة ونشر الوعي والثقافة الإيكولوجية وكانت أهم هذه الإجراءات إحداث هيئة مستقلة تسمى هيئة البيئة

تمتعت بصلاحيات واسعة ومهام متعددة ولها دور فاعل في توجيه باقي المؤسسات لكي تجعل من مشاريعها ونشاطاتها أعمال إيكولوجية مستدامة تطبيقاً لأفكار القائد عبد الله أوجلان.

بعد أن أصبحت ظاهرة التلوث البيئي ظاهرة نشعر بها جميعاً، وهي من أخطر المشكلات التي تواجه العالم اليوم وتؤثر في صحة الإنسان والنظام الإيكولوجي عامة، فالبيئة اليوم لم تعد قادرة على تجديد مواردها كما يجب، ولا يختلف اثنان بشأن أسباب هذه الظاهرة، فنشاطات الإنسان هي السبب في تفشي هذه الظاهرة، لذا لمكافحة هذه الظاهرة نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحدِّ منها والتخفيف من آثارها، وهذا بالضرورة يحتاج إلى الجهود الجماعية المشتركة من قبل الأفراد والمنظمات الدولية والإقليمية والشركات أيضاً، لاتخاذ الإجراءات الصديقة للبيئة والالتزام بها لحماية الأجيال الحالية وأجيال المستقبل.

مصادر ومراجع:

١- مرافعات القائد عبد الله أوجلان

٢- ابن منظور: لسان العرب الجزء الثالث

٣- الأستاذ عقيل يوسف عيدان (كاتب وباحث كويتي)

٤- السير ادوارد تايلور (مؤسس علم الانثروبولوجيا الثقافية)